باسم الشعب

محكمة جنايات الجيزة

)الدائرة – الخامسة إرهاب(

المشكلة علناً برئاسة السيد المستشار/محمد ناجي شحاتة

رئيس المحكمة

وعضوية السيدين المستشارين/

ياسر ياسين ، عبد الرحمن صفوت الحسيني

المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة . . .

وحضور السيد الأستاذ/

حسام فتحي

وكيل نيابة أمن الدولة

وحضور الأستاذ/

احمد صبحي عباس

أمين سر المحكمة

أصــدرت الحكم الأتــي

في الجناية رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠١٤ العجوزة (و المقيدة برقم ٥٩ لسنة ٢٠١٤ كلي شمال الجيزة)

ضـــــد

١. محمد بديع عبدالمجيد محمد سامي حاضر

٢. محمود السيد عبدالله غزلان غائب

٣. حسام أبوبكر الصديق الشحات حاضر

٤. مصطفي طاهر الغنيمي حاضر

٥. سعد عصمت محمد الحسيني حاضر

٦. وليد عبدالرؤوف محمود شلبي حاضر

٧. صلاح الدين عبدالحليم مرسي سلطان حاضر

٨. عمر حسن عزالدين يوسف حاضر

٩. سعد محمد محمد عماره غائب

١٠. محمد المحمدي حسن شحاته حاضر

١١. فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين حاضر

١٢. صلاح نعمان مبارك بلال حاضر

١٣. محمود البربري محمود محمد حاضر

١٤. عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد حاضر

١٥. كارم محمود رضوان سليمان حاضر

١٦. محمد انصاري محمد مصطفي حاضر

١٧. عصام مختار موسي محمد حاضر

١٨. احمد محمد عارف علي حاضر

١٩. جمال فتحي محمد اليماني غائب

٢٠. احمد علي علي عباس غائب

٢١. مراد محمد محمد علي حاضر

٢٢. جهاد عصام احمد محمود الحداد حاضر

٢٣. احمد إبراهيم مصطفي ابوبركه حاضر

٢٤. احمد محمد محمد سبيع حاضر

٢٥. احمد محمد احمد عبدالغني غائب

٢٦. خالد محمد حمزة عباس غائب

٢٧. مجدي عبداللطيف محمود حموده غائب

٢٨. يوسف طلعت محمود محمود حاضر

٢٩. هاني صلاح الدين رمزي حاضر

٣٠. إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد غائب

٣١. عمرو السيد عبدالعليم عبدالمولي حاضر

٣٢. مسعد حسين محمد عبدالله حاضر

٣٣. عبده مصطفي دسوقي عبدالمطلب غائب

٣٤. حسن حسني حسن القباني غائب

٣٥. احمد محمود عبدالحافظ احمد حاضر

٣٦. اشرف إبراهيم علي درويش حاضر

٣٧. عمر يوسف حامد احمد حاضر

٣٨. عمرو عبدالمنعم فراج فرج غائب

٣٩. محمد احمد محمد الصنهاوي غائب

٤٠. سعد محمد خيرت سعد حاضر

٤١. عاطف محمد حسن ابوالعبد غائب

٤٢. أيمن شمس الدين محمد الفقي حاضر

٤٣. سمير محمد احمد محمد حاضر

٤٤. محمد صلاح الدين عبدالحليم مرسي سلطان حاضر

٤٥. سامحي مصطفي احمد عبدالعليم حاضر

٤٦. محمد محمد مصطفي العادلي حاضر

٤٧. عبدالله احمد محمد إسماعيل حاضر

٤٨. احمد محمد احمد عبدالهادي حاضر

٤٩. احمد جمعه احمد محمد حاضر

٥٠. إيهاب احمد محمد محمد حاضر

٥١. احمد عبدالرحمن احمد قاسم حاضر

وحضر الأستاذ / محمد فهمي الدماطي المحامي مع المتهمين الأول والثالث.

وحضر الأساتذة / خالد محمد بدوي وأسامة مبروك الحلو، مدحت فاروق نصر المحامون مع المتهمون جمعياً.

وحضر الأستاذ / سمير حافظ رجب المحامي مع المتهم رقم ٢٢.

وحضر الأستاذ / عاطف مصطفي شهاب المحامي مع المتهمين رقمي ١١، ١٢.

وحضر الأستاذ / أسامة فتحي السيسي المحامي مع المتهم رقم ٢٤.

وحضر الأستاذ / احمد عباس حلمي المحامي مع المتهمين أرقام ٧، ٢١، ٢٨، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧.

وحضر الأستاذ / علي طايل حسب الله المحامي مع المتهم السابع.

وحضرت الأستاذة / مها محمود يوسف المحامية مع المتهم رقم ٤٤.

وحضر الأستاذ / محمد عبدالفتاح إبراهيم المحامي مع المتهمين أرقام ٣١، ٣٢، ٣٣.

وحضر الأستاذ / حسين فاروق ابوالحسن المحامي مع المتهمين أرقام ٤٧، ٤٨، ٤٩.

وحضر الأستاذ / جمال الدين سعيد الشريف المحامي مع المتهم رقم ١٤.

وحضر الأستاذ/ علاء علم الدين متولي المحامي مع المتهمين أرقام ٦، ١٨، ٢٤، ٤٠، ٤٢.

وحضر الأستاذ / ناصر احمد فايد المحامي مع المتهمين أرقام ٤، ٥، ٨، ١٠، ١٧، ٢٩، ٣٧، ٥٠، ٥١.

وحضر الأستاذ / عامر محمد علوان المحامي منتدباً من المحكمة مع المتهمين الذين لم يحضر معهم محامي.

حيث اتهمت النيابة العامة المتهمين لأنهم خلال الفترة من شهر يوليو ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/١/٢٠ بدائرة قسم شرطة العجوزة محافظة الجيزة.

أولاً :- المتهمون من الأول حتى السادس-:

تولوا قيادة بجماعة أسست علي خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوي إلي تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء علي الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بأن تولوا قيادة بجماعة الإخوان المسلمين التي تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء علي أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة واستهداف المنشآت العامة ودور عبادة المسيحيين بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها علي النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً :- المتهمون من الأول حتى الرابع عشر-:

أمدوا جماعة أسست علي خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ومالية، بأن أمدوا الجماعة– موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً – بأسلحة وذخائر وأموال مهمات ومعلومات مع علمهم بما تدعوا إليه ووسائلها في تحقيق ذلك علي النحو المبين بالتحقيقات.

ثالثاً :– المتهمون من السابع حتى الحادي والخمسين–:

انضموا لجماعة أسست علي خلاف أحكام القانون ، بأن انضموا للجماعة – موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً – مع علمهم بأغراضها علي النحو المبين بالتحقيقات.

رابعاً :– المتهمون من الثالث حتى الحادي والخمسين أيضاً–:

١– اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة بأن اتفقوا علي إعداد وتنفيذ مخطط يهدف لإشاعة الفوضى بالبلاد قائم علي اقتحام المنشآت الخاصة بسلطات الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها بالقوة وإلقاء القبض علي رموزها وقياداتها – رئيس الجمهورية ووزير دفاعها وعدد من قضاتها – ومحاكمتهم تمهيداً لتسميه رئيس جمهورية وتشكيل حكومة لإدارة البلاد علي النحو المبين بالتحقيقات.

٢– اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه التخريب العمدى لمبان وأملاك عامة ومخصصه لمصالح حكومية ولمرافق ومؤسسات عامة ، بأن حرضوا علي اقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها وكان ذك تنفيذاً لغرض إرهابي وبقصد إشاعة الفوضى وإحداث الرعب بين الناس علي النحو المبين بالتحقيقات.

خامساً :– المتهمان الأول والثاني أيضاً–:

حرضا علي الاتفاق الجنائي – محل الاتهامين الواردين بالبند رابعاً – بأن حرضا المتهمين من الثالث حتى الأخير علي ذلك وأحاطهم بالغرض منه وكان لهما شأن في إدارة حركته علي النحو المبين بالتحقيقات.

سادساً :– المتهمون السادس ومن العاشر حتى الثاني عشر ومن الثامن عشر حتى السابع والأربعين أيضاً–:

١– بصفتهم مصريين أذاعوا عمداً في الخارج أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة النظام القائم علي إدارة شئون البلاد وكان من شأن ذلك أضعاف هيبة الدولة واعتبارها والإضرار بالمصلحة القومية للبلاد علي النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أذاعوا عمداً أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة، بأن بثوها علي شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية – علي النحو المبين بالاتهام الوارد بالبند سادساً/١- وكان من شأن ذلك تكدير الآمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة علي النحو المبين بالتحقيقات.

سابعاً :- المتهمون الثامن ومن الحادي والأربعين حتي التاسع والأربعين أيضاً-:

حازوا أجهزة اتصالات لاسلكية (هاتفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال) دون الحصول علي تصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي علي النحو المبين بالتحقيقات.

وقد أحيل المتهمون إلي هذه المحكمة لمحاكماتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

وقد نظرت الدعوي علي النحو المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.

المحكمـــــة

بعد الإطلاع على الأوراق وتلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات ومرافعة النيابة العامة والدفاع والمداولة قانوناً.

وحيث إن المتهمين الثاني "محمود السيد عبدالله غزلان" والتاسع "سعد محمد محمد عمارة" والتاسع عشر "جمال فتحي محمد اليماني نصار" والعشرين "أحمد علي علي عباس" والخامس والعشرين "أحمد محمد أحمد عبدالغني" والسادس والعشرين "خالد محمد حمزه عباس" والسابع والعشرين "مجدي عبداللطيف محمود حموده" والثلاثين "إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد" والثالث والثلاثين "عبده مصطفى دسوقي عبدالمطلب" والرابع والثلاثين "حسن حسني حسن القباني" والثامن والثلاثين "عمرو عبدالمنعم فراج فرج درويش" والتاسع والثلاثين "محمد أحمد محمد الصنهاوي" والواحد والأربعين "عاطف محمد حسن أبوالعبد" لم يمثلوا بجلسة المحاكمة رغم إعلانهم قانوناً فإنه يجوز الحكم في غيبتهم طبقاً لنص المادة ١/٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث إن واقعة الدعوى مستخلصة من سائر أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل في إنه عقب تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وإبان فترة اعتصام دعت إليه جماعة الإخوان المسلمين بميدان رابعة العدوية شُكلَّت بمقر الاعتصام غرفة عمليات لمتابعة تحركات أعضاء التنظيم بالقاهرة الكبرى والإشراف على تنفيذ مخطط أعد له ودبره المتهمان محمد بديع عبدالمجيد سامي- المرشد العام لتلك الجماعة- والثاني محمد السيد عبدالله غزلان مسئول قطاع التنظيم بالقاهرة الكبرى بغية قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة وإشاعة

الفوضى بالبلاد باقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية والخاصة ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها للإيحاء للخارج بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شئون البلاد تمهيداً لإسقاط الدستور وإعلان الجماعة عن اسم قائم بأعمال رئيس الجمهورية وتشكيل حكومته من بينهم يعترف بها دولياً– وفي أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة أصدر المتهم الأول تكليفاته للثاني بسرعة نقل غرفة العمليات المذكورة إلى مقر آخر خشية رصدها أمنياً حيث جهز الثالث عشر "محمود البربري محمود محمد" وحدة سكنية مملوكة له لتكون مقراً لغرفة العمليات الجديدة وأصدر المتهم الثاني سالف الذكر توجيهات للمتهم الثالث "حسام أبو بكر الصديق الشحات" مسئول غرفة العمليات لاستكمال تنفيذ المخطط الموضوع سلفاً ونفاذاً لتلك التكليفات عقد الأخير المشار إليها سالفاً لقاءاً تنظيمياً جمع كل من المتهمين سعد عصمت محمد الحسيني وصلاح الدين عبدالحليم سلطان وعمر حسن عزالدين يوسف مالك وسعد محمد محمد عمارة ومحمد المحمدي حسن شحاته والثالث عشر محمود البربري محمود محمد والرابع عشر عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد والخامس عشر كارم محمود رضوان سليمان والسادس عشر محمد أنصاري محمد مصطفى والسابع عشر عصام مختار موسى محمد اتفقوا أن خلاله على تنفيذ خطة التحرك المتمثلة في التنسيق مع لجان التنظيم الإلكترونية للترويج لمشاهد وصور كاذبة توحي بسقوط قتلى وجرحى من المعتصمين جراء فض اعتصامهم وتوجيهه للخارج بقصد الإيحاء باستخدام الأمن للقوة المفرطة ومخالفة المعايير الدولية لما أسموه حقوق الإنسان وكذا محاولة الاعتصام بميادين جديدة بالقاهرة والجيزة وتنظيم مسيرات تضم عدداً من أعضاء التنظيم المسلحين بقصد تعطيل وسائل النقل وإشاعة الفوضى وبث الرعب بين الناس وتكليف بعض أعضاء الجماعة العاملين بمؤسسات الدولة بوضع النار داخلها واستهداف المنشآت الشرطية حال التأكد من ضعف تأمينها وسرقة ما بها من أسلحة وذخائر بالاستعانة ببعض العناصر الإجرامية والإخوانية المسلحة وتنفيذ عمليات اغتيال لضباط وأفراد الشرطة وتوفير الدعم المالي والأسلحة والذخائر اللازمة وتشكيل غرف عمليات فرعية بعيدة عن الرصد الأمني للاتصال بمسئولي المجموعات المنفذة وتوفير احتياجها فضلاً عن شراء مساحات إعلانية بوسائل الإعلام الأجنبية لترويج إشاعات كاذبة توحي باستخدام الأمن للقوة المفرطة لفض اعتصامهم. ونفاذاً لهذا المخطط أسند للمتهم الخامس سعد عصمت محمد الحسيني مسئولية الاتفاق مع العناصر الجنائية المرافقة لعناصر تنظيم الإخوان خلال مسيراتهم لمهاجمة قوات الأمن والمنشآت العامة وتولي المتهم السابع القيادة الميدانية لأعضاء التنظيم وتولي المتهم الثامن عمر حسن عزالدين يوسف مالك مهمة توفير الدعم المالي للاتفاق على ذلك المخطط بأكمله وأسند للمتهم التاسع سعد محمد محمد عمارة مهمة تدبير الأسلحة والذخائر للمشاركين في تلك المسيرات رغم تكليف

المتهم العاشر محمد المحمدي حسن شحاته السروجي بجمع لقطات مصورة للأحداث وتزييفها وإعادة بثها للخارج عبر شبكة المعلومات الدولية والتي توحي باستخدام الأمن للقوى المفرطة واستخدام شبكة المعلومات الدولية لنقل التكليفات لمجموعات التنظيم باستهداف المنشآت الشرطية مع توفير المبالغ المالية اللازمة لتلك التحركات وتولي المتهم الثالث عشر محمود البربري محمود محمد تجهيز غرفة العمليات فضلاً عن الاتصال بالعناصر الإجرامية لمرافقة مسيرات عناصر التنظيم وتولي المتهم الرابع عشر إيواء أعضاء التنظيم وإمداد مصابيهم خلال المواجهات بالأدوية والمستلزمات الطبية وتولي الخامس عشر كارم محمود رضوان سليمان والسادس عشر محمد أنصاري محمد مصطفى والسابع عشر عصام مختار موسى محمد الاتفاق على تنفيذ خطة التحرك المتمثلة في التنسيق مع لجان التنظيم الإلكترونية للترويج لمشاهد وصور كاذبة توحي بسقوط قتلى وجرحى من المعتصمين جراء فض الاعتصام وتوجيهه للخارج بقصد الإيحاء باستخدام الأمن للقوة المفرطة ومخالفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكذلك محاولة الاعتصام بميادين جديدة بالقاهرة والجيزة لتنظيم مسيرات تضم عدداً من أعضاء التنظيم المسلحين بقصد تعطيل سير وسائل النقل وإشاعة الفوضى وبث الرعب بين الناس وتكليف بعض أعضاء الجماعة العاملين بمؤسسات الدولة بوضع النار داخلها باستهداف المنشآت الشرطية بها حال التأكد من ضعف تأمينها وسرقة ما بها من أسلحة وذخائر بالاستعانة ببعض العناصر الإجرامية والإخوانية المسلحة وتنفيذ عمليات اغتيال لضباط وأفراد الشرطة وتوفير الدعم المالي والأسلحة والذخائر اللازمة وتشكيل غرف عمليات فرعية بعيدة عن الرصد الأمني للاتصال بمسئولي المجموعات المنفذة وتوفير احتياجاتها فضلاً عن استخدام المساحات الإعلانية بالصحف الأجنبية بشرائها وبث إشاعات كاذبة عن طريقها للإيحاء باستخدام الأمن القوة المفرطة في فض الاعتصام. ونفاذاً لذلك المخطط تم إسناد مهمة الاتفاق مع العناصر الجنائية المرافقة لعناصر تنظيم الإخوان خلال مسيراتهم لمهاجمة قوات الأمن والمنشآت العامة وتولي المتهم السابع في أمر الإحالة القيادة الميدانية لأعضاء التنظيم وتولي المتهم الثامن مسئولية توفير الدعم المادي للاتفاق على هذا المخطط الإجرامي بأكمله وتولي المتهم التاسع تدبير الأسلحة والذخائر للمشاركين بالمسيرات في حين ثم تكليف المتهم العاشر بجمع لقطات مصورة للأحداث وتزييفها وإعادة بثها للخارج عبر شبكة المعلومات الدولية والتي توحي باستخدام الأمن المصري للقوة المفرطة واستخدام شبكة المعلومات المشار إليها فيما سلف لنقل التكليفات لمجموعات التنظيم باستهداف المنشآت الشرطية مع توفير المبالغ المالية اللازمة لتلك التحركات وتولي المتهم الثالث عشر مهمة تجهيز غرفة العمليات فضلاً عن الاتصال بالعناصر الإجرامية لمرافقة مسيرات عناصر التنظيم وتولي المتهم الرابع عشر مهمة إيواء أعضاء التنظيم وإمداد مصابيهم خلال

المواجهات مع الشرطة بالأدوية والمستلزمات الطبية وتولي المتهم الخامس عشر مهمة تحديد مسارات تحرك عناصر التنظيم بالشوارع والميادين وتم تكليف المتهم السادس عشر بالجانب التربوي والدعوى لحث عناصر التنظيم على العنف بدعوى الشهادة في سبيل الله وتولي السابع عشر مسئولية تحديد الأهداف المستهدفة من المنشآت الشرطية وتوجيه الجماعة لإحراقها واتخذ من محل إقامته مقراً تنظيمياً وفي مقام تشكيل غرف العمليات الفرعية رأس المتهم الثامن إحداها وضمت في عضويتها المتهمين الثامن والأربعين "أحمد محمد أحمد عبدالهادي" والتاسع والأربعين "احمد جمعه محمد أحمد مصباح" وأوكل إليهما الاتصال بأعضاء الجماعة من العناصر الشبابية لتوجيههم لتخريب الأهداف والمنشآت الحيوية وإمدادهم بالأموال والمهمات وتولي المتهم الرابع مصطفى طاهر الغنيمي مسئولية قطاع التنظيم بوسط الدلتا بمسئولية غرفة فرعية أخرى ضمت في عضويتها المتهمين الخامس والخمسين "إيهاب أحمد محمد التركي" والحادي والخمسين "أحمد عبدالرحمن أحمد قاسم" وكانت مهمة هذه اللجنة الفرعية متابعة تحركات العناصر الجنائية الوافدة للقاهرة من وسط الدلتا المستأجرين للقيام بأعمال الاشتباكات مع قوات الأمن وتدمير المنشآت العامة وتنفيذاً لبنود هذا المخطط الإجرامي ثم إسناد مهمة اللجنة الإعلامية للمتهم السادس "وليد عبدالرؤوف محمود شلبي" المستشار الإعلامي للمرشد العام للجماعة ترجمة بيانات التنظيم وتصريحات قياداته والمؤتمرات الصحفية للجماعة وحزبها المعروف باسم "الحرية والعدالة" للغات الأجنبية وترويجها إعلامياً وتدريب كوادرها لبث أخبار وشائعات كاذبة وصور ملفقة لإثارة الرأي العام بالداخل والخارج حول أوضاع البلاد والتحريض ضد مؤسساتها وجيشها وشرطتها مع استخدام المواقع الإلكترونية كوسيلة للتواصل بين عناصر التنظيم داخلياً وخارجياً وتوجيه الرسائل عبر الهواتف المحمولة لتوصيل المعلومات ونقل التكليفات لكوادر التنظيم وكان من بين المراكز الإعلامية المعدة لهذا الفرض الإجرامي "مركز السواعد لتدريب العمال" ويتولى مسئوليته المتهمان "فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك هلال" ويستخدم كذلك لتخزين وإخفاء الأدوات والمهمات لإمداد المشاركين في تنفيذ هذا المخطط الإجرامي لاستخدامها في أعمال العنف بالبلاد ومركز آخر باسم "شركة مزيد للاستيراد والتصدير" ويتولى مسئوليته الثامن والعشرون يوسف طلعت محمود محمود عبدالكريم ومركز ثالث باسم شركة ثري– دي للإنتاج الإعلامي ويتولى مسئوليته المتهمون من ٤١ حتى ٤٣ وهم عاطف محمد حسن أبوالعبد وأيمن شمس الدين الفقي وسمير محمد أحمد محمد ويتولى مسئولية ومتابعة عمل هذه المراكز المتهمين أحمد محمد عارف على المتحدث الإعلامي للإخوان والتاسع عشر جمال فتحي محمد اليماني المستشار الإعلامي لمرشد الجماعة وأحمد علي علي عباس مسئول المراكز الإعلامية لقطاع وسط الدلتا ومراد محمد محمد علي المتحدث الإعلامي

لحزب الحرية والعدالة وجهاد عصام أحمد الحداد مسئول الاتصال باللجان خارج البلاد وأحمد إبراهيم مصطفى أبو بركه مسئول المراكز الإعلامية بقطاع غرب الدلتا وأحمد محمد محمد سبيع مسئول مواقع إخوان أون لاين والخامس والعشرين أحمد محمد أحمد عبدالغني مسئول المراكز الإعلامية بقطاع شرق الدلتا والمتهم خالد محمد حمزه عباس مسئول مواقع إخوان أون لاين والمتهم مجدي عبداللطيف محمود حموده ويعمل بقطاع إخوان أون لاين.

وعقب ضبط المراكز الإعلامية سالفة البيان عقد المتهم السادس وليد عبدالرؤوف محمد شلبي لقاءاً تنظيمياً بوحدة سكنية مملوكة للمتهم السابع صلاح الدين عبدالحليم مرسي بالعقار ٤ حي ٣٨ الشطر السابع- زهراء المعادي بالقاهرة وأعضاء من اللجنة الإعلامية وهم المتهمون أرقام ٢٠-٢٤-٢٦-٢٧ ومسئولو مقر شبكة رصد الكائن بذات الوحدة والمتهمون محمد صلاح عبدالحليم سلطان وسامحي مصطفى أحمد عبدالعليم مدير شبكة رصد الإخبارية ومراسل قناة ٢٥ يناير ومحمد محمد مصطفى العادلي المذيع بقناة أمجاد الفضائية وعبدالله أحمد محمد إسماعيل العضو المؤسس بشبكة رصد الإخبارية وتم الاتفاق خلال اللقاء على نقل المراكز الإعلامية تلافياً للرصد الأمني واستمرار التواصل بين أعضاء التنظيم في الخارج والداخل.

وتم الاتفاق مع عدد من اللجان الإعلامية بمحافظتي القاهرة والجيزة والتي اتخذت مقرات جديدة لها مثل شبكة رصد الإخبارية سالفة البيان ومقر إدارة اللجنة الإعلامية المركزية وورش عمل للمتحدثين الإعلاميين من التنظيم وأرشيف المادة الإعلامية الكائن ٢٠ أ ش الملك الصالح بالمنيل ويتولى مسئوليته المتهم هاني صلاح الدين رمزي محمد وآخر مجهول لحفظ وتخزين بعض الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالتنظيم الكائن ٢٩ ش الأخشيد بالمنيل ومقر ثالث بالعقار ٢٢٨ ش البحر الأعظم بالجيزة ويتولى مسئوليته المتهم رقم ٢٤ بأمر الإحالة ومقر آخر لإدارة الملف الإعلامي الإخواني- بالعقار ١٥ ش أبوداود الظاهري- مدينة نصر ويتولى إدارته المتهم عمرو السيد عبدالعليم عبدالمولى ويتولى المتهمان إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد ومجدي عبداللطيف محمود حموده مسئولية مقر إدارة تحرير موقع إخوان أون لاين. وقد أصدر التنظيم تكليفاته لعدد من المتهمين أمثال مسعد حسين محمد عبدالله- مسئول موقع نافذة مصر- وعبده مصطفى دسوقي عبدالمطلب مسئول موقع "إخوان ويكلي" وحسن حسني حسن القباني مسئول موقع صحفيون من أجل الاستقلال- أحمد محمود عبدالحافظ أحمد مسئول تنسيق الحملات الإلكترونية الإخوانية وذلك كي يقوموا ببث المواد الإعلامية والأخبار الكاذبة للخارج من خارج المقرات باستخدام أساليب ضد الرصد الأمني وعن طريق الحواسب والهواتف المحمولة وكذا تكليف عناصر التنظيم أعضاء اللجنة الإلكترونية بقطاع شرق القاهرة بواسطة المتهم أشرف إبراهيم علي

درويش مشرف اللجنة والمتهم عمرو يوسف حامد داغش– والمتهم عمرو عبدالمنعم فراج فرج– والمتهم محمد أحمد محمد الصنهاوي والمتهم سعد محمد خيرت عبداللطيف أعضاء اللجنة وذلك بالترويج لمقاطع فيديو وصور كاذبة والتلاعب في أعمال المونتاج وبثها جميعاً على هذه الصورة بواسطة شبكة المعلومات الدولية للإيحاء بالخارج بأن فض اعتصامهم تم بالمخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولإثارة الرأي العام الداخلي وتأليبه على القائمين على أمن البلاد بما يضر الأمن والسلام الاجتماعي ومصالح البلاد وثبت أن بث الأخبار والمشاهد والصور الكاذبة تم عبر مواقع شبكة رصد ونافذة مصر وإخوان أون لاين وصفحاتهم على الشبكة الدولية للمعلومات ومواقع "اليو–تيوب" وقد تضمنت تلك المواد أن المخابرات الحربية المصرية تدير مؤامرات على المتجمهرين بميدان رمسيس وأن مروحية للقوات المسلحة تحمي مسلحين يحملون أعلام القاعدة اعتدوا على عناصر من الإخوان المسلمون وأن قوات الأمن أطلقت قنابل الغاز داخل مسجد الفتح برمسيس إبان تجمهر أشخاص به وأن من اعتلوا مئذنة هذا المسجد هم أشخاص تابعون لقوات الأمن وأن قوات الجيش استخدمت مجنداً ليدعي أنه مسلح مقبوض عليه وأن الشرطة المصرية قتلت لاعباً بالمنتخب المصري وقد ترتب على ذلك أن قامت قنوات أخرى مثل الجزيرة وقناة أحرار ٢٥ بنقلها وبثها. وقد اعتمد ذلك المخطط الإجرامي في تنفيذ بنوده على إمداد الجماعة بدعم لوجسيتي "معلومات ومهمات" قدمه لها المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والثامن والثالث عشر ودعماً مالياً آخر تمثل في الأموال التي قدمها المتهمون من الأول حتى الثامن والعاشر والثالث عشر لاستئجار العناصر الإجرامية المصاحبة لمسيرات الإخوان وتوفير أماكن لإيواء المصابين من الإخوان من جراء الاشتباكات مع الشرطة وتجهيز مقار تنفيذية وجمع اللقطات المصورة للأحداث لتزييفها وإعادة بثها وبمهمات وأدوات أمدها بها المتهمون السادس والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر تضمنت أجهزة حاسب آلي وهواتف محمولة وآلات تصوير وأدوية ومستلزمات طبية وأدوات ومهمات أخرى استخدمت في أعمال العنف بالإضافة للأسلحة والذخائر التي أمدها بها المتهم التاسع لاستخدامها خلال المسيرات المسلحة وقد أسفر هذا المخطط الإجرامي عن وقوع جرائم حرر بشأنها قضايا بمناطق مختلفة بالبلاد من قبل عناصر التنظيم بعد أن تلقوا التكليفات من قادتهم القائمين على هذه الخطة. وقد قام الضابط محمد مصطفى خليل بقطاع الأمن الوطني بتحرير محضر متضمناً وقوع هذه الجرائم وقام بعرضه على النيابة العامة التي أذنت بضبط وتفتيش المتهمين سالفي الذكر جميعاً ومقرات غرف العمليات الرئيسية والفرعية ومراكزها الإعلامية وفروعها جميعاً وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهمين من الثالث عشر حتى السادس عشر "محمود البربري محمود محمد– عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد– كارم محمود

رضوان سليمان– محمد أنصاري محمد مصطفى" بالوحدة السكنية مقر غرفة العمليات المملوكة لأولهم وبتفتيشها عثر بها على مبلغ مالي قدره ٤١٨٢٩٠ جنيهاً مصرياً– ٨٨٧ دولاراً– ٥١ ريال وخمس ليرات تركية وحوالة بنكية بمبلغ ربعمائة ألف جنيهاً مصرياً باسم المتهم الثالث عشر محمود البربري محمود محمد وعدد من الملازم الورقية منها "خصائص وأنواع الأسلحة– السيناريو– وصف التحركات ببعض المناطق" وحافظة بها عدد من بطاقات الائتمان وثلاث بطاقات رقم قومي باسم المتهم كارم محمود رضوان سليمان وكاميرا وسبعة هواتف محمولة وحاسبين محمولين وجهاز لوحي– بطاقة ذاكرة وثلاث وأربعين اسطوانة مدمجة وبينما قام الضابط أحمد صلاح الدين أحمد لطفي بقطاع الأمن الوطني في ٢٠١٣/٨/٢٣ نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم الرابع مصطفى طاهر الغنيمي وبتفتيش مسكنه عثر على عدد من الأوراق التنظيمية والاسطوانات المدمجة وحاسب آلي محمول وأحد عشر هاتفاً محمولاً مختلفي الأنواع– وبتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٨ قام الضابط أحمد محمود عمر هاشم بقطاع الأمن الوطني بضبط المتهم السادس وليد عبدالرؤوف محمود شلبي وبتفتيش مسكنه عثر على أوراق تنظيمية وكروت شخصية وبتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ قام الضابط هاني عطية أحمد حسن بقطاع الأمن الوطني نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم السابع صلاح الدين عبدالحليم مرسي سلطان بميناء القاهرة الجوي حال محاولته الهرب خارج البلاد وبتفتيشه عثر بحوزته على مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وخمسين جنيهاً مصرياً وثلاثمائة وخمسين دولاراً أمريكياً كما قام نفس الضابط في ٢٠١٣/١١/٢٨ من ضبط المتهم ٢٩ هاني صلاح الدين رمزي حال محاولته الهرب إلى لبنان وبتفتيشه عثر على مبلغ ألفين وتسعة وستين دولاراً أمريكياً وهاتف محمول وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ قام الضابط محمد يحيى محمد أحمد بقطاع الأمن الوطني نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط كل من المتهمين محمد حسن عزالدين يوسف مالك والثامن والأربعين والتاسع والأربعين "أحمد محمد عبدالهادي، أحمد جمعه أحمد محمد" لدى وجودهما بغرفة بفندق سونستا– مدينة نصر والتي اتخذوها مقراً لإدارة غرفة العمليات الفرعية وبتفتيشها عثر على مبلغ مالي قيمته ٢٩١٨٤ جنيهاً مصرياً وعشرة دولارات أمريكية وثمانية هواتف محمولة وهاتف ثريا وكاميرتي فيديو ولاب توب وعدد ٢ U.S.B وبطاقة ذاكرة وأربع وسائط تخزين– فلاشة– قناع غاز. وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ نفاذاً لإذن النيابة العامة قام الضابط عمر محمد عبدالمجيد بقطاع الأمن الوطني بضبط المتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال بمقر تخزين الأدوات والمهمات بمركز السواعد لتدريب العمال والكائن بالعقار ٣٥ ش سكة راتب– الدرب الأحمر– محافظة القاهرة وبتفتيش المقر عثر على ميكروفون يدوي صغير وسبعة عشر واقياً للرأس وجهاز عرض "بروجيكتور" وعدد كبير من المطبوعات والأوراق التنظيمية وضبط حوزة المتهم الثاني عشر مبلغاً مالياً

قدره أربعة آلاف جنيهاً مصرياً. وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ قام الضابط محمود محمد طلعت نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم عصام مختار موسى محمد وبتفتيش مسكنه عثر على بعض الأوراق التنظيمية وثلاثة حواسب آلية محمولة وهاتف محمول كما قام بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧ بضبط المتهم جهاد عصام أحمد محمود الحداد كما قام الضابط أحمد مدحت كمال الدين حسين بقطاع الأمن الوطني نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم أحمد محمد عارف علي وبتفتيش مسكنه عثر على جهاز لوحي وثلاثة هواتف محمولة وأربع شرائح تستخدم عليها وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ قام الضابط أحمد عادل علي جمال بقطاع الأمن الوطني نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم مراد محمد محمد علي حال محاولته الهرب خارج البلاد وعثر حوزته على هاتفين محمولين وجهاز لوحي وحاسب آلي محمول كما قام الضابط أحمد حسين مصطفى بقطاع الأمن الوطني نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم أحمد إبراهيم مصطفى أبو بركه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢ وعثر بمسكنه على عدد من الأوراق التنظيمية وهاتف محمول وحاسب آلي محمول وجهاز لوحي كما قام الضابط أحمد طه الزاهد بقطاع الأمن الوطني بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠ نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهم يوسف طلعت محمود محمود بمقر المركز الإعلامي للتنظيم الكائن بالعقار ٩ ش رستم بالقصر العيني– محافظة القاهرة وبتفتيش المقر عثر على مبلغ ٧٤٥٠ جنيهاً مصرياً وخمسة وثمانين جنيهاً استرلينياً وست وحدات معالجة مركزية وثلاث حقائب حوت الأولى حاملي كاميرا والثانية كاميرا ببطاقة ذاكرة والثالثة وحدة إضاءة ستوديو وخمسة وعشرين خط هاتف محمول وتسع وثلاثين اسطوانة وثلاثة هواتف محمولة وجهاز لوحي وشريطي فيديو صغيري الحجم وكارتي ائتمان وبطاقات تعريف للمتهم وعدد من المطبوعات.

وحيث إنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام الضابط محمد فوزي محمد محمود من قطاع الأمن الوطني بضبط المتهمين محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان وسامحي مصطفى أحمد عبدالعليم ومحمد محمد مصطفى العادلي وعبدالله أحمد محمد إسماعيل بمقر اللجنة الإعلامية الكائنة بالعقار ٤ حي ٣٨ الشطر السابع– زهراء المعادي– القاهرة وبتفتيش المقر عثر على مبلغ ١٧٠٥٠ جنيهاً مصرياً، ألفي ريال سعودي، ٦٠٠ دولار أمريكي وعدد من الأوراق والمطبوعات التنظيمية وبطاقات ائتمان وهاتف ثريا بأربع بطاريات خاصة به وستة هواتف محمولة وكاميرا وجهاز لوحي وحاسبين آليين محمولين. وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٩ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام الضابط محمد مجدي محمد موسى بقطاع الأمن الوطني بضبط المتهمين الخمسين والحادي والخمسين بمقر غرفة العمليات الفرعية الكائن بالعقار ٣٥٢ حي الياسمين– المجاورة الثامنة بالتجمع الأول بالقاهرة الجديدة وبتفتيشها عثر على أربع حواسب آلية محمولة وخمسة هواتف محمولة وبطاقة ذاكرة وبتاريخ

٢٠١٣/٨/٢٩ قام الضابط وليد محمد نبيل محمد الشنواني بقطاع الأمن الوطني ونفاذاً لإذن النيابة العامة بتفتيش اللجنة الإعلامية الكائن بالعقار ١٥ ش أبو داود الظاهري- مدينة نصر حيث عثر على عدد من الأوراق والمحررات التنظيمية وعدد من الاسطوانات المدمجة والأقراص الصلبة وحاسب آلي محمول وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ قام الضابط أحمد محمود فؤاد بقطاع الأمن الوطني ونفاذاً لإذن النيابة العامة بتفتيش اللجنة الإعلامية الكائنة بالعقار ٢٩ أ ش الأخشيد بالمنيل- محافظة القاهرة حيث عثر على حاسب آلي محمول وثمانية أقراص صلبة ومجموعة اسطوانات مدمجة وأوراق متعلقة بالقوات المسلحة وجهاز مباحث أمن الدولة وأوراق عن إيداعات بنكية وتبرعات وعدد من الأوراق والملازم والمطبوعات التنظيمية وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠ قام الضابط أحمد عادل أحمد مصطفى بقطاع الأمن الوطني بتفتيش المقر التنظيمي والكائن ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر بالإسكندرية حيث عثر على ثمان عشرة وحدة معالجة مركزية وهاتفين محمولين وماسح ضوئي وعدد أجهزة صوتيات وإضاءة ومقويات إشارة وعدد من أجهزة الاتصال وثلاثة حواسب آلية محمولة. بينما قام الضابط سامح محمد الديب قطاع الأمن الوطني في ٢٠١٣/٨/٢٩ نفاذاً لإذن النيابة العامة بتفتيش مقر إدارة اللجنة الإعلامية المركزية الكائنة ٢٠ أ ش الملك الصالح- بالمنيل حيث عثر على عدد من الأوراق والكتب التنظيمية وعدد من الاسطوانات المدمجة. وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام الضابط توفيق مصطفى توفيق مهنى بقطاع الأمن الوطني بتفتيش مركز القاهرة الدولي للإعلام الكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم بالجيزة حيث عثر على حاسبين آليين محمولين وثلاث وحدات معالجة مركزية وعدد من شرائط الفيديو وأختام خاصة بالمركز كما قام بالتحفظ على بعض الأجهزة التقنية الخاصة بالتصوير والإضاءة بالمقر.

وقد أقر المتهم حسام أبو بكر الصديق الشحات بانضمامه لجماعة الإخوان منذ عشر سنين وتدرج في هيكلها التنظيمي حتى عضويته بمجلس شورى الجماعة سنة ٢٠٠٥ ثم انتخب لعضوية مكتب الإرشاد شهر أغسطس ٢٠١١ واختص بالإشراف على قطاع القاهرة- إدارة شرق ووسط القاهرة- وأضاف أن المتهم كارم محمود رضوان سليمان هو المسئول عن مكتب وسط القاهرة.

وأقر المتهم مصطفى طاهر الغنيمي بانضمامه لجماعة الإخوان منذ عام ١٩٧٨ وأن الجماعة تعتمد في تمويلها على تبرعات الأعضاء والهيكل التنظيمي لها يبدأ بالشعبة ثم المنطقة والمكاتب الإدارية بالمحافظات ثم مجلس الشورى العام ويعلو هيكلها المرشد العام وأضاف أنه يتولى مسئولية بقطاع التنظيم بوسط الدلتا- محافظتي

الغربية والقليوبية وتختص بالإشراف على المكاتب الإدارية بالقطاع وأضاف بمشاركته في اعتصامي رابعة العدوية اعتراضاً على ما وصفه بالانقلاب العسكري.

وأقر المتهم سعد عصمت محمد الحسيني بانضمامه لجماعة الإخوان وأنه عضو بمكتب الإرشاد منذ سنة ٢٠٠٨ وأسند إليه الإشراف على القسم السياسي بمكتب الإرشاد والمختص بكافة الأنشطة الدعوية للجماعة وإصدار القرارات في أمور إدارة التنظيم والعمل على تحقيق أهدافها ويتم اختيار الأعضاء من خلال مجلس شورى الجماعة والذي يتكون من مجموعة من أعضاء التنظيم بالمحافظات وتختص بالتشاور حول تحقيق أهداف الجماعة ويقوم عليه المرشد العام وأضاف أن التنظيم يمتد نشاطه خارج البلاد فيما يقرب من تسعين دولة وأن يصدر تمويل تلك الجماعة هو اشتراكات الأعضاء كما أضاف باشتراكه في اعتصام رابعة العدوية لرفضه ما وصفه بالانقلاب العسكري وأن المتهم فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين عضو بمجلس شورى الجماعة.

وأقر المتهم صلاح الدين عبدالحليم سلطان باعترافه أفكار جماعة الإخوان وأقر بمضمون ما شهد به سابقاه بشأن الهيكل التنظيمي للجماعة وكيفية إدارة شئونها وأنه شارك في اعتصام رابعة العدوية يوم ٢٠١٣/٧/٣ وحتى فض الاعتصام في ٢٠١٣/٨/١٤ على إثر ما وصفه بالانقلاب العسكري وأنه نظم خلال فترة الاعتصام عدة مسيرات رافضة لما يسميه الانقلاب العسكري وحدث خلالها اشتباكات مع الجيش والشرطة. كما أقر المتهم صلاح نعمان مبارك بلال أنه يرأس مركز السواعد لتدريب العمال وأن المهمات (أوقية الرأس) وجهاز العرض المسرحي ومكبر الصوت المضبوطة حوزته خاصة بالمركز رئاسته. وأقر المتهم محمود البربري محمود محمد أنه إثر تلقيه دعوة الانضمام لجماعة الإخوان خلال دراسته الجامعية بدأ في مزاولة أنشطتها الدعوية وانضم إليها سنة ٢٠٠٣ عقب مبايعته لمسئول الجماعة بالقاهرة وأضحى عضواً في أسرة مسجد ناصر التابع لشعبته مساكن حلوان التابعة لمكتب وسط وجنوب القاهرة بقطاع القاهرة التابع لمكتب إرشاد الجماعة وأنه في غضون عام ٢٠١٢ دعاه المتهم كارم محمود رضوان سليمان مسئول مكتب وسط وجنوب القاهرة بجماعة الإخوان للعمل كسكرتير للمكتب والذي يضم بعضويته كلاً من المتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد ومحمد أنصاري محمد مصطفى وبدأ مزاولة عمله منذ ٢٠١٣/١/١ حتى توقف العمل الإداري في ٢٠١٣/٦/٣٠ إلا أنه ظل متابعاً لأمور المكتب من خلال التنسيق مع رئيس وعضوية سالفي الذكر وأضاف أن هذا المكتب تابع لقطاع القاهرة الذي يشرف عليه المتهم حسام أبوبكر الصديق الشحات وأن مسئولية هذا المكتب عن ثمانية مناطق (العباسية– السيدة زينب– المقطم– مصر القديمة– دار السلام– المعادي– حلوان– حدائق حلوان) وأنه

بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ اتفق مع المتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد وكارم محمود رضوان سليمان ومحمد أنصاري محمد مصطفى على اللقاء بمنزله بمنطقة المعراج السفلي بالمعادي لمتابعة أحوال المصابين والمتوفيين من أعضاء جماعة الإخوان ورصد أعدادهم عن طريق التنسيق والاتصال مع مسئولي المناطق وإخطار مسئولي قطاع القاهرة بها وتلقي التكليفات وإبلاغها لمسئولي المناطق مستخدمين أحد الهواتف المحمولة المضبوطة والخاصة بالمكتب الذي يعمل به– كما أقر المتهم عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد بأنه انضم لجماعة الإخوان سنة ١٩٩٠ وتدرج في هيكلها التنظيمي حتى عضوية المكتب بمكتب إداري وسط وجنوب القاهرة سنة ٢٠٠٥ والذي يرأسه المتهم كارم محمود رضوان سليمان ويضم في عضويته المتهمين محمود البربري محمود محمد ومحمد أنصاري محمد مصطفى وأضاف بتردده على اعتصام رابعة العدوية أثناء الاعتصام به وأقر المتهم عصام مختار موسى محمد بانضمامه لجماعة الإخوان منذ سنة ١٩٩٧ واختاره مكتب الإرشاد خلال شهر مارس سنة ٢٠١٣ ليكون متحدثاً إعلامياً له وقد جمعته لقاءات مع أعضاء ذلك المكتب تلقى خلالها البيانات الصادرة عنه وإعادة صياغتها وإذاعتها ونشرها بشتى الوسائل المختلفة وأنه توجه لاعتصام رابعة العدوية خلال فترة الاعتصام به وأوكل إليه خلالها التعامل مع وسائل الإعام في ضوء البيانات التي تصدر عما أسماه التحالف الوطني لدعم الشرعية وتم تكليفه بتكذيب بعض ما يروج عن الجماعة والتقى في إطار ذلك بالمتهم مصطفى طاهر الغنيمي واستعان بالمتهم مراد محمد محمد علي في صياغة بعض التصريحات الصحفية كما أقر المتهم جهاد عصام أحمد محمود الحداد بانضمامه لجماعة الإخوان وأنه شغل منصب المتحدث الإعلامي لتلك الجماعة في بداية سنة ٢٠١٣ بترشح من المتهم محمد بديع عبدالمجيد عبدالمجيد محمد سامي الذي أسند إليه مع المتهم أحمد محمد عارف على التعبير عن مواقف الجماعة واختص بالحديث مع كافة وسائل الإعلام العربية والأجنبية وترجمة المؤتمرات والبيانات التي تعقدها وتصدرها الجماعة وقرر بأنه شارك في اعتصام رابعة العدوية طوال فترة الاعتصام وتفاعله مع كافة وسائل الإعلام بحكم منصبه في الجماعة وخلال تلك الفترة أسست جماعة الإخوان وآخرين ما يسمى بالتحالف الوطني لدعم الشرعية لرفضه ما وصفه بالانقلاب العسكري وأسند إليه التحدث إعلامياً بما يصدر عن هذا التحالف من بيانات ومؤتمرات يعقدها بمكتب إعلامي أنشئ بقاعة مسجد رابعة العدوية وترجمة تلك البيانات والمؤتمرات للغة الإنجليزية وأضاف أنه عقب فض الاعتصام في ٢٠١٣/٨/١٤ توجه للإقامة بإحدى الوحدات السكنية وتم ضبطه في ٢٠١٣/٩/١٧ وأنه خلال فترة إقامته أجرى ثلاث مداخلات باللغة الإنجليزية أولاها مع قناة أمريكية وأخرى مع قناة أسبانية والثالثة كانت لتقرير خاص بصحيفة نيويورك تايمز لتناول الوضع السياسي في مصر وموقف جماعة الإخوان منه كما أقر المتهم

محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان بتردده على اعتصام رابعة العدوية حيث تولى التفاعل مع الصحفيين الأجانب المترددين عليه. وأقر المتهم سامحي مصطفى أحمد عبدالعليم بانتمائه فكرياً لجماعة الإخوان وأنه عمل بدولة قطر خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١٠ وبنهاية ذلك العام أنشأ شبكة رصد الإخبارية وأن يشغل منصب المدير التنفيذي بها وتختص بمتابعة سير العمل وأضاف أنه تم ضبطه بمسكن المتهم مصطفى طاهر الغنيمي الذي هو مقر هذه الشبكة. كما أقر المتهم السادس والأربعون محمد محمد مصطفى العادلي بتواجده بمقر الاعتصام برابعة العدوية كمراسل لقناة أمجاد الفضائية منذ يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ وعمل منتجاً للمقابلات ومراسلاً للأخبار بقناة الجزيرة مباشر مصر في ٢٠١٣/٧/٣ وأنه أرسل أخباراً لتلك القناة حول طائرة تقنص مصوراً وأخرى عن أعداد الشهداء حسبما وصفهم ممكن قتلوا في فض اعتصام رابعة العدوية وقرر بأنها كانت عملية إبادة وأنه أمر كارثي.

وثبت من إطلاع النيابة العامة على محتوى الاسطوانة المدمجة المقدمة من الشاهد الأول أنها تحوي مقاطع فيديو كالآتي-:

١(خبر على قناة الجزيرة انترناشونال باللغة الإنجليزية مفاده أن مصر في حالة اضطراب.

٢(صورة لأحد الأشخاص يدعي الإصابة لتلوث ثيابه بالدماء ويكشف شخص آخر ملابسه لعلاجه وتبين أنه غير مصاب.

٣(جزء من برنامج على ذات القناة أثناء إذاعة خبر كاذب حول إطلاق الأمن قنابل غاز على المتواجدين بمسجد الفتح بينما قام أحد المتواجدين باستخدام طفاية الحريق ليوحي للمشاهد بتصاعد الأدخنة داخل المسجد.

٤(نسخة من صفحات إلكترونية لمقاطع فيديو منشورة على صفحة شبكة رصد وصفحة نافذة مصر على موقع اليوتيوب تتضمن أخباراً عن قيام المخابرات العسكرية بمؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس وأن مروحية عسكرية تحمل مسلحين يحملون أعلام القاعدة يعتدون على جماعة الإخوان.

٥(قوات الأمن وقد أطلقت الغاز داخل مسجد الفتح برمسيس أثناء تجمهر أشخاص به. وأن من اعتلوا مئذنة المسجد هم أشخاص تابعون لقوات الأمن وأن قوات الجيش استخدمت مجنداً للادعاء بأنه مسلح مقبوض عليه.

٦(خبر عن قيام الشرطة بقتل لاعب بالمنتخب المصري.

٧(تبين أن هذه المقاطع مذاعة على صفحات الشبكة الدولية للمعلومات وأنها متاحة للجميع دون تميز.

وتبين للنيابة العامة أن الأوراق المقدمة من الشاهد الأول المنشورة على صفحات إلكترونية خاصة بجماعة الإخوان تتضمن إحداهما خبراً بشأن محاصرة الوزراء من قبل من سموهم "ثوار الشرعية". وآخر يتضمن تصريحات للمتهم محمود السيد غزلان يصف فيها ثورة يونيو بأنها انقلاب عسكري قربت نهايته وسيل من التحريض ضد مؤسسات الدولة سيما الرئاسة ومجلس الوزراء والقوات المسلحة والشرطة- وخبر ثالث مضمون "رابطة علماء فلسطين حول مجازر ترتكب بحق العلماء والمصريين" ويتضمن الخبر قيام الجيش والشرطة بقتل العلماء والنساء والأطفال حال فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وتحريض لأفراد القوات المسلحة على عصيان أوامر قياداتهم.

وتبين للنيابة العامة من معاينة المركز الإعلامي المسمى شركة ثري دي للإنتاج الإعلامي بالعقار ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية أنه وحدة سكنية بها عدد من الأوراق والمطبوعات التنظيمية وعدد من وحدات المعالجة المركزية والأقراص الصلبة وكاميرات الفيديو والتصوير والاسطوانات المدمجة وشرائط فيديو وأجهزة ضبط الصوت وأجهزة بث وعدد من أجهزة الانترنت اللاسلكية والتوصيلات الكهربائية. كما ضبطت النيابة العامة أثناء معاينتها للمقرات التنظيمية الكائنة بالعقار ٢٠ أ ش الملك الصالح- منيل الروضة عدداً من النشرات الإعلامية الخاصة بجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وجريدة الحزب وكلمات وحوارات إعلامية للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وملزمة تشرح كيفية احتلال المباني الحكومية والسيطرة عليها ومواجهة قوات الشرطة باستخدام العنف .

وثبت للنيابة العامة من معاينتها لمطبوعات غرفة العمليات الخاصة بأعضاء التنظيم الإخواني الكائن ٧٠٤- الدور الأرضي- المعراج السفلي بالمعادي المملوك للمتهم محمود البربري محمود محمد أنها تتضمن أوراقاً خطية لبيان التحركات بعدد من الشوارع والميادين ومطبوع لقسم التربية "حوار خيرت الشاطر" تضمن مقترحات للاستعداد للمستقبل منها عمل تشكيلات وكيانات مثل (صناع الحياة- ٦ أبريل- الألتراس) وآخر بعنوان أسلحة حرب اللاعنف منها المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات الدولة وتعطيل أعمالها واحتلال المكاتب وإنشاء حكومات موازية ومطبوع العنوان السيناريو يتضمن الاحتشاد ثلاثة أيام متتالية وخطة التنظيم لها ففي اليوم الأول انتشار المعتصمين في الأماكن المحددة ومناشدة كافة الأطراف بتدارك الموقف واليوم الثاني أحداث تمويهية لإرهاق الأجهزة الأمنية- وحصار السفارات والمؤسسات الأخرى واشتباكات محددة في عدة أماكن

واليوم الثالث القبض على البلطجية وترويعهم وعصيان مدني إجباري والقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع واقتحام المحكمة الدستورية وحصار الاتحادية وتعطيل وسائل الإعلام والتحفظ على الإعلاميين ويتضمن المطبوع عنوان فرعي "متطلبات" من عدة نقاط:- ١) إعداد قوة تنفيذية تحت اسم قوات الدفاع الشعبي للقيام بمهام القبض على من أسماهم رموز الانقلاب والفساد. ٢) تجهيز مقر للتحفظ عليهم وتشكيل محكمة ثورية. ٣) تحديد أسماء القضاة من الآن. ٤) إعداد قوائم بأسماء "البلطجية- القضاة وكلاء النيابة المتورطين وقيادات الأمن". ٥) بث موحد على كافة القنوات والإذاعات الرسمية بالدولة. ٦) التواصل وتفعيل دور القبائل العربية في الحسم.

وثبت للنيابة العامة من الإطلاع على مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار ٣٨ الشطر السابع- زهراء المعادي- المملوك للمتهم صلاح الدين عبدالحليم مرسي محل ضبط المتهمين من الرابع والأربعين حتى السابع والأربعين وجود مدونة بعنوان "الخطوات التصعيدية للقضاء على الانقلاب" تضمنت كسر شوكة وزارة الداخلية سبباً لانهيار النظام بالكامل عن طريق محاصرة أقسام الشرطة والأماكن الحيوية في وقت واحد والعصيان المدني ومدونة أخرى بعنوان "إحدى خطوات التصعيد السلمي وجاء مضمونها دعوة للإضراب العام بعمل الاحتجاجات على الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات وغلق الطرق أمام القرى والمراكز لنشر الشلل التام في البلاد من الإسكندرية حتى أسوان وورقة صادرة عن شبكة رصد الإعلامية تتضمن تفويضاً منها للمتهم سامحي مصطفى أحمد عبدالعليم باستلام حسابات شهري مارس وأبريل لدى شركة تي- إيه- تليكوم وأوراق تتضمن بنوداً لرد على ما أوردته من العزم على فض الاعتصامات المناهضة للمتهم محمد مرسي تتضمن تحريضاً للناس على اقتحام ميدان التحرير واحتلاله والتحريض على مخالفة قواعد الضبط واختراق حواجز الجيش عنوة وتحريض جنود وضباط الجيش والشرطة للإضراب وعصيان الأوامر والتقاعس عن أداء الواجب وإغرائهم بمزايا يحصلون عليها من تخفيض مدة الخدمة العسكرية للمجندين ووعد للضباط بالترقية طمعاً في انقلابهم على القائمين بالسلطة وإعادة المعزول محمد مرسي وورقة صغيرة مكتوب على ظهرها اقتراح تنظيم مسيرة لا تقل عن مائة ألف شخص لإستاد القاهرة وعمل يوم رياضي بين معتصمي النهضة ورابعة العدوية وإذاعة ذلك عالمياً بالتنسيق على ما أسمته هذه الورقة "رياضيين ضد الانقلاب ."

وثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات العقار ٢٩ ش الأخشيد- الروضة أنها تتضمن مطبوعات بشأن قرارات اجتماع مجلس شورى الإخوان وأشير فيها لاقتراحات وتكليفات لكل من المتهمين محمود السيد غزلان وسعد عصمت الحسيني وآخرين تتضمن علاقة الجماعة بحزب الحرية والعدالة وسيطرة الأولى على الحزب

ومطبوع بشأن إستراتيجية العمل خلال إبريل سنة ٢٠١١ حتى يناير سنة ٢٠١٢ تضمن كيفية إيجاد قنوات اتصال ببعض الجهات الأجنبية منها الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والتواصل مع الفاتيكان وأيضاً تقرير عن إطلاق قناة مصر ٢٥ بمعرفة لجنة يرأسها المتهم حسام أبوبكر الصديق ومسعد حسين محمد عبدالله وآخرين وثبت من إطلاع النيابة العامة على المضبوطات بمقر إدارة اللجنة الإعلامية المركزية بالعقار ٢ أ ش الملك الصالح بالمنيل أنها تتضمن محررات تتعلق باجتماعات مكتب إرشاد جماعة الإخوان وأخرى خاصة بحزب الحرية والعدالة وتبعية الجماعة كما تضمنت مطبوعات أخرى بشأن إصلاح الهيئات القضائية وآخر تتعلق بإعادة هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الأمن الوطني. وبالإطلاع الذي أجرته النيابة العامة على مطبوعات المقر الإعلامي الكائن ١٥ ش أبوداود الظاهري- مدينة نصر بالقاهرة تتضمن ورقة تدعو للحشد يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ إلى اعتصام رابعة العدوية للمناداة بالدفاع عن الشريعة وتطبيق أحكامها واحتوت على عبارات تحريضية لإثارة الفتنة الطائفية وأوراقاً تنظيمية تتعلق بكيفية الدعوة للانضمام للجماعة واختيار أعضائها وتخير الأنصار وإعداد الجنود ثم مرحلة التنفيذ وأهدافها وبيان يكشف أبرز الشخصيات بجماعة الإخوان المسلمين وأخرى عنوانها إدارة الوحدة المشار إليها مشار بها إلى فروعها وكيفية اختيار أعضائها وتحفيزهم ووضع إستراتيجية العمل وأداء المهام المطلوبة. كما ثبت من الإطلاع على مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار رقم ١٠ ش بن الجراح بسيدي جابر- الإسكندرية أنها تتضمن محررات تتضمن أسماء حركية لأعضاء هذا المقر وأخرى بعنوان حملة ٢٠١٣/٦/٣٠ لمهاجمة التظاهرات وبث إشاعات سلبية حولها واستخدام الترهيب والخطاب الطائفي ومستندات لحملات إعلامية باسم (حرامية- وكذابون) لبعض الشخصيات العامة من الإعلاميين لتشويه صورتهم أمام الرأي العام وحملة باسم (فاسدون) لنشر أخبار كاذبة عن بعض الشخصيات العامة والسياسية لتشويه صورتهم أمام الرأي العام. كما ثبت من الإطلاع على مضبوطات المقر الإعلامي الكائن ٩ ش رستم- جاردن سيتي المملوك للمتهم يوسف طلعت محمود محمود وجود محرر بعنوان (الإستراتيجية الإعلانية) وتناول الإصرار على معلومات مكررة بإلحاح حتى تصح حقائق مسلمة بها وتقديم الطرف الآخر على أنه هدمي وفوضوي والتواجد في كل وسائل الإعلام ومحاولة إقصاء الجانب الآخر ونفي أي حقائق ظاهرة وأيضاً محرر يتناول أداء وتوجه بعض القضاة وكشوف بأسماء أشخاص يزعم أنهم لم يعينوا بالقضاء رغم أحقيتهم وبعض القضاة الذين عينوا رغم عدم أحقيتهم. وثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات مقر (مراكز السواعد لتدريب العمال) الكائن ٣٥ ش سكة راتب بالدرب الأحمر والخاص بالمتهمين فتحي إبراهيم شهاب، صلاح نعمان مبارك تضمنها مطبوع بعنوان "استعادة الثورة-

سيناريو إفشال الانقلاب" للتحريض ضد القوات المسلحة والقائمين على إدارة شئون البلاد لإثارة الرأي العام وملزمة تتناول شرحاً للمعسكر السنوي لقسم العمال بالجماعة في الفترة من ٢٠١٣/٤/١١ حتى ٢٠١٣/٤/١٣ منسوب صدوره لمركز السواعد ومحرر يتضمن تقييم انتمائي لبعض العاملين ببني سويف (مصلحة البريد)- وثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الفرعية بالعقار ٣٥٢ حي الياسمين بالتجمع الأول المجاورة الأولى محل ضبط المتهمين إيهاب أحمد محمد وأحمد عبدالرحمن أحمد قاسم مطبوع بعنوان "ليه كده" تضمن مجموعة من التساؤلات عن أسباب ما وصف بالانقلاب بدعوى ضرورة مصر دولة عثمانية ومحو هويتها الإسلامية وأن نجاح ما وصف بالانقلاب كان بالقتل وعبارات تحريضية ضده القضاة والشرطة والكنيسة ووضع الحلول لما وصف بالانقلاب ومعرفة الحقيقة بأن مصر بلد إسلامية مدنية وليست علمانية عسكرية وضرورة عودة المدعو/ محمد مرسي والدستور ومجلس الشورى وبناء بلد وجيش يحميها وفي مواجهة الأعداء وثبت من الإطلاع على المضبوطات مع المتهم وليد عبدالرؤوف شلبي أنها كروت شخصية مطبوعة مدون عليها عبارات الإخوان المسلمون واسم المتهم وأسفله المستشار الإعلامي للمرشد العام وبعض المطبوعات التنظيمية للجماعة. وثبت من الإطلاع على محادثات برنامج "Whatsapp" المسجلة على الهاتف الذي أقر المتهم أحمد محمد عارف باستخدامه وجود عدد من المحادثات عليه جرت بين المتهم وآخرين ومنها محادثة جرت بين المتهم والمدعو أبوالوفا الذي قال أنه يعمل بالأمانة العامة لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا وأنه يرغب في التواصل مع المتهم لمعرفة نوع الدعم المنتظر منه وترتب الأولويات ووجهه المتهم للاتصال المدعو/ وليد الحداد الذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة ووردت رسالة أخرى للمتهم من ذات الشخص المشار إليه فيما سلف كان نص أحدها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية الألمانية اليوم ١٤,٣٠) تلتها أخرى نصها (برلين) وثالثة نصها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية النمساوية الساعة ١٤,٠٠) ومحادثات مع صاحب حساب باسم الدكتور ياسر محفوظ- أخ- بيفرلي هيلز والذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه أحد أعضاء جماعة الإخوان وتضمنت المحادثات رسائل من المذكور فحواها (رؤية لإنهاء ما أسماه الانقلاب العسكري) وجاء من ضمن بياناتها عمل مؤتمر صحفي برابعة العدوية ودعوة وسائل الإعلام العالمية لحضوره لعرض رؤية التحالف الوطني وعمل توكيلات من أهالي من وصفهن بالشهداء والمصابين المصريين المقيمين بالعواصم الأوروبية الكبرى لرفع دعاوي لمحاكمة من أسماهم رؤساء الانقلاب بتهم جرائم ضد الإنسانية وتحرك النقابات المهنية بمراسلة الهيئات الدولية المرتبطة بها لتجميد عضوية مصر بها وعمل فيلم تسجيلي عن الحياة داخل اعتصام رابعة العدوية وترجمة احترافية وشهادات المستقلين وأجانب

وصحفيين وبث هذا الفيلم وتسويقه عالمياً مشيراً إلى عمل ذلك بواسطة قناة الجزيرة– ورسالة أخرى اقترح فيها اعتصام المحافظات بكافة قوتها في القاهرة– ومحادثة تحمل رقم كودي السعودية تتضمن اقتراحاً بإعطاء مهلة للرجوع عما حدث– وتحريض الضباط والأفراد على عصيان من سماهم الطغاة بعد انتهاء المهلة وتبين أن المحادثات جرت بين المتهم وصاحب حساب باسم "توكل كرمان" حثها المتهم على الحضور لمصر والمشاركة بفاعليات الجماعة وقرر المتهم بحصوله على رقم هاتفها من مراسل بقناة الجزيرة– وثبت من الإطلاع على محتوى هاتف المتهم محمد محمد مصطفى العادلي إرساله رسالة في ٢٠١٣/٨/١٤ أعلم المرسل إليه فيها بتواجد كل من المدعو/ البلتاجي– وصلاح سلطان إلى جواره ووسائل أخرى حول المتجمهرين برابعة العدوية واصفاً إياهم بالشهداء ووصف عملية الفض بأنها عملية إبادة وأمر كارثي وطائرة تقنص مصوراً وتبين مدير الجهاز القومي للاتصالات أن الجهاز المضبوط حوزة المتهمين عمر حسن مالك، أحمد محمد أحمد عبدالهادي، أحمد جمعه أحمد محمد هو جهاز هاتف محمول يعمل على شبكة الأقمار الصناعية "الثريا" وأنه لم يتم بيعه بواسطة الشركة المرخص لها بتقديم هذه النوعية من الخدمات داخل مصر. كما ثبت بذات التقرير من ذات الجهة أن الأجهزة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ١٠ ش بن الجراح بالإسكندرية والمسئول عن المتهمين عاطف محمد حسن أبوالعبد– أيمن شمس الدين الفقي– سمير محمد أحمد محمد منها مكبر صوت لاسلكي– أجهزة استقبال وإرسال ميكروفون لاسلكي– جهاز رادتر لاسلكي ماركة Repotpe وجميعها من أجهزة الاتصالات غير المعتمدة فيثاش قبل الجهاز وغير مصرح بتداولها داخل مصر. كما ثبت بتقرير مصلحة الأدلة الجنائية أ) بفحص الحاسب الآلي Lenovo المضبوط حوزة المتهم عصام مختار موسى محمد أنه يحتوي على صور لفض اعتصام رابعة العدوية ونهضة مصر ولافتة مكتوب عليها "حازمون في مهمة ثورية– مرسي رئيساً" وملف نصي خبر عن قطع الانترنت في مصر لإخفاء ما يحدث في الميادين من انتهاكات وطريقة تفادي قطع الانترنت– واحتوى حاسوب آخر (H.P) على ملف نصي بعنوان أسماء وأرقام هواتف الجماعة الإسلامية وصورة لفتاة مكتوب عليها الشهيدة "أسماء البلتاجي" استشهدت أثناء فض اعتصام رابعة وصورة لشخص متوفي وعليه آثار دماء وقد أقر هذا المتهم بأن الحواسب المضبوطة خاص بأنجال شقيقته وأن الشريحة وبعض الحواسب الآلية والأقراص المدمجة الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم تبين أنها تحوي ملفات نصية عن الترددات المتوفرة للبث عبر الأقمار الصناعية وخطابات لقناة الأقصى الفضائية وكشف حسابها وأرقامها وملفات فيديو عن مظاهرة جماعة الإخوان بمناطق رابعة– مسجد الفتح وملفات خاصة عن مركز القاهرة للإعلام وبعض المضبوطات بالمقر التنظيمي الكائن ٢٩ ش الأخشيد–

الروضة تبين أنها أقراص صلبة تحوي ملفات نصية لدورات احتراف الانترنت والشبكات وأرقام الصحف الدولية وعناوين بريد إلكتروني لبعض القنوات الفضائية والكتاب والصحفيين وأخرى عن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وأخرى تنظيمية وتاريخ الجماعة وبعض المضبوطات الخاصة بالمقر التنظيمي بزهراء المعادي محل ضبط المتهمين محمد صلاح الدين سلطان سامحي أحمد عبدالحليم- محمد محمد مصطفى العادلي- عبدالله أحمد محمد إسماعيل تبين أن الحاسب الآلي ماركة "لينوفو" يحوي ملفات فيديو لخطة فض اعتصام رابعة وأخرى لأشخاص بذات الاعتصام تقذف رجال الشرطة بالحجارة أثناء الفض وملفات فيديو من المستشفى الميداني بالاعتصام ويظهر بعض الجثث وكذا صور وملفات فيديو داخل اعتصام رابعة- مظاهرات لجماعة الإخوان وهاتف محمول ماركة "سامسونج" خاص بالمتهم محمد محمد مصطفى العادلي يحوي صوراً للمتهم محمد بديع وعدد من أعضاء ذات الجماعة ومظاهرات وبعض الرسائل المرسلة من ذات الهاتف نص بعضها "البلتاجي وصلاح سلطان بجوار" و"الطائرة تقنص مصور البث"، و"٢٠٠ شهيد وآلاف الجرحى ونسبة تلك المقاطع بصدر البث" وإلقاء الغاز المكثف عليها "الأمر كارثي- المعتصمون يقتلون ويرتضون الانسحاب وهذه الرسائل مرسلة إلى هاتف بداية رقمه الكودي ٩٧٤+" أنا الآن في رابعة والقوات تقترب من المستشفى الميداني إنها عملية إبادة" ومرسلة لذات الرقم- و"محمد العادلي من الجزيرة برجاء الرد ضروري" وبفحص الأقراص الصلبة المضبوطة حوزة المتهم يوسف طلعت محمود بالمقر التنظيمي الكائن ٩ ش رستم القاهرة تبين أنها تحوى جدولاً بأسماء وعناوين ومكان قتل وإصابة وتاريخ ذلك بالنسبة لمن أسماه شهداء الإخوان بميدان رابعة العدوية وبعض الصور والعناوين من شبكة المعلومات الدولية عن تاريخ جماعة الإخوان من أمام مشرحة زينهم حيث لا يوجد مكان لوضع جثث هؤلاء وصور مباشرة من مسجد الإيمان لتوافد جثث مجزرة رابعة العدوية والمسجد ممتلئ عن آخره وصوراً لبعض الجثث وملفات نصية خاصة بشركة مزيد وملف فيديو عن قناة القدس حول فض اعتصام رابعة خلال ٤٨ ساعة من خلال سلطات الانقلاب ومداخلة هاتفية من المدعو/ يوسف طلعت القيادي الإخواني ورسم بياني حول الحملات الإعلامية على عدة قنوات قضائية وملفات فيديو ميدان رابعة العدوية وملفات نصية منها كيف نصنع مذبحة- الشكل العام للحملة الإعلانية- النظرية الأمريكية في دراسات الجمهور- الحقوق والحريات بعد ثلاث أسابيع من الانقلاب العسكري وبفحص الاسطوانات المضبوطة مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن حزب الحرية والعدالة وحوارات إعلامية مع شخصيات إخوانية حول وضع جماعة الإخوان المسلمون وبفحص الكاميرا الخاصة بذات المتهم تبين احتواءها ملفات فيديو عن سيارات محترقة بالشوارع واعتصام النهضة- وبفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن ش سكة راتب- الدرب

الأحمر– مركز السواعد– محل ضبط المتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال تبين أن الاسطوانات المدمجة المضبوطة تحوي أناشيداً حماسية وصور ولافتات إعلانية لدورات تدريبية تحت رعاية المتهم سعد الحسيني وملفات فيديو من خلال قناة السواعد وحوارات مع نواب وقيادات العمال من بينهم صلاح نعمان. وبفحص مضبوطات المقر التنظيمي "غرفة العمليات الكائن بمنطقة المعراج السفلي محل ضبط المتهمين محمود البربري محمود محمد وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد مصطفى تبين وجود حاسب آلي محمول ماركة DELL أقر المتهم الأول من هؤلاء أنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم بمعرفته وأعضاء المكتب المتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد مصطفى يتضمن أغاني مصورة وسمعية حماسية وجهادية وأخرى عن حركة حماس وصوراً لبعض ملفات خاصة بمباحث أمن الدولة بالجيزة وملفات فيديو عن شرح أركان البيعة من إنتاج "إخوان أون لاين" ولقاءات مصورة مع قيادات الإخوان وصوراً لمعبر رفح وهاتف محمول ماركة نوكيا أقر المتهم محمود البربري محمود محمد أنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم الشريحة المودعة به بمعرفته وأعضاء المكتب المتهمين من الرابع عشر حتى السادس عشر والسالف ذكرهم ويتضمن عدداً من الرسائل النصية الصادرة منه والواردة إليه تبين من مضمونها تلقي إخطارات من مسئولي المناطق بما يستجد من أحداث متوالية كتحركات الشرطة والقوات المسلحة وخط سير التظارهات وأعداد المصابين والقتلى وبعض الاقتراحات لكيفية مواجهة الشرطة ودعوات لتنظيم مسيرات وتظاهرات وإصدار تكليفات جماعية لهم في ضوء ما يستجد للتصرف حيالها والإخطار بأماكن وتوقيت المسيرات– وبفحص مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن بفندق سونستا محل ضبط المتهمين عمر حسن مالك وأحمد محمد عبدالهادي وأحمد جمعه أحمد تبين احتواء وحدتي التخزين ماركة Istikbal أقر المتهم الأول وهؤلاء بتملكهم لها– واحتوت أيضاً على فيديو للافتات باعتصام رابعة وشهداء– كما أسموهم– مجزرة الحرس الجمهوري وصور لمنصة اعتصام رابعة ومستشفى رابعة الميداني والنهضة وفيديو مسجل من قناة الجزيرة يتناول تقرير المظاهرات وملفات صوتية ضد ما أسموه الانقلاب وخواطر في وجه من ترفع سلاحك كما احتوت بطاقة الذاكرة للهاتف المحمول ماركة سامسونج الذي أقر المتهم أحمد جمعه بملكيته له على بعض الملفات النصية ومنها أمن المطارد لإسماعيل هنيه وموسى أبو مرزوق وبارود القسام– حرب العصابات والتاريخ السري لجماعة الإخوان وفن الحرب وبعض صور لاعتصام رابعة ومصابين وملف فيديو من المستشفى الميداني وعلاج المصابين كما تبين أن الهاتف المحمول ماركة آي– فون الذي أقر المتهم أحمد جمعه بملكيته له على صور

للمتهم من داخل ميدان رابعة ممسكاً بقناع كما تبين احتواؤه على محادثات نصية على برنامج المحادثة الواتس آب- تدلل على تواجد ذات المتهم باعتصام رابعة لمدة أربعة وأربعين يوماً كما ثبت بأحد النصوص على محادثات بين المتهم المذكور وآخر يدعي bilscl bllem عبارة نصها "مش هزار- لو في دكر يقول أنا مع السيسي- ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة"- وأخرى نصها "الثورة الإسلامية قادمة" وتبين أن القناع المضبوط يستخدم للوقاية من الغازات السامة والمسيلة للدموع وتباع ضمن مستلزمات الأمن الصناعي وثبت بطاقة الذاكرة للهاتف المملوك للمتهم أحمد جمعه أحمد تضمنها لمطبوع بعنوان شهيد ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وأولها الرصد وهو تتبع حركة العدو المستهدف وتسجيل حركته بدقة وجمع ما أمكن من معلومات عنه والصفات التي يجب أن تتوافر في الراصد وأدواته ومنها اللباس المناسب ومنظار وكاميرا والمرحلة الثانية التخطيط وهو مناقشة الزمان والمكان والأدوات والإجراءات وصور وأشكال الهجمات النارية ومنها الرمي من موقع ثابت نحو هدف متحرك أو ثابت ومطبوع آخر معنون بارود القسام وتناول حركة المقاومة الفلسطينية حماس ومطبوع ثالث بعنوان أمن المطارد وبفحص مطبوعات غرفة العمليات الفرعية الكائن بالتجمع الأول القاهرة الجديدة محل ضبط المتهمين إيهاب أحمد محمد وأحمد عبدالرحمن أحمد ثبت أن الهاتف ماركة سامسونج-Gt ١٩٥٠٥ يتضمن مقاطع فيديو وصور لمظاهرات الإخوان واعتصام رابعة وأن الهاتف ماركة آي فون المملوك للمتهم أحمد عبدالرحمن أحمد حسب إقراره يحوي مجموعة من الرسائل المتبادلة فيما بينه وآخرين ومنهن رسالة بين المتهم سالف الذكر وآخرين حافظ جبريل مستخدم الخط رقم ٠١٠٠١٦٦٥٥٤٩ تضمنت شكر أحدهما للآخر على حضور المرشد وتيسير الالتحاق باللجنة الإعلامية وتحديد مقابلة مع المدعو/ توفيق الواعي محمد المشرف الرباني وأشار أن عددهم عشرين أخاً والتأثير على صلاة الجمعة برابعة العدوية ومجموعة من الرسائل النصية المتبادلة بين المتهم سالف الذكر وآخر يدعى أ- غفار- هاتف رقم ٠١٠٢٢٢٣٣٤٠ تفيد بالتواجد في المقر بناء على طلب حضور ممثل عن كل أسرة وطلب كل الأخوة لأداء صلاة العصر بمكتب الإرشاد بالمقطم ورسالة عنوانها هام للغاية ثبت بها "أنه بعد العشاء مباشرة هناك لقاء بالدكتور حسام أبوبكر عضو مكتب الإرشاد ومسئول قطاع القاهرة حول الأوضاع الحالية ويرجى تحضير التساؤلات والاستفسارات ليقوم الدكتور بالرد عليها وبحضور الأعضاء الإخوان فقط ٤٢٥ل" ورسالة أخرى نصها "غداً الجمعة إن شاء الله التجمع في موقف التجنيد من الساعة ١٠,٣٠ حتى الساعة ١١ص للتحرك في مجموعات إلى دار القضاء العالي- ممنوع الذهاب فرادي وعلى المتأخر أن ينتظر حتى تبلغه بمجموعة أخرى يأتي معها" وأخرى بشأن التجمع أمام مسجد السلام للاحتشاد عند مدخل ٢٦ يوليو شمال ويمنع الجلباب وتحديد

موعد لقاء في منزل المدعو/ أحمد قاسم ثم رسالة نصها "مكان الكتيبة ١٣٥ح الدور الأخير عند من يدعى الدكتور عبدالماجد وأعقبها على أن الموعد ٦,١٥ عدم الإفصاح عن ذلك اللقاء لأي شخص حيث أنه خاص بالإخوان دون المحبين والمؤيدين" ورسالة تضمنت عقد لقاء هام للحزب في فيلا بشارع الجيش وعلى من يستطيع التوجه فوراً ورسالة تذكير بموعد دورة الاتصال الساعة ٧ بمقر الحزب وكذا طلب حضور الإخوة عند المهندس عبدالله عوده بخصوص ترتيبات ليوم الجمعة ورسائل مفادها ضرورة الذهاب الجماعي وليس الفردي والتأكد على موعد بأداء صلاة العصر بمسجد السلام عند تقاطع النصر مع يوسف عباس عند البنزينة ورسالة بعنوان هام جداً متنها ممنوع الأعذار صلاة العصر في مسجد خاتم المرسلين رجال ونساء وأطفال احشد فور المستطاع اصبروا وصابروا ورابطوا فإنما النصر صبر ساعة- بعد صلاة العصر مسيرة حاشدة من خاتم المرسلين إلى جامعة القاهرة وكذا مجموعة من الرسائل النصية بين المتهم ومن يسمى ASHOSHA مستخدم الخط رقم ١٠٦٩٩٩٢٦٦٢ ثبت بإحداها "هناك فكرة فعالة في حالة المواجهات أن يكون معنا جراكن زيت دلفاك أو أي نوع من بتوع السيارات النقل وتفريغه بيننا وبين المهاجمين لحجبهم أو تحجيمهم" وكذا رسالة بشأن نصب المعارضة لخيام عند قصر القبة وامتزاج بشأن السبق للتواجد في هذا المكان ورسائل متبادلة بين المتهم ومستخدم الرقم ١١٥٠٨٨٥٥٧٧ منها ضرورة تكذيب الخبر الذي نسب للأستاذ عبر شبكة رصد ويدعو فيه لفضه الاعتصام وإشارة إلى أنه لازال بمسجد الإيمان عدد من أخوة الأقاليم وكذلك عدد من الجثث والمحامون يخشون بطش الأمن بهم يرجى التنبيه على مسئولي المحافظات بسرعة التحرك ورسالة أخرى نصها "اقتراح مقبرة جماعية موجودة لجثث ورفات من أسموهم شهداء رابعة التواصل مع مصطفى عطية المحامي" ومجموعة من الرسائل النصية بين المتهم وآخر يدعى Dr. M. Watklan مستخدم الهاتفين رقمي ٠١٠٠٥٤٣١٢٨٣، ٠١٠٢٢٢٦٨٢٧٥ بشأن لقاء جمع بينهما بناء على تكليف من المرشد بشأن مؤسسة ويستفسر عن سبب الهجوم عليه وعلى القسم رغم أن المرشد هو المسئول عنه والمؤسسة وقد قرأ الكتب التي تدرس وطلب الاستفسار من الأخير عن رأيه في المؤسسة وبيان ما إذا كان يتوافق مع التقرير الذي سطره المتهم أم العكس وأضاف الراسل بأن المرشد طلب منه لقاء المتهم للتفاهم بعد أن لمس المرشد أثره الإيجابي وحوى الهاتف مجموعة من الرسائل بين المتهم وشخص يدعى M. Ibrahem Alex يستخدم الهاتف رقم ٠١٢٢٢١٣٢٦٩٦ بشأن تأكيد أحد قيادات المنطقة العسكرية الشمالية وبشكل شخص أن بيان القوات المسلحة فيه حل الشورى وتجميد العمل بالدستور وإقامة جبرية للقيادات وأحكام عرفية عند النزول للشارع. وليد الكحكي عضو مجلس الشورى وأن أ- جمعه يطلب دراسة تحويل الاعتداء على المعتصمين بجامعة القاهرة ووصول أكثر من مائتي سيارة جيب من

القوات المسلحة وخلفهم سيارات مدنية كثيرة في اتجاه رابعة ورسالة بين المتهم ومستخدم الخط ٠١٠٦٢٧٨٧٠٩١ بشأن موعد بجامعة المنصورة مع طلاب الإخوان المسئولين تحت عنوان تحديات المرحلة الحالية ورسالة بين المتهم ومستخدم الخط ١١١٤٤٤٤٧٦٤ نصها "عاوز المظاهرات في كل مكان يا ريت وواحدة تروح تؤمن مجلس الوزراء". وبفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم أحمد محمد عارف على تبين وجود تعليقات على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك تضمنت رصداً لتحركات قوات الجيش والشرطة كما ثبت من الإطلاع على النسخة المطبوعة من إحدى الملفات المخزنة على الهاتف أنها لجدول معنون (شعبة رابعة):- توزيع مقترح:- مجموعات ومسئولي المؤيد ٢٠١٣/٥ تضمن ثلاث أعمدة عنوان الأول "منتظر التصعيد" والثاني "إعداد وتأهيل" والثالث "علاج" وتضمنت كل منها مجموعة من الأسماء وقد أعقب الجدول عبارات منها "طلب معلومات وتقييم من حسام قاسم أو أحمد عارف" وتبين من فحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم أحمد إبراهيم مصطفى أبو بركة وجود رسائل مرسلة إليه منها رسالة مؤرخة ٢٠١٣/٨/١٤ نصها "الشرطة والجيش تجمع الجثث وحرقها ووضع أسلحة داخل الخيام وتصويرها بالكاميرات الفضائية حتى يبرروا فعلهم- اذهبوا وانشروا" وأخرى مؤرخة ٢٠١٣/٨/١٥ تحثه على رفع دعاوي قضائية ضد القائمين على البلاد بدعوى ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وبفحص المضبوطات بالمقر التنظيمي الكائن بالعقار رقم ١٠ ش ابن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية تبين أن به مجموعة أسلاك خاصة بتشغيل الأقراص الصلبة والتوصيل بالانترنت ومجموعة أخرى خاصة بتوصيل الصوت والصورة. وبفحص الحاسب الآلي المضبوط حوزة المتهم مراد محمد محمد علي تبين أنه يحتوي على ملفات نصية عن جماعة الإخوان وشعاراتها وحزب الحرية والعدالة.

وحيث إن الواقعة طبقاً للتصوير سالف البيان قام الدليل على صحتها وثبوتها في حق المتهمين جميعاً حسبما وقر في وجدان وجد أن المحكمة مما شهد به بتحقيقات النيابة العامة الضباط:- محمد مصطفى حمدي خليل وأحمد صلاح الدين أحمد وأحمد محمود عمر هاشم وهاني عطية أحمد حسين ومحمد يحيى محمد أحمد وعمر محمد عبدالمجيد ومحمود محمد طلعت وأحمد كمال الدين حسين وأحمد عادل علي جمال وأحمد حسين مصطفى وأحمد طه الزاهد ومحمد فوزي محمد محمود ومحمد مجدي محمد موسى ووليد محمد ونبيل الشنواني وأحمد محمود أحمد فؤاد وأحمد عادل أحمد مصطفى وسامح محمد عبدالفتاح الديب وتوفيق مصطفى توفيق مهنى بقطاع الأمن الوطني ومما أقر به بالتحقيقات المتهمون حسام أبو بكر الصديق الشحات والمتهم مصطفى طاهر علي الغنيمي وسعد عصمت الحسيني وصلاح الدين عبدالحليم سلطان وصلاح نعمان مبارك بلال

ومحمود البربري محمود محمد وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد وعصام مختار موسى محمد وأحمد محمد عارف وجهاد عصام أحمد الحداد ومحمد صلاح عبدالحليم سلطان وسامحي مصطفى أحمد ومحمد محمد مصطفى العادلي وما ثبت من إطلاع النيابة العامة على الاسطوانات المدمجة الصلبة التي قدمها الشاهد الأول أو ما تم ضبطه مع المتهمين أو ما تم العثور عليه بمقرات الجماعة الإخوانية المضبوطة.

فقد شهد الأول:- أن تحرياته السرية التي أكدت ما وصل إليه من معلومات مفادها أنه أعقاب ٢٠١٣/٦/٣٠ وإبان فترة اعتصام دعت إليه جماعة الإخوان بميدان رابعة العدوية تم تشكيل غرفة عمليات بهذا المقر لمتابعة تحركات الجماعة وتنفيذ المخطط المعد من قبل كل من المتهمين محمد بديع عبدالمجيد- المرشد العام للجماعة- والمتهم محمد السيد غزلان مسئول التنظيم بالقاهرة الكبرى لقلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة وإشاعة الفوضى بالبلاد باقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية والخاصة ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها للإيحاء للخارج بعدم مقدرة النظام الحاكم على إدارة شئون البلاد تمهيداً لإسقاط الدستور وإعلان الجماعة عن اسم القائم بأعمال رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة من الإخوان يعترف بها دولياً وعقب فض اعتصامي رابعة والنهضة أصدر المتهم الأول تكليفات للثاني بسرعة نقل غرفة العمليات المذكورة إلى مقر آخر خشية رصدها أمنياً حيث جهز المتهم الثالث عشر عضو التنظيم وحدة سكنية مملوكة له لهذا الغرض وهو يدعى محمود البربري محمود وأصدر المتهم الثاني تكليفات للمتهم الثالث حسام أبوبكر الصديق- مسئول غرفة العمليات لاستكمال تنفيذ المخطط سالف الإشارة إليه. ونفاذاً لتلك التكليفات عقد المتهم الثالث لقاءاً تنظيمياً بمقر غرفة العمليات ضم كلاً من المتهمين سعد الحسيني وصلاح الدين سلطان وعمر حسن مالك وسعد محمد عمارة ومحمد المحمدي حسن شحاته وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم ومحمود البربري محمود وعبدالرحيم محمد محمود وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد وعصام مختار موسى اتفقوا خلاله على التنسيق مع لجانهم الإلكترونية للترويج لمشاهد وصور كاذبة توحي بسقوط قتلى وجرحى من المعتصمين جراء فض اعتصامهم وتوجيهه للخارج للإيحاء للخارج بمخالفة الأمن المصري لمعايير حقوق الإنسان باستعمال القوة المفرطة تجاه المعتصمين واتفق هذا الجمع على محاولة الاعتصام بميادين جديدة بالقاهرة والجيزة وتنظيم مسيرات تضم عدداً من أعضاء التنظيم المسلحين بقصد تعطيل سير وسائل النقل العام وإشاعة الفوضى وبث الرعب بين الناس وتكليف بعض أعضاء الجماعة اللذين يعملون بالمؤسسات العامة للدولة بوضع النار فيها واستهداف المنشآت الشرطية حال التأكد من ضعف تأمينها وسرقة ما بها من أسلحة وذخائر مع الاستعانة ببعض العناصر الإجرامية والإخوانية المسلحة وتنفيذ عمليات اغتيال ضباط وأفراد الشرطة وتوفير الدعم المالي

من الأسلحة والذخيرة اللازمة لذلك وتشكيل غرف عمليات فرعية بعيداً عن الرصد الأمني للاتصال بمسئولي الجماعات المنفذة وتوفير احتياجاتها فضلاً عن شراء مساحات إعلانية بوسائل الإعلام الأجنبية لترويج إشاعات كاذبة للإيحاء باستخدام القوة الأمنية المفرطة. ونفاذاً لذلك المخطط أسند للمتهم سعد الحسيني مسئولية الاتفاق على العناصر الإجرامية المصاحبة للتنظيم في المسيرات لمهاجمة قوات الأمن والمنشآت العامة وتولي المتهم صلاح الدين سلطان القيادة الميدانية لأعضاء التنظيم وتولي المتهم عمر حسن مالك مسئولية توفير الدعم المادي للإنفاق على ذلك المخطط بأكمله وتولي المتهم سعد محمد عمارة مهمة توفير وتدبير الأسلحة والذخائر للمشاركين بالمسيرات وكلف المتهم محمد المحمدي حسن شحاته مهمة جمع اللقطات المصورة للأحداث وتزييفها وإعادة بثها للخارج عبر شبكة التواصل الاجتماعي للإيحاء باستخدام الأمن القوة والعنف المفرطة واستخدام ذات الشبكة لنقل التكليفات لمجموعات التنظيم باستهداف المنشآت الشرطية مع توفير المبالغ المالية اللازمة للتحركات وتولي المتهم محمود البربري محمود تجهيز غرفة العمليات والاتصال بالعناصر الإجرامية لمرافقة مسيرات الإخوان وتولي المتهم عبدالرحمن محمد عبدالرحيم إيواء أعضاء التنظيم وإمداد مصابيهم خلال المواجهات بالأدوية والمستلزمات الطبية وتولي المتهم كارم محمود رضوان مسئولية تحديد مسارات المظاهرات بالشوارع والميادين بينما تم تكليف المتهم محمد أنصاري محمد بالجانب الدعوي والتربوي والدعوة لحث عناصر التنظيم على العنف بدعوى الشهادة في سبيل الله وتولي المتهم عصام مختار موسى مسئولية تحديد بعض المنشآت الشرطية وتوجيه أفراد التنظيم تجاهها لاستهدافها واتخذ من محل إقامته مقراً تنظيمياً. وفي إطار تشكيل الغرف الفرعية للعمليات تولي المتهم عمر حسن مالك إحداهما وضمت لعضويتها المتهمين أحمد محمد عبدالهادي وأحمد جمعه محمد أحمد مصباح وأوكل إليها الاتصال بأعضاء الجماعة من الشباب لتوجيههم لتخريب الأهداف والمنشآت الحيوية وإمدادهم بالأموال والمهمات وتولى المتهم مصطفى طاهر الغنيمي مسئول قطاع التنظيم بوسط الدلتا مهمة قيادة غرفة عمليات ثابتة ضمت لعضويتها كلاً من المتهمين إيهاب محمد محمد التركي والمتهم أحمد عبدالرحمن أحمد عهد إليها متابعة تحركات العناصر الجنائية الوافدة للقاهرة من وسط الدلتا المستأجرين للقيام بعمليات عدائية تجاه قوات الأمن والمنشآت العامة وتنفيذاً لبنود هذا المخطط تم إسناد مهمة اللجنة الإعلامية للمتهم وليد عبدالرؤوف محمود المستشار الإعلامي للمرشد العام للجماعة ترجمة بيانات التنظيم وتصريحات قياداته والمؤتمرات الصحفية للجماعة وحزبها– الحرية والعدالة– للغات الأجنبية وترويجها إعلامياً وتدريب كوادرها لبث الأخبار والشائعات الكاذبة لإثارة الرأي العام داخلياً وخارجياً حول الأوضاع في البلاد والتحريض ضد الجيش والشرطة والمؤسسات العامة واستخدام الرسائل بالهواتف المحمولة

وشبكة التواصل الاجتماعي لتسهيل الاتصال بين عناصر التنظيم في الداخل والخارج ونقل التكليفات– وقد أكدت التحريات أن هناك عدة مراكز إعلامية لهذه الجماعة مهمتها تنفيذ تكليفات وتوجيهات اللجنة الإعلامية ومنها:– "مركز السواعد لتدريب العمال" ويتولى مسئوليته المتهمان فتحي محمد شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك هلال ويستخدم كذلك لتخزين وإخفاء الأدوات والمهمات لإمداد المشاركين في تنفيذ مخطط الجماعة لاستخدامها في أعمال العنف بالبلاد وآخر باسم:– شركة مزيد للاستيراد والتصدير" ويتولى مسئوليته المتهم يوسف طلعت محمود وثالث باسم:– "شركة ثري– دي للإنتاج الإعلامي ويتولى مسئوليته المتهمون عاطف محمد حسن أبوالعبد وأيمن شمس الدين الفقي وسمير محمد أحمد محمد وأكدت تحرياته أيضاً علمه من أعضاء ومسئولي اللجنة الإعلامية القائمة بمتابعة عمل هذه المراكز أن المنوط بهم ذلك هم المتهمون أحمد محمد عارف على المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان وجمال فتحي اليماني المستشار الإعلامي لمرشد الجماعة وأحمد علي علي عباس مسئول المراكز الإعلامية بقطاع وسط الدلتا ومراد محمد محمد علي المتحدث الإعلامي لحزب الحرية والعدالة وجهاد عصام الحداد مسئول الاتصال باللجان الإعلامية خارج البلاد. وأحمد إبراهيم مصطفى أبو بركة مسئول المراكز الإعلامية بقطاع غرب الدلتا وأحمد محمد سبيع مسئول موقع إخوان أون لاين وأحمد محمد عبدالغني مسئول المراكز الإعلامية بقطاع شرق الدلتا وخالد محمد حمزة عباس مسئول موقع إخوان ويب ومجدي عبداللطيف محمود حموده ويعمل بموقع إخوان أون لاين وأكدت تحرياته أنه عقب ضبط المراكز الإعلامية سالفة الذكر عقد المتهم وليد عبدالرؤوف شلبي لقاءاً تنظيمياً بوحدة سكنية مملوكة للمتهم صلاح الدين عبدالحليم سلطان بالعقار ٤ حي ٣٨ الشطر السابع– زهراء المعادي بالقاهرة مع أعضاء من اللجنة الإعلامية عرف منهم المتهمون أحمد علي علي عباس وأحمد محمد سبيع وخالد محمد حمزه عباس ومجدي عبداللطيف حموده ومسئولو مقر شبكة رصد الكائن بذات الوحدة وهم محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان وسامحي مصطفى أحمد عبدالعليم مدير الشبكة سالفة الذكر ومراسل قناة ٢٥ يناير ومحمد محمد مصطفى العادلي مذيع بقناة أمجاد الفضائية وعبدالله أحمد محمد إسماعيل العضو المؤسس بشبكة رصد الإخبارية وتم الاتفاق خلال هذا اللقاء على نقل المراكز الإعلامية تجنباً للرصد الأمني وضماناً لاستمرار النشاط الإعلامي للتنظيم والتواصل بين عناصره داخلياً وخارجياً. وتوصلت التحريات إلى عدد من اللجان الإعلامية بمحافظتي القاهرة والجيزة التي اتخذت مقرات جديدة منها شبكة رصد ومقر إدارة اللجنة الإعلامية المركزية وورشة عمل للمتحدثين الإعلاميين من التنظيم وأرشيف للمادة الإعلامية الكائن ٢٠ أ ش الملك الصالح بالمنيل ويتولى مسئوليته المتهم هاني صلاح الدين رمزي وآخر لحفظ وتخزين الأجهزة الإلكترونية

الخاصة بالتنظيم بالعقار ٢٩ ش الأخشيد بالمنيل وآخر بالعقار ٢٢٨ ش البحر الأعظم بالجيزة ويتولى مسئوليته المتهم أحمد محمد محمد سبيع ومقراً آخر لإدارة الملف الإعلامي الإخواني بالعقار ١٥ ش أبو داود الظاهري بمدينة نصر ويتولى إدارته المتهم عمرو السيد عبدالحليم عبدالمولى بينما تولى المتهمان مجدي عبداللطيف محمود وإبراهيم الطاهر إبراهيم السيد مسئولية مقر إدارة تحرير موقع إخوان لاين وأضافت تحرياته أنه صدرت تكليفات لعناصر التنظيم المحررين بالمواقع الإلكترونية عرف منهم المتهمون مسعد حسين محمد عبدالله مسئول موقع نافذة مصر وعبده مصطفى دسوقي مسئول إخوان ويكلي وحسن حسن القباني مسئول موقع صحفيون من أجل الاستقلال وأحمد محمود عبدالحافظ مسئول تنسيق الحملات الإلكترونية الإخوانية ببث المواد الإعلامية والأخبار الكاذبة من خارج المقرات باستخدام أساليب تحول دون رصدها أمنياً عن طريق الحواسب والهواتف المحمولة وتكليف عناصر التنظيم أعضاء اللجنة الإلكترونية بقطاع شرق القاهرة عرف منهم المتهمين أشرف إبراهيم درويش المشرف على تلك اللجنة وعمر يوسف داغش وعمرو عبدالمنعم فراج ومحمد أحمد الصنهاوي وسعد محمد خيرت الشاطر أعضاء اللجنة بالترويج لمقاطع فيديو وصور كاذبة وعمل مونتاج لمقاطع أخرى وبثها جميعاً على شبكة التواصل الاجتماعي بغية الإيحاء للخارج بمخالفة معايير حقوق الإنسان عند فض الاعتصام وإثارة الرأي العام الداخلي لتأليبه على القائمين على البلاد بما يضر بالأمن والسلام الاجتماعي ومصالح البلاد. وأضاف أن يصدر بث هذه المعلومات الكاذبة كان موقع شبكة رصد ونافذة مصر وإخوان أون لاين وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي وموقع "يو–تيوب" وأنه وقف على بعض الأخبار والصور والمشاهد الكاذبة التي أذيعت داخلياً وخارجياً منها:

١(أن المخابرات الحربية تقود مؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس.

٢(مروحية للقوات المسلحة تحمي مسلحين يحملون أعلام القاعدة اعتدوا على عناصر من جماعة الإخوان.

٣(إطلاق قوات الأمن قنابل غاز داخل مسجد الفتح برمسيس إبان تجمهر أشخاص به.

٤(أن من اعتلوا مئذنة مسجد الفتح أشخاص تابعون لقوات الأمن.

٥(استخدام قوات الجيش مجندة على أنه مسلح مقبوض عليه.

٦(أن الشرطة قتلت لاعباً بالمنتخب القومي المصري.

وأن هذه الأكاذيب قد تم بثها على شبكة التواصل الاجتماعي عبر مواقع إلكترونية إخوانية وعلى قنوات فضائية مثل قنوات الجزيرة وقناة أحرار ٢٥- وأنهى تحرياته بأن، هذا المخطط اعتمد في تنفيذ بنوده على إمداد الجماعة بدعم لوجستي (معلومات- مهمات) قدمه لها المتهمون محمد بديع ومحمود غزلان وحسام أبوبكر الصديق وعمر حسن مالك ومحمود البربري محمود محمد ودعماً مالياً من المتهمين محمد بديع- محمود غزلان- حسام أبوبكر الصديق- سعد عصمت الحسيني- وليد عبدالرؤوف شلبي- صلاح الدين عبدالحليم سلطان- عمر حسن مالك- محمد المحمدي حسن شحاته- محمود البربري محمود محمد وأنفقوا على استئجار العناصر الجنائية المشاركة في تنفيذ المخطط وتوفير أماكن إيوائهم من المصابين في الاشتباكات وتجهيز مقار تنظيمية وجمع اللقطات المصورة للأحداث لتزييفها وإعادة بثها وبمهمات وأدوات أمدها بها المتهمون وليد عبدالرؤوف شلبي- فتحي إبراهيم شهاب الدين- صلاح نعمان مبارك بلال وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد تضمنت أجهزة حاسب آلي وهواتف محمولة وآلات تصوير وأدوية ومستلزمات طبية وأدوات ومهمات استخدمت في أعمال العنف بالإضافة لأسلحة وذخائر أمدها بها المتهم سعد محمد محمد عمارة لاستخدامها في المسيرات المسلحة وأن نتاج ذلك الإمداد ترتب عليه وقوع جرائم حرر عنها قضايا بمناطق مختلفة من البلاد. وأضاف أنه سطر تلك المعلومات في محضر قام بعرضه على النيابة العامة التي أصدرت إذنها بضبط وتفتيش المتهمين المشار إليهم جميعاً ومقرات العمليات الرئيسية والفرعية سالفة البيان ومراكزها الإعلامية وفروعها جميعاً وأنه نفاذاً لهذا الإذن قام يوم ٢٠١٣/٨/١٦ نفاذاً لإذن النيابة العامة بضبط المتهمين محمود البربري محمود محمد وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم- وكارم محمود رضوان سليمان ومحمد أنصاري محمد مصطفى بالوحدة السكنية مقر غرفة العمليات المملوكة لأولهم وبتفتيشها عثر على مبلغ مالي قدره ٤١٨٢٩٠ جنيهاً و٨٨٧ دولاراً و ٥١ ريالاً وخمس ليرات تركية وحوالة بنكية بمبلغ ربعمائة ألف جنيهاً باسم المتهم محمود البربري محمود محمد وعدد من الملازم الورقية منها (خصائص وأنواع الأسلحة) و(السيناريو) و(وصف التحركات ببعض المناطق) وكذلك تم ضبط حافظة بها عدد من بطاقات الائتمان وثلاث بطاقات رقم قومي باسم المتهم كارم محمود سليمان وكاميرا وسبعة هواتف محمولة وحاسبين محمولين وجهاز لوحي وبطاقة ذاكرة وثلاث وأربعين اسطوانة مدمجة.

وشهد الثاني "أنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٣ بضبط المتهم مصطفى طاهر الغنيمي وبتفتيش العين إقامته عثر على عدد من الأوراق التنظيمية والاسطوانات المدمجة وحاسب آلي محمول وأحد

عشر هاتف محمولاً مختلفة الأنواع وشهد الثالث أنه بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٨ قام بضبط المتهم وليد عبدالرؤوف شلبي وبتفتيش مسكنه حيث عثر على بعض الأوراق التنظيمية والكروت الشخصية.

وشهد الرابع أنه بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهم صلاح الدين عبدالحليم سلطان بميناء القاهرة الجوي إبان إنهاء سفره خارج البلاد لدولة السودان بتفتيشه عثر بحوزته على مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وخمسين جنيهاً مصرياً وثلاثمائة وخمسين دولاراً أمريكياً كما ضبط بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨ المتهم هاني صلاح الدين رمزي حال إنهاء إجراءات سفره إلى لبنان وبتفتيشه عثر بحوزته على مبلغ ألفين وتسعة وستين دولاراً أمريكياً وهاتفاً محمولاً.

وشهد الخامس أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهمين عمر حسن مالك وأحمد محمد عبدالهادي وأحمد جمعه أحمد محمد بغرفة بفندق سونستا مدينة نصر والتي اتخذوها مقراً لإدارة غرفة عمليات فرعية وبتفتيشها عثر على مبلغ مالي قدره ٢٩١٨٤ جنيهاً مصرياً وعشر دولارات أمريكية وثمانية هواتف محمولة وهاتف "ثريا" وكاميراتي فيديو ولاب توب وعدد ٢ USB وبطاقة ذاكرة وأربع وسائط تخزين– فلاشة– قناع غاز .

وشهد السادس أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال بمقر تخزين الأدوات والمهمات بمركز السواعد لتدريب العمال والكائن بالعقار ٣٥ ش سكة راتب الدرب الأحمر القاهرة وبتفتيش المقر عثر على ميكرفون يدوي صغير وعدد سبعة عشر واقياً للرأس وجهاز عرض بروجيكتور وعدد كبير من المطبوعات والأوراق التنظيمية وضبط حوزة الثاني منهما مبلغاً مالياً وقدره أربعة آلاف جنيهاً مصرياً.

وشهد السابع أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهم عصام مختار موسى محمد وبتفتيش مسكنه عثر على بعض الأوراق التنظيمية وثلاثة حواسب آلية محمولة وهاتف محمول كما تمكن بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧ من ضبط المتهم جهاد عصام الحداد.

وشهد الثامن أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهم أحمد محمد عارف علي وبتفتيش مسكنه عثر على جهاز لوحي وثلاثة هواتف محمولة وأربع شرائح مما تستعمل عليها.

وشهد التاسع أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ ونفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهم مراد محمد محمد علي حال إنهاء إجراءات سفره خارج البلاد وعثر حوزته على هاتفين محمولين وجهاز لوحي وحاسب آلي محمول.

وشهد العاشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهم أحمد إبراهيم مصطفى أبو بركه وعثر بمسكنه على عدد من الأوراق التنظيمية وهاتف محمول وحاسب آلي محمول وجهاز لوحي.

وشهد الحادي عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهم يوسف طلعت محمود محمود بالمركز الإعلامي للتنظيم بالعقار ٩ ش رستم- القصر العيني- القاهرة وبتفتيش المقر عثر على مبلغ ٧٤٥٠ جنيهاً مصرياً و٨٥ جنيهاً استرليني وست وحدات معالجة مركزية وثلاث حقائب الأولى بها حاملي كاميرا والثانية بها كاميرا ببطاقة ذاكرة والثالثة بها وحدة إضاءة ستوديو وخمسة وعشرين خط هاتف محمول وتسع وثلاثين اسطوانة وثلاثة هواتف محمولة وجهاز لوحي وشريطي فيديو صغيري الحجم وكارتي ائتمان وبطاقات تعريف للمتهم وعدد من المطبوعات .

وشهد الثاني عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهمين محمد صلاح الدين سلطان، وسامحي مصطفى أحمد ومحمد محمد مصطفى العادلي وعبدالله أحمد محمد إسماعيل بمقر اللجنة الإعلامية الكائنة بالعقار ٤ حي ٣٨ الشطر السابع- زهراء المعادي- القاهرة وبتفتيش المقر عثر على مبلغ ١٧٠٥٠ جنيهاً مصرياً وألفي ريال سعودي وستمائة دولار أمريكي وعدد من الأوراق والمطبوعات التنظيمية وبطاقات ائتمان وهاتف ثريا بأربع بطاريات خاصة به وستة هواتف محمولة وكاميرا وجهاز لوحي وحاسبين آليين محمولين.

وشهد الثالث عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩ نفاذاً لإذن النيابة العامة ضبط المتهمين إيهاب أحمد محمد أحمد محمد عبدالرحمن قاسم بغرفة العمليات الفرعية الكائن بالعقار ٣٥٢ حي الياسمين بالتجمع الأول- القاهرة الجديدة وبتفتيشها عثر على أربعة حواسب آلية محمولة وخمسة هواتف محمولة وبطاقة ذاكرة .

وشهد الرابع عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش اللجنة الإعلامية الكائنة ١٥ ش أبو داود الظاهري- مدينة نصر حيث عثر على عدد من الأوراق والمحررات التنظيمية وعدد من الاسطوانات المدمجة والأقراص الصلبة وحاسب آلي محمول.

وشهد الخامس عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش اللجنة الإعلامية الكائنة بالعقار ٢٩ أ ش الأخشيد المنيل بالقاهرة حيث عثر على حاسب آلي محمول وثمانية أقراص صلبة وعدد من الاسطوانات المدمجة وأوراق متعلقة بالقوات المسلحة وجهاز مباحث أمن الدولة وأوراق عن إيداعات بنكية وتبرعات وعدد من الملازم والمطبوعات التنظيمية.

وشهد السادس عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠ نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش المقر التنظيمي الكائن ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر محافظة الإسكندرية عثر على ثمان عشرة وحدة معالجة مركزية وهاتفين محمولين وسبع كاميرات وماسح ضوئي وعدد أجهزة الصوتيات والإضاءة ومقويات الإشارة وعدد من أجهزة الاتصال وثلاثة حواسب آلية محمولة.

وشهد السابع عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش مقر إدارة اللجنة الإعلامية المركزية الكائن ٢٠ أ ش الملك الصالح- المنيل عثر على عدد من الأوراق والكتب التنظيمية وعدد من الاسطوانات المدمجة.

وشهد الثامن عشر أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨ ونفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش مقر مركز القاهرة الدولي للإعلام الكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم- محافظة الجيزة عثر على حاسبين آليين محمولين وثلاث وحدات معالجة مركزية وعدد من شرائط الفيديو وأختام خاصة بالمركز وتحفظ على بعض الأجهزة التقنية الخاصة بالتصوير والإضاءة بالمقر.

-وأثبتت النيابة العامة ملاحظاتها على النحو الآتي-:

١(أقر المتهم حسام أبوبكر الصديق الشحات بانضمامه لجماعة الإخوان منذ عشر سنين وتدرج في هيكلها التنظيمي حتى عضويته بمجلس شورى الجماعة في عام ٢٠٠٥ ثم انتخب عضواً بمركز الإرشاد في شهر أغسطس سنة ٢٠١١ وأنه اختص بالإشراف على قطاعي شرق ووسط القاهرة وأضاف بأن المتهم كارم محمود رضوان سليمان هو المسئول عن مكتب وسط القاهرة.

٢(أقر المتهم مصطفى طاهر الغنيمي بانضمامه لتلك الجماعة منذ عام ١٩٧٨ وأضاف أن الجماعة تعتمد في تمويلها على تبرعات أعضائها والهيكل التنظيمي لها يبدأ بالشعبة ثم المنطقة والمكاتب الإدارية بالمحافظات ثم مجلس الشورى العام ويعلو هيكلها المرشد العام وأضاف أنه يتولى مسئولية قطاع التنظيم بوسط الدلتا- محافظتي "الغربية والقليوبية" ويختص بالإشراف على المكاتب الإدارية بالقطاع وأنه شارك في اعتصام رابعة العدوية اعتراضاً على ما وصفه بالانقلاب العسكري.

٣(أقر المتهم سعد عصمت الحسيني بانضمامه للجماعة وأنه عضو بمكتب الإرشاد منذ سنة ٢٠٠٨ ومنوط به الإشراف على القسم السياسي بمكتب الإرشاد والمختص بكافة الأنشطة الدعوية للجماعة وإصدار القرارات في أمور إدارة التنظيم والعمل على تحقيق أهدافها ويتم اختيار أعضاء مكتب الإرشاد من خلال مجلس

شورى الجماعة والذي يتكون من مجموعة من أعضاء التنظيم بالمحافظات ويختص بالتشاور حول تحقيق أهداف الجماعة ويقوم عليه المرشد العام وأضاف أن التنظيم يمتد نشاطه خارج البلاد فيما يقرب من تسعين دولة وأن مصدر تمويل الجماعة من اشتراكات أعضائها وأضاف أنه اشترك في اعتصام رابعة العدوية لرفضه ما أسماه بالانقلاب العسكري وأن المتهم فتحي إبراهيم شهاب الدين عضو بمجلس شورى الجماعة.

٤(أقر المتهم صلاح الدين عبدالحليم سلطان باعتناقه أفكار جماعة الإخوان وقرر بمضمون ما أقره وسابقيه بشأن الهيكل التنظيمي للجماعة وكيفية إدارة شئونها وأنه شارك في اعتصام رابعة منذ ٢٠١٣/٧/٣ حتى فضه في ٢٠١٣/٨/١٤ على إثر ما وصفه بالانقلاب العسكري وأنه خلال فترة الاعتصام نظمت عدة مسيرات لرفضه الانقلاب العسكري شارك في عدد منها وحدث خلالها اشتباكات بينهم والقوات المسلحة والشرطة.

٥(أقر المتهم صلاح نعمان مبارك بلال أنه يرأس مركز (السواعد لتدريب العمال) وأن أوقية الرأس وجهاز العرض المسرحي ومكبر الصوت المضبوطة خاصة بالمركز رئاسته.

٦(أقر المتهم محمود البربري محمود أنه تلقى أثناء دراسته الجامعية الدعوة للانضمام لجماعة الإخوان وبدأ يزاول أنشطتها الدعوية وانضم إليها سنة ٢٠٠٣ عقب مبايعته لمسئول الجماعة بالقاهرة وباشر أنشطتها الدعوية بصفته عضواً عن أسرة مسجد ناصر التابع لشعبة مساكن حلوان بمنطقة حلوان القاهرة والتي تتبع مكتب وسط وجنوب القاهرة والتابع لمكتب إرشاد الجماعة وأن في غضون سنة ٢٠١٢ دعاه المتهم كارم محمود رضوان مسئول مكتب وسط وجنوب القاهرة بجماعة الإخوان للعمل كسكرتير للمكتب والذي يضم في عضويته المتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم وكارم محمود رضوان وبدأ مزاولة عمله منذ ٢٠١٣/١/١ حتى توقف العمل الإداري في ٢٠١٣/٦/٣٠ إلا أنه ظل متابعاً لأمور المكتب خلال التنسيق مع رئيسه وعضويه سالفي الذكر وأضاف أن المكتب المشار إليه سلفاً تابع لقطاع القاهرة والذي يشرف عليه المتهم حسام أبوبكر الصديق عثمان وكذا مسئولية المكتب عن ثمانية قطاعات (العباسية- السيدة زينب- المقطم- مصر القديمة- دار السلام- المعادي- حلوان- حدائق حلوان) وأنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ اتفق والمتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم- وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد رئيس وعضوي مكتب جماعة حلوان على اللقاء بمنزله بمنطقة المعراج السفلي بالمعادي لمتابعة أحوال المصابين والمتوفيين من جماعة الإخوان ورصد أعدادهم

عن طريق التنسيق والاتصال بمسئولي المناطق وإخطار مسئولي قطاع القاهرة بها وكذا تلقى التكليفات وإبلاغها لمسئولي المناطق مستخدمين أحد الهواتف المحمولة المضبوطة والخاصة بالمكتب مقر عمله.

٧(أقر المتهم عبدالرحيم محمد عبدالرحيم بانضمامه لجماعة الإخوان منذ سنة ١٩٩٠ وتدرج في هيكلها التنظيمي حتى صار عضواً بمكتب إداري وسط وجنوب القاهرة عام ٢٠٠٥ والذي يترأسه المتهم كارم محمود رضوان ويضم في عضويته كلاً من المتهمين محمود البربري محمود ومحمد أنصاري محمد وأضاف أنه تردد على اعتصام رابعة العدوية إبان الاعتصام به.

٨(أقر المتهم السابع عشر عصام مختار موسى محمد أنه انضم للجماعة سنة ١٩٩٠ وشارك في كافة أنشطة الجماعة وأنه تردد على اعتصام رابعة حتى كان يوم فض الاعتصام.

٩(أقر المتهم أحمد محمد عارف بانضمامه للجماعة سنة ١٩٩٧ واختاره مكتب الإرشاد متحدثاً إعلامياً له في شهر مارس ٢٠١٣ وجمعته لقاءات مع أعضاء مكت بالإرشاد تلقى خلالها البيانات الصادرة عنه وإعادة صياغتها وإذاعتها ونشرها بالوسائل المختلفة وأنه توجه لميدان رابعة العدوية إبان فترة الاعتصام به وأوكل إليه خلالها التعامل مع وسائل الإعلام في ضوء البيانات التي تصدر عما أسماه التحالف الوطني لدعم الشرعية وتم تكليفه أيضاً بتكذيب ما يروج عن الجماعة وأنه التقى بالمتهم مصطفى طاهر الغنيمي واستعان بالمتهم مراد محمد محمد علي في صياغة بعض التصريحات الصحفية.

١٠(أقر المتهم جهاد عصام الحداد بانضمامه لجماعة الإخوان سنة ٢٠١٣ بترشيح من المتهم محمد بديع الذي أسند إليه مع المتهم أحمد محمد عارف على التعبير عن مواقف الجماعة واختص بالحديث مع كافة وسائل الإعلام العربية والأجنبية وترجمة المؤتمرات والبيانات الصادرة عن الجماعة وأقر بالمشاركة في اعتصام رابعة العدوية طوال فترة الاعتصام وتفاعله مع كافة وسائل الإعلام بحكم منصبه بالجماعة وتم تأسيس ما يسمى بالتحالف الوطني لدعم الشرعية لرفضه ما أسماه الانقلاب العسكري والذي أسسته جماعة الإخوان بالمشاركة مع آخرين وأسند إليه التحدث إعلامياً بمحتوى ما يصدر عن ذلك التحالف من بيانات ومؤتمرات يعقدها بمكتب إعلامي أنشئ بقاعة مسجد رابعة العدوية وكذا ترجمة تلك البيانات والمؤتمرات للغة الإنجليزية أولاهما مع قناة أمريكية وأخرى مع جريدة أسبانية والثالثة كانت لتقرير خاص بصحيفة نيويورك تايمز تناول الوضع السياسي بمصر وموقف الجماعة منه.

١١(أقر المتهم محمد صلاح سلطان بتردده على اعتصام رابعة حيث تولي مسئولية التعامل مع الصحفيين الأجانب المترددين عليه.

١٢(أقر المتهم سامحي مصطفى أحمد بانتمائه فكرياً للجماعة وعمل بدولة قطر منذ سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١٠ وبنهاية ذلك العام أنشأ شبكة إخبارية على موقع الفيس بوك سميت شبكة رصد الإخبارية وأنه يشغل منصب المدير التنفيذي لها واختصاصه هو متابعة العمل وأضاف أنه تم ضبطه بمسكن سابقه وهو مقر شبكة رصد.

١٣(أقر المتهم محمد محمد مصطفى العادلي بتواجده باعتصام رابعة مراسلاً للأخبار بقناة أمجاد الفضائية منذ يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ وعقب إلغائها عمل منتجاً للمقابلات ومراسلاً لقناة الجزيرة مباشر مصر في ٢٠١٣/٧/٣ وأنه أرسل أخباراً لتلك القناة منها (طائرة تقنص مصوراً) وأخرى عن أعداد القتلى من الإخوان المعتصمين واصفاً إياهم بالشهداء وواصفاً فض الاعتصام بأنه عملية إبادة وأمر كارثي.

١٤(ثبت من تصفح النيابة العامة للاسطوانة المدمجة المقدمة من الشاهد الأول أنها تحوي مقاطع فيديو تضمن أحدها على قناة الجزيرة انترناشيونال عنوان باللغة الإنجليزية (معناه مصر في حالة اضطراب) مرفقاً به صورة لأحد الأشخاص يدعى الإصابة وملابس ملوثة بالدماء وبكشف ملابسه من أحدهم لعلاجه تبين عدم وجود إصابات به ومقطع آخر لجزء من برنامج يتناول بالشرح والتحليل خبراً كاذباً أذاعته قناة الجزيرة تمثل في إطلاق الأمن قنابل غاز على المتواجدين داخل مسجد الفتح بعد أن قام أحدهم باستخدام طفاية حريق للإيحاء بتصاعد أدخنة كثيفة داخل المسجد وكذا نسخة من صفحات إلكترونية تتضمن وصلات لمقاطع فيديو نشرت على صفحة شبكة رصد وصفحة نافذة مصر على الموقع الإلكتروني يو–تيوب وثبت من مشاهدة واستماع النيابة العامة لتلك المقاطع أنها تتضمن أخباراً عن أن المخابرات الحربية تقود مؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس وأن مروحية تحمي مسلحين يحملون أعلام القاعدة اعتدوا على عناصر من جماعة الإخوان وأن قوات الأمن تطلق قنابل الغاز داخل ذات المسجد برمسيس إبان تجمهر أشخاص به وأن من اعتلوا مئذنة هذا المسجد تابعون لقوات الأمن وأن قوات الجيش استخدمت مجنداً ليدعي أنه مسلح مقبوض عليه– وأن الشرطة قتلت لاعباً بالمنتخب المصري كما تبين أن هذه المقاطع لا تزال معروضة على صفحات شبكة المعلومات الدولية وأنها متاحة للكافة بغير تمييز.

١٥(ثبت من إطلاع النيابة العامة على الأوراق المقدمة من الشاهد الأول والمنشورة على صفحات إلكترونية خاصة بالجماعة تضمنت إحداها خبراً بشأن محاصرة الوزارات من قبل من أسموهم "ثوار الشرعية" وأخرى بها تصريحات للمتهم محمود غزلان يصف فيها أحداث يونيو بأنها انقلاب عسكري قربت نهايته ويهب في التحريض ضد مؤسسات الدولة وخص بها الرئاسة ومجلس الوزراء والقوات المسلحة الشرطة وخبراً ثالثاً معنون (بيان رابطة علماء فلسطين حول المجازر التي تُرتكب ضد العلماء والمصريين) ومضمونه قيام القوات المسلحة والشرطة بقتل العلماء والنساء والأطفال حال فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة والتحريض لأفراد القوات المسلحة على عصيان أوامر قيادتهم.

١٦(ضبطت النيابة العامة خلال معاينتها للمركز الإعلامي المسمى "شركة ثري- دي للإنتاج الإعلامي" الكائن ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية عدداً من الأوراق والمطبوعات التنظيمية وعدد من وحدات المعالجة المركزية والأقراص الصلبة وكاميرات الفيديو والتصوير والاسطوانات المدمجة وشرائط الفيديو وأجهزة ضابط للصوت وأجهزة بث وعدد من أجهزة الانترنت اللاسلكية والتوصيلات الكهربائية.

١٧(ضبطت النيابة العامة خلال معاينتها للمقرات التنظيمية الكائنة بالعقار ٢٠ أ ش الملك الصالح- منيل الروضة- القاهرة عدداً من النشرات الإعلامية الخاصة بجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وجريدة ذات الحزب وكلمات وحوارات إعلامية للمرشد العام لجماعة الإخوان كما تم العثور على ملزمة تشرح كيفية احتلال المباني الحكومية والسيطرة عليها ومواجهة قوات الشرطة بالعنف.

١٨(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الخاصة بأعضاء التنظيم الإخواني الكائنة ٧٠٤- الدور الأرضي- المعراج السفلي- المعادي القاهرة والمملوكة للمتهم محمود البربري محمود أنها تتضمن أوراقاً خطية لبيان التحركات بعدد من الشوارع والميادين ومطبوع لقسم التربية (حوار خيرت الشاطر) ويتضمن مقترحات للاستعداد للمستقبل بينها عمل تشكيلات وكيانات مثل (صناع الحياة و ٦ أبريل- الالتراس) وآخر بعنوان أسلحة حرب اللاعنف منها المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات الدولة وتعطيل أعمالها واحتلال المكاتب وإنشاء حكومات موازية ومطبوع بعنوان (السيناريو) تضمن الاحتشاد لثلاثة أيام متتالية وخطة التنظيم لها باليوم الأول انتشار المعتصمين في الأماكن المحددة ومناشدة كافة الأطراف بتدارك الموقف واليوم الثاني أحداث تمويهية لإرهاق الأمن بحصار سفارات ومؤسسات أخرى- اشتباكات محددة في عدة أماكن واليوم الثالث القبض على البلطجية وموردهم وعصيان مدني إجباري والقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع

واقتحام المحكمة الدستورية وحصار الاتحادية وتعطيل وسائل الإعلام والتحفظ على إعلاميين ويتضمن المطبوع أيضاً عنواناً فرعياً (متطلبات) من عدة نقاط بينها إعداد قوة تنفيذية تحت اسم قوات الدفاع الشعبي للقيام بالقبض على من أسماهم رموز الانقلاب ورموز الفساد وتجهيز مقر تحفظ عليهم وتشكيل محكمة ثورية وتحديد أسماء القضاة من الآن وإعداد قوائم بأسماء (البلطجية– القضاة– وكلاء النيابة المتوريطن والقيادات الأمنية في المحافظات) وبث موحد على كافة القنوات والإذاعات الرسمية بالدولة والتواصل وتفعيل دور القبائل العربية في الحسم.

١٩(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار ٣٨ الشطر السابع زهراء المعادي المملوك للمتهم صلاح سلطان ومحل ضبط المتهمين محمد صلاح سلطان وسامحي مصطفى أحمد ومحمد محمد مصطفى العادلي وعبدالله أحمد محمد إسماعيل تضمنها مدونة بعنوان "الخطوات التصعيدية للقضاء على الانقلاب" تضمنت كسر شوكة الداخلية سعياً لانهيار النظام بالكامل عن طريق محاصرة أقسام الشرطة والأماكن الحيوية في وقت واحد والعصيان المدني كما تضمنت مدونة أخرى بعنوان "إحدى خطوات التصعيد السلمي" وجاء بها دعوة للإضراب العام بعمل الاحتجاجات على الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات وغلق الطرق أمام القرى والمراكز لإصابة الدولة بالشلل التام من الإسكندرية حتى أسوان وورقة صادرة عن شبكة رصد الإعلانية تتضمن تفويضاً للمتهم سامحي مصطفى أحمد باستلام حسابات شهري مارس وأبريل لدى شركة تي إيه تليكوم وورقات تتضمن بنوداً للرد على ما أورثه من إزماع فض الاعتصامات المناهضة لعزل الرئيس السابق وتحريض الناس عامة عبر وسائل الإعلام المختلفة على الزحف لميدان التحرير واحتلاله وتحريضهم على مخالفة قواعد الضبط واختراق ما يقابلهم من حواجز للجيش عنوة والتحريض لجنود وضباط الجيش والشرطة على الإضراب وعصيان قياداتهم والتقاعس عن أداء الواجب والإغراء لهؤلاء بالمزايا يحصلون عليها لتخفيض مدة الخدمة العسكرية للمجندين وترقيات استثنائية للضباط جميعاً في انقلابهم على القائمين بالسلطة وإعادة المدعو/ محمد مرسي كما تضمنت قصاصة ورقية من إحدى النتائج دون على ظهرها اقتراح بتنظيم مسيرة لا تقل عن مائة ألف شخص لإستاد القاهرة وعمل يوم رياضي بين معتصمي رابعة والنهضة وإذاعة ذلك عالمياً بالتنسيق على ما يسمى "رياضيون ضد الانقلاب."

٢٠(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات العقار ٢٩ ش الأخشيد– الروضة تضمنها مطبوعات بشأن قرارات اجتماع مجلس شورى الإخوان وتتضمن اقتراحات وتكليفات لكل من المتهمين محمود غزلان– سعد الحسيني وآخرين وتضمن علاقة جماعة الإخوان بحزب الحرية والعدالة وسيطرة الأولى على الحزب

ومطبوع آخر بشأن إستراتيجية عمل خلال أبريل سنة ٢٠١١ حتى يناير سنة ٢٠١٢ عن كيفية إيجاد قنوات اتصال ببعض الجهات الأجنبية منها الكونجرس والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والتواصل مع الفاتيكان وتقرير عن خطوات إطلاق قناة مصر ٢٥ بمعرفة لجنة يرأسها المتهم حسام أبوبكر الصديق الشحات وآخرين من بينهم المتهم مسعد حسين محمد عبدالله.

٢١(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات إدارة اللجنة الإعلامية المركزية الكائنة بالعقار ٢ أ ش الملك الصالح- المنيل أنها تتضمن محررات تتعلق باجتماعات مكتب إرشاد الجماعة وأخرى خاصة بحزب الحرية والعدالة وتبعيته للجماعة كما تضمنت مطبوع بشأن إصلاح الهيئات القضائية وآخر يتضمن إعادة هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الأمن الوطني.

٢٢(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات المقر الإعلامي الكائن ١٥ ش أبو داود الظاهري- مدينة نصر- القاهرة أنها تتضمن دعوة للحشد يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ إلى اعتصام رابعة العدوية للمناداة بالدفاع عن الشريعة وتطبيق أحكامها واحتوت على عبارات تحريضية لإثارة الفتنة الطائفية وأوراق تنظيمية ثابت بإحداها كيفية الدعوة للانضمام للجماعة واختيار أعضائها وتخير الأنصار وإعداد الجنود ثم مرحلة التنفيذ وأهدافها وكذا بيان بكشف أبرز الشخصيات بجماعة الإخوان وأخرى معنونة بإدارة الوحدة مشار بها إلى فروعها وكيفية اختيار أعضائها وتحفيزهم ووضع إستراتيجية العمل وأداء المهام المطلوبة.

٢٣(ثبت من الإطلاع على مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار رقم ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية أنها تتضمن محررات اتخاذ العاملين بالمقر أسماءاً حركية وملزمة بعنوان "حملة ٦/٣٠" تضمنت إعداد خطة إعلامية لمهاجمة تظاهرات ٢٠١٣/٦/٣٠ وبث إشاعات سلبية حولها واستخدام الترهيب والخطاب الطائفي ومستندات لحملات إعلامية باسم "حرامية وكدابين" لبعض الشخصيات العامة من الإعلاميين لتشويه صورتهم أمام الرأي العام وحملة باسم "فاسدون" تتناول بعض الشخصيات العامة والسياسية تقوم على نشر أخبار بشأنهم لتشويه صورتهم أمام الرأي العام.

٢٤(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقر الإعلامي الكائن بالعقار ٩ ش رستم جاردن سيتي المملوك للمتهم يوسف طلعت محمود محمود أنها تتضمن محرراً بعنوان "الإستراتيجية الإعلامية" وتتناول الإلحاح وتكرار المعلومات حتى تصبح حقائق مسلم بها ويصعب نفيها فيما بعد وتصوير الآخر على أنه هدمي وفوضوي والتواجد في كل وسائل الإعلام ومحاولة إقصاء الجانب الآخر والنفي السريع لكل ما يمكن أن يتسرب

من حقائق لا يمكن إظهارها ومحرر آخر يتناول أداء وتوجه بعض القضاة وكشوف بأسماء شخصيات يزعم أن لهم الحق في التعيين بالقضاء ولم يتم ذلك وكذا أسماء بعض القضاة يزعم تعيينهم دون أحقيته.

٢٥(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقر التنظيمي (مركز السواعد لتدريب العمال) الكائن بالعقار ٣٥ ش سكة راتب- الدرب الأحمر والخاص بالمتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال أنه تضمن مطبوعاً بعنوان "استعادة الثورة- سيناريو إفشال الانقلاب" عبارة عن مخطط يتضمن التحريض ضد القوات المسلحة والقائمين على شئون البلاد لإثارة الرأي العام وكذا ملزمة تتناول شرح للمعسكر السنوي لقسم العمال خلال الفترة من ٢٠١٣/٤/١١ حتى ٢٠١٣/٤/١٣ منسوب صدوره لهذا المركز ومحرر آخر يتضمن تقييم "ائتماني" لبعض العاملين ببريد بني سويف.

٢٦(ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن ٣٥٢ حي الياسمين المجاورة الثامنة التجمع الأول محل ضبط المتهم إيهاب أحمد محمد محمد وأحمد عبدالرحمن أحمد قاسم أن به مطبوع معنون "ليه كده" يتضمن عدة تساؤلات عن أسباب ما وصف بالانقلاب بدعوى صيرورة دولة علمانية ومحو هويتها الإسلامية وأن نجاح ما يسمى بالانقلاب كان بالقتل وعبارات تحريضية ضد القضاة والشرطة والكنيسة ثم وضع حلول للانقلاب ومعرفة الحقيقة يكون تلك البلد إسلامية مدنية وليست علمانية عسكرية وضرورة عودة محمد مرسي والدستور ومجلس الشورى وبناء بلد وجيش يحميها في مواجهة الأعداء.

٢٧(ثبت من إطلاع النيابة العامة على محادثات جرت على الهاتف الذي أقر المتهم أحمد محمد عارف علي باستخدامه وجود محادثات على برنامج Wathsapp تضمنت محادثات بين المتهم وآخرين منها محادثات جرت مع شخص يدعى أبوالوفا وأنه يعمل بالأمانة العامة لاتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا أبدى خلالها هذا الشخص رغبته في التواصل مع المتهم لمعرفة نوع الدعم المنتظر منه وترتيب الأولويات ووجهه المتهم للاتصال بشخص المتهم وليد الحداد عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة حسبما أقر المتهم بذلك في التحقيقات- كما ثبت أن المتهم ذاته "وليد الحداد" أرسل للمتهم "أحمد عارف" رسائل أخرى في وقت لاحق كان نص أحدها "وقفة احتجاجية أمام الخارجية الألمانية اليوم ١٤,٣٠" تلتها أخرى نصها "برلين" وثالثة نصها "وقفة احتجاجية أمام الخارجية النمساوية اليوم فيينا ١٤,٠٠" ومحادثات مع صاحب حساب باسم (الدكتور ياسر محفوظ- أخ- بفرلي هيلز) والذي قرر المتهم أنه أحد أعضاء الجماعة وتضمنت المحادثة رسائل من المذكور أولاها فحواها رؤية لإنهاء ما أسماه كاتبها بالانقلاب العسكري- جاء من ضمن ما دون بها عمل

مؤتمر صحفي برابعة العدوية ودعوة وسائل الإعلام العالمية لحضوره لعرض رؤية التحالف الوطني وكذا عمل توكيلات من أهالي من وصفهم بالشهداء والمصابين المصريين مقيمين بالعواصم الأوروبية الكبرى لرفع دعوى لمحاكمة من أسماهم رؤساء الانقلاب بتهم جرائم ضد الإنسانية وتحرك النقابات المهنية بمراسلة الهيئات الدولية المرتبطة بها لتجميد علاقة مصر بها وأيضاً عمل فيلم تسجيلي عن الحياة داخل اعتصام رابعة وتضمينه ترجمة احترافية وشهادات لمستقلين وأجانب وصحفيين وبث هذا الفيلم وتسويقه إعلامياً بواسطة قناة الجزيرة ورسالة أخرى باقتراح اعتصام المحافظات بكامل قوتها بالقاهرة ومحادثة أخرى واردة من المملكة العربية السعودية تضمنت اقتراحاً بإعطاء مهلة للرجوع عما حدث وتحريض الأفراد والضباط على عصيان أوامر من وصفهم بالطغاة بعد تلك المهلة وتبين من المحادثة استفسار المتهم من محدثه عن مقترحه وفكره عليه ومحادثات جرت بين المتهم سالف الذكر وصاحب حساب باسم "توكل كرمان" حثها خلالها المتهم على الحضور لمصر والمشاركة بفاعليات الجماعة وقرر المتهم بحصوله على رقم هاتفها من قناة الجزيرة.

٢٨(ثبت من إطلاع النيابة العامة على محتوى هاتف المتهم محمد محمد مصطفى العادلي إرساله رسائل لأرقام مختلفة منها أرقام دولية منها رسالة مؤرخة ٢٠١٣/٨/١٤ يعلمهم فيها بتواجد المدعو/ البلتاجي والمتهم صلاح سلطان بجواره وأخباراً أخرى عن (طائرة تقنص مصوراً) وأخرى عن أعداد من القتلى المتجمهرين برابعة العدوية واصفاً إياهم بالشهداء واصفاً عملية الفض بأنها عملية إبادة وأن الأمر كارثي على حد تعبيره.

٢٩(ثبت بتقرير الجهاز القومي للاتصالات أن الجهاز المضبوط حوزة المتهم عمر حسن مالك وأحمد محمد عبدالهادي وأحمد جمعه أحمد محمد هو جهاز هاتفي يعمل بواسطة شبكة الأقمار الصناعية "ثريا" وأنه لم يتم بيعه بواسطة الشركة المرخص لها بتقديم هذه النوعية داخل البلاد.

٣٠(ثبت بتقرير ذات الجهاز أن المضبوطات بالمقر التنظيمي الكائن بالعقار ١٠ ش بن الجراح– كليوباترا– سيدي جابر– الإسكندرية المسئول عنه المتهمون عاطف محمد حسن أبوالعبد وأيمن شمس الدين الفقي وسمير محمد أحمد منها مكبر لاسلكي وأجهزة استقبال وإرسال– ميكروفون لاسلكي– جهاز راوتر لاسلكي ماركة Repotecوجميعها من أجهزة الاتصالات غير المعتمدة فينا من قبل الجهاز وغير مصرح بتداولها داخل البلاد.

٣١(بفحص الحاسب الآلي "Lenovo" المضبوط حوزة المتهم عصام مختار موسى محمد تبين لمصلحة الأدلة الجنائية أنه يحوي صوراً لفض اعتصام رابعة ونهضة مصر ولافتة مكتوب عليها "حازمون في مهمة

ثورية– مرسي رئيساً" وملف نصي خبر عن قطع الانترنت في مصر للتعتيم على ما يحدث في الميادين من انتهاكات وطريقة تفادي قطع الانترنت بينما احتوى حاسوب آخر (H.P) على ملف نصي بعنوان أسماء وأرقام هواتف الجماعة الإسلامية وصورة لفتاة مكتوب عليها الشهيدة أسماء محمد البلتاجي بمقولة أنها استشهدت أثناء فض اعتصام رابعة وصورة لشخص متوفي وعليه آثار دماء أقر المتهم أن الحواسب خاصة بأنجال شقيقته وأن الشريحة المودعة بالهاتف المحمول المضبوط حوزته محفوظ عليها رسالة نصها "صلاة الظهر اليوم بمسجد آل رشوان– هام جداً– حشد" وأقر المتهم أنه مستخدم الشريحة.

وبفحص الحواسب الآلية والأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي والكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم بالجيزة بمعرفة مصلحة الأدلة الجنائية تبين أنها تحوي ملفات نصية عن الترددات المتوفرة للبث عبر الأقمار الصناعية وخطابات لقناة الأقصى الفضائية بغزة وكشف حسابها وأرقامها وكذا ملفات فيديو عن مظاهرات جماعة الإخوان بمناطق رابعة ومسجد الفتح وملفات خاصة مركز القاهرة للإعلام.

وبفحص الأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٩ ش الأخشيد بالروضة تبين من واقع تقرير مصلحة الأدلة الجنائية أنها تحتوي على ملفات نصية لدورات احتراف الانترنت والشبكات وأرقام هواتف الصحف الدولية وعناوين بريد إلكتروني لأعضاء الكونجرس الأمريكي وأسماء وأرقام وعناوين بريد إلكتروني لبعض القنوات الفضائية والكتاب والصحفيين وأخرى عن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وأخرى تنظيمية عن تاريخ الجماعة.

وبفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بزهراء المعادي محل ضبط المتهمين محمد صلاح سلطان وسامحي مصطفى أحمد عبدالعليم، ومحمد محمد مصطفى العادلي وعبدالله أحمد محمد إسماعيل تبين احتواء جهاز الحاسب الآلي ماركة لينوفو على ملفات فيديو لخطة فض اعتصام رابعة وأخرى لأشخاص بذلك الاعتصام يلقون الأحجار على قوات الأمن أثناء الفض وملفات فيديو من المستشفى الميداني بالاعتصام ويظهر فيه بعض الجثث وصور وملفات فيديو من داخل اعتصام رابعة ومظاهرات لجماعة الإخوان وتبين كذلك أن هاتفاً محمولاً ماركة سامسونج أقر المتهم محمد محمد مصطفى العادلي باستخدامه أنه يحوي ملفات صور للمتهم محمد بديع وعدد من أعضاء الجماعة ومظاهرات وبعض الرسائل المرسلة من ذات الهاتف نص بعضها على "البلتاجي وصلاح سلطان بجواري" و"الطائرة تقنص مصور البث" و"٢٠٠ شهيد وآلاف الجرحى هكذا صرح مسئول المستشفى عن هجوم اقترب من المستشفى الميداني وإلقاء قنابل غاز مكثف عليها" و"الأمر كارثي

المعتصمون يقتلون ويرفضون الانسحاب" وتبين أن تلك الرسالة مرسلة إلى هاتف محمول يحمل في بدايته الرقم الكودي "٩٧٤+" و"أنا الآن في رابعة– القوات تقترب من المستشفى الميداني– أنها عملية إبادة" ومرسلة لذات الرقم سالف الإشارة إليه و"محمد العادلي من الجزيرة برجاء الرد ضروري" وبفحص الأقراص الصلبة المضبوطة حوزة المتهم يوسف طلعت محمود بالمقر التنظيمي الكائن ٩ ش رستم– القاهرة بمعرفة مصلحة الأدلة الجنائية تبين أنها تحوي جدولاً بأسماء وعناوين ومكان قتل أو إصابة والتاريخ لما أسماه شهداء الإخوان بميدان رابعة وبعض الصور والعناوين من شبكة المعلومات الدولية عن تاريخ الجماعة وصورة مباشر من أمام مشرحة زينهم حيث لا يوجد حسبما يقوى لا يوجد مكان لهؤلاء القتلى وصور مباشرة من مسجد الإيمان لتوافد جثث مجزرة رابعة والمسجد ممتلئ عن آخره وصوراً لبعض الجثث وملفات نصية خاصة بشركة مزيد وملف فيديو من قناة القدس حول فض اعتصام رابعة في خلال ثمان وأربعين ساعة من خلال سلطات الانقلاب ومداخلة هاتفية من القيادي الإخواني د. يوسف طلعت ورسم بياني حول الحملات الإعلامية على عدة قنوات فضائية وملفات فيديو ميدان رابعة وملفات نصية منها "كيف نصنع مذبحة– الشكل العام للحملة الإعلانية– النظرية الأمريكية في دراسات الجمهور– الحقوق والحريات– بعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب العسكري" وبفحص الاسطوانات المضبوطة مع ذات المتهم تبين احتواؤها على ملفات فيديو عن حزب الحرية والعدالة وحوارات إعلامية مع شخصيات إخوانية حول وضع الجماعة وبفحص الكاميرا المضبوطة مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن سيارات محترقة بالشوارع واعتصام النهضة .

وبفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بشارع سكة راتب– الدرب الأحمر (مركز السواعد) محل ضبط المتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال تبين احتواء الاسطوانات المدمجة المضبوطة على أناشيد حماسية وصور ولافتات إعلانية لدورات تدريبية تحت رعاية المتهم سعد الحسيني وملفات فيديو من خلال قناة (السواعد) وحوارات مع نواب وقيادات العمال من بينهم صلاح نعمان.

وبفحص مضبوطات المقر التنظيمي– غرفة العمليات– بمنطقة المعراج السفلي محل ضبط المتهمين محمود البربري محمود محمد وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد مصطفى تبين أن الحاسب الآلي ماركة (DELL) أقر المتهم محمود البربري أنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم بمعرفته وأعضاء المكتب المتهمين عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد مصطفى يتضمن أغاني مصورة وسمعية حماسية وجهادية وأخرى عن حركة حماس وملفات لصور من بعض الملفات الخاصة بجهاز مباحث أمن الدولة بالجيزة وملفات فيديو عن شرح أركان

البيعة من إنتاج "إخوان– أون– لاين" ولقاءات مصورة مع قيادات الجماعة وصور لمعبر رفح وأن الهاتف المحمول ماركة نوكيا أقر المتهم محمود البربري محمود محمد بأنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم والشريحة المودعة به بمعرفته وأعضاء المكتب عبدالرحيم محمد وكارم محمود ومحمد أنصاري محمد يتضمن عدداً من الرسائل النصية الصادرة من المتهم سالف الذكر والواردة إليه يبين من مضمونها تلقي إخطارات من مسئولي المناطق بما يستجد من أحداث أولاً بأول كتحركات الشرطة والقوات المسلحة وخط سير المظاهرات وأعداد المصابين والقتلى وبعض الاقتراحات لكيفية مواجهة الشرطة ورعدات لتنظيم مسيرات وتظاهرات وإصدار تكليفات جماعية لهم في ضوء المعلومات الواردة عن كيفية التحرك وأماكن ومواقيت المسيرات.

وبفحص مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن مقرها بفندق سونستا محل ضبط المتهمين عمر حسن مالك وأحمد محمد أحمد عبدالهادي وأحمد جمعه أحمد محمد تبين أنها تحوي وحدتي تخزين ماركة (Istikbal) أقر المتهم عمر حسن مالك بملكيتهما وتحويان ملفات فيديو للافتات باعتصام رابعة لشهداء مجزرة الحرس الجمهوري وصور لمنصة رابعة والمستشفى الميداني بها وفيديو مسجل من قناة الجزيرة يتناول تقرير المظاهرات وملفات صوتية ضد ما يسمى الانقلاب وخواطر في وجه من ترفع سلاحك كما تبين احتواء بطاقة الذاكرة محل الهاتف المحمول ماركة سامسونج– أقر المتهم أحمد جمعه بملكيته له بعض الملفات النصية ومنها "أمن المطارد لإسماعيل هنيه وموسى أبو مرزوق" وبارود القسام– حرب العصابات– التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين– فن الحرب وبعض صور لاعتصام رابعة ومصابين وملف فيديو من المستشفى الميداني وعلاج المصابين كما تبين احتواء الهاتف آي– فون المملوك للمتهم عمر حسن مالك حسب إقراره أنه يحوي صوراً للمتهم باعتصام رابعة لمدة أربعة وأربعين يوماً ممسكاً بقناع ومكالمات على برنامج Wathsapp تدلك على تواجده بهذا المكان وثبت بنص إحدى المكالمات بين المتهم وشخص Bilalallan وردت بها عبارة نصها "مش هزار– لو فيه دكر يقول أنا مع السيسي ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة" وأخرى نصها "الثورة الإسلامية قادمة" كما ثبت أن القناع المضبوط يستخدم للوقاية من الغازات السامة والمسيلة للدموع ويباع ضمن مستلزمات الأمن الصناعي كما ثبت من الإطلاع على الملفات النصية المرفقة بالتقرير– محل بطاقة ذاكرة الهاتف المملوك للمتهم أحمد جمعه أحمد يتضمن مطبوعاً بعنوان "تمهيد" ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وأولها الرصد وهو تتبع حركة المستهدف العدو وتسجيل حركته بدقة وجمع ما أمكن من معلومات عنه والصفات التي يجب توافرها في الراصد وأدوات الرصد ومنها اللباس المناسب ومنظار وكاميرا والمرحلة الثانية

التخطيط وهو مناقشة الزمان والمكان والأدوات والإجراءات وصور وأشكال الهجمات النارية ومنها الرمي من موقع ثابت نحو هدف متحرك أو ثابت ومطبوع آخر بعنوان "بارود القسام" وتناول حركة المقاومة الفلسطينية وثالث بعنوان أمن المطارد وبفحص مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن مقرها بالتجمع الأول– القاهرة الجديدة محل ضبط المتهمين إيهاب أحمد محمد محمد وأحمد عبدالرحمن أحمد قاسم تبين وجود هاتف آي– فون أقر المتهم الأخير بملكيته ويحوي مجموعة من الرسائل بتبادله بينه وآخرين منها رسالة بينه وبين من يسمى حافظ جبريل مستخدم الهاتف رقم ٠١٠٠٦٦٥٥٤٩ تضمنت شكر أحدهما للآخر على حضور المرشد وتيسير الالتحاق باللجنة الإعلامية وتحديد مقابلة مع المدعو/ توفيق الواعي عن المشرف الرباني وأشار بأن عددهم عشرون أخاً والتأكيد على صلاة الجمعة برابعة العدوية ومجموعة رسائل نصية متبادلة بينه وبين شخص آخر يدعى AGttaffar ٠١٠٢٢٢١٣٣٤٠ تفيد بالتواجد في المقر بناء على طلب حضور ممثل عن كل أسرة وطلب كل الأخوة لأداء صلاة العصر بمكتب الإرشاد بالمقطم ورسالة معنونة هام للغاية ثبت بمتنها "السبت ٣/٣٠ إن شاء الله بعد العشاء مباشرة نلتقي بالدكتور/ حسام أبوبكر عضو مكتب الإرشاد ومسئول قطاع القاهرة حول الأوضاع الحالية يرجى تحضير الأسئلة ليقوم الدكتور بالرد عليها– الحضور لأعضاء الإخوان فقط ٤٢٥ل" ورسالة أخرى نصها "غداً الجمعة إن شاء الله التجمع في موقف التجنيد من ١١,٠٠ حتى ١٠,٣٠ص للتحرك مجموعات لدار القضاء العالي ممنوع الذهاب فرادي وعلى المتأخر أن ينتظر حتى تبلغه بمجموعة أخرى يأتي معها" وأخرى بشأن التجمع أمام مسجد السلام للاحتشاد عند مدخل ٢٦ يوليو شمال يمنع الجلباب وتحديد موعد لقاء في منزل من يدعى أحمد قاسم– ورسالة نصها "مكان الكتيبة ١٣٥ح الدور الأخير عند من يدعى د. عبدالماجد وأعقبها تأكيد على أن الموعد ٦,١٥ وعدم الإفصاح عن ذلك اللقاء لأي شخص حيث أنه خاص بالإخوان دون المحبين والمؤيدين" ورسالة تضمنت عقد لقاء هام للحزب في فيلا كائنة بشارع الجيش وعلى من يستطيع التوجه فوراً ورسالة تذكير بموعد دورة الاتصال الساعة ٧ بمقر الحزب وطلب حضور الإخوة عند المهندس عبدالله عوده بخصوص ترتيبات ليوم الجمعة ورسائل مفادها ضرورة الذهاب الجماعي وليس الفردي والتأكيد على موعد بأداء صلاة العصر بمسجد السلام عند تقاطع النصر مع يوسف عباس عند البنزينة ورسالة بعنوان هام جداً متنها "ممنوع الاعتذار– صلاة العصر في مسجد خاتم المرسلين رجال ونساء وأطفال– إحشد قدر المستطاع– إصبروا وصابروا ورابطوا فإنما النصر صبر ساعة– بعد صلاة العصر مسيرة حاشدة من خاتم المرسلين إلى جامعة القاهرة" ورسائل بين المتهم وآخر يدعى Ashosha مستخدم الخط رقم ٠١٠٦٩٩٩٢٦٦٢ ثبت بإحداها "هناك فكرة تعاله في حالة المواجهات أن يكون معنا جراكن زيت دلفاك أو أي

نوع من بتوع سيارات النقل وتفرغه بيننا وبين المهاجمين لحجبهم أو تحجيمهم" ورسالة مفادها أن المعارضة نصبت خيام عند قصر القبة واقتراح بشأن السبق للتواجد بذلك المكان ورسائل متبادلة بين المتهم ومستخدم الخط ٠١١٥٠٨٨٥٥٧٧ منها "ضرورة تكذيب الخبر المنسوب للأستاذ عبر شبكة رصد يدعو فيه لفض الاعتصام وإشارة إلى أنه لازال بمسجد الإيمان عدد من أخوة الأقاليم وعدد من الجثث والمحامون يخشون بطش الأمن بهم- يرجى التنبيه على مسئولي المحافظات بسرعة التحرك" ورسالة أخرى نصها "اقتراح مقبرة جماعية موجودة لجثث من يسموهم شهداء رابعة- التواصل مع مصطفى عطية المحامي" ومجموعة من الرسائل النصية بين المتهم ومن يسمى "M Wahdan D.r" مستخدم الهاتفين رقمي ٠١٠٠٥٤٣١٢٨٣ و٠١٠٢٢٢٦٨٢٧٥ بشأن لقاء جمع بينهما بناء على تكليف من المرشد بشأن مؤسسة ويستفسر عن سبب الهجوم عليه وعلى القسم رغم أن المرشد هو المسئول عنه والمؤسسة وقد قرأ الكتب التي تدرس وطلب الاستفسار من الأخير عن رأيه في المؤسسة وبيان ما إذا كان يتوافق مع التقرير الذي سطره المتهم أم العكس. وأضاف الراسل بأن المرشد طلب منه لقاء المتهم للتفاهم بعد أن لمس المرشد أثرها الإيجابي- وحوى الهاتف مجموعة من الرسائل بين المتهم والمدعو "M Ibrahim Alex" /ويستخدم هاتفاً رقم ٠١٢٢٢١٣٢٦٩٦ بشأن تأكيد من أحد قادة المنطقة العسكرية الشمالية- بشكل شخصي- أن بيان القوات المسلحة يشتمل على حل الشورى وتجميد العمل بالدستور وإقامة جبرية للقيادات وعند النزول للشارع أحكام عرفية وأن وليد الكحكي عضو شورى الجماعة وأ. جمعه يطلب دراسة تحويل الاعتداء على المعتصمين بجامعة القاهرة ووصول أكثر من ٢٠٠ سيارة جيب من القوات المسلحة وخلفهم سيارات مدنية كثيرة في اتجاه رابعة وكذا رسالة بين المتهم ومستخدم الخط رقم ٠٦٢٧٨٧٠٩١ بشأن موعد بجامعة المنصورة مع طلاب الإخوان المسئولين تحت عنوان تحديات المرحلة الحالية وحوى الهاتف أيضاً رسالة بين المتهم ومستخدم الخط ٠١١١٤٤٤٤٧٦٤ نصها "عاوز المظاهرات في كل مكان ياريت وواحدة تروح تؤمن مجلس الوزراء."

وبفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم أحمد محمد عارف علي تبين وجود تعليقات على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي فيس- بوك تضمنت رصداً لتحركات قوات الجيش والشرطة- كما ثبت من الإطلاع على النسخة المطبوعة من أحد الملفات المخزنة على الهاتف أنها لجدول معنون (شعبة رابعة) توزيع مقترح- مجموعات ومسئولي المؤيد ٢٠١٣/٥ تضمن ثلاثة أعمدة عنوان الأول "منتظر التصعيد" والثاني "إعداد وتأهيل" والثالث "علاج" وتضمن كل منها مجموعة من الأسماء وأعقب الجدول عبارات منها طلب معلومات وتقييم من حسام قاسم أو أحمد عارف.

وتبين من فحص الهاتف المحمول حوزة المتهم أحمد إبراهيم أبو بركه تبين وجود رسائل مرسلة إليه منها بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ نصها "الشرطة والجيش تجمع الجثث وتحرقها ووضع أسلحة داخل الخيام وتصويرها بالكاميرات الفضائية حتى يبرروا فعلتهم أذيعوا وأنشروا" وأخرى بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٥ تحثه على رفع دعاوي قضائية ضد القائمين على البلاد بدعوى ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

وبفحص المضبوطات بالمقر التنظيمي بالعقار ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية تبين وجود أسلاك خاصة بتشغيل الأقراص الصلبة والتوصل بالانترنت ومجموعة أخرى خاصة بتوصيل الصوت والصورة.

وبفحص الحاسب الآلي المضبوط حوزة المتهم مراد محمد محمد علي تبين احتواؤه على ملفات نصية عن جماعة الإخوان وشعاراتها وعن حزب الحرية والعدالة .

وقامت المحكمة بجلسة ٢٠١٤/٦/٢٣ بفض الأحراز في مواجهة الدفاع والمتهمين الحاضرين وبجلسة ٢٠١٤/٧/٨ استمعت المحكمة لشهادة الضابط محمد مصطفى خليل بالأمن الوطني حيث شهد بأنه بعد فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة أصدر المرشد العام محمد بديع تعليماته إلى المتهم محمود غزلان بنقل غرفة العمليات لاستكمال الخطة وذلك بفبركة بعض الفيديوهات لشد الإعلام ومحاولة قتل الضباط وإثارة الشغب وأنه قدم (سي-د) للنيابة وأنه حصل على معلوماته من مصادر سرية لا يمكنه البوح بها وأن تحرياته بدأت منذ فض اعتصام رابعة واستغرقت وقتاً طويلاً وأن المصادر التي اعتمد عليها ذكرت له أسماء من كانوا بغرفة العمليات وأنه أثبتها بالتحقيقات وأن الاجتماع الأول لأعضاء الجماعة كان بمدينة الرحاب واكتشفت المصادر أماكن اجتماعاتهم التالية وصمم في إجاباته على أن إجابة الأسئلة التي وجهها له أعضاء فريق الدفاع ثابتة بتحقيقات النيابة العامة.

واستمعت المحكمة على مدى الجلسات إلى شهادة الضابط محمود محمد طلعت الذي شهد بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهم عصام مختار موسى وأن المضبوطات الخاصة بهم ثابتة بمحاضر التحقيقات وأضاف لدى سؤاله عن المتهم جهاد الحداد أنه هو القائم بضبطه ولا يذكر تاريخ هذا الإجراء وأحال في باقي شهادته إلى أقواله بتحقيقات النيابة العامة كما استمعت المحكمة إلى الضابط أحمد عادل الشاهد الذي شهد بأنه قام بضبط المتهم مراد محمد محمد علي يوم ٨/٢١ أثناء شروعه في السفر للخارج بواسطة الخطوط

الإيطالية وأن الضبط تم نفاذاً لإذن الضبط والإحضار الصادر يوم ٢٠١٤/٨/١٨ وأن تنفيذه تم يوم ٢٠١٤/٨/٢١ وأن كل ما عثر عليه معه تم تسليمه للنيابة العامة.

وشهد الضابط أحمد طه الزاهد الذي شهد بأنه قام بضبط المتهم طلعت يوسف محمود عبدالكريم بالعقار ٩ ش رستم– جاردن سيتي– القاهرة وأضاف أنه لا يتذكر شيء عن المضبوطات وأن أقواله ثابتة بمحاضر التحقيقات أمام النيابة العامة.

كما استمعت المحكمة لشهادة الضابط محمد فوزي محمد الذي شهد بأنه قام بضبط كل من محمد صلاح سلطان وسامحي مصطفى أحمد ومحمد محمد مصطفى العادلي وعبدالله أحمد إسماعيل وأنه كان مأذوناً له بتفتيش مسكن الإخواني صلاح سلطان ومن يتواجد به ولم يتذكر شيئاً عن المضبوطات التي تم العثور عليها بحوزتهم وأحال في إجاباته إلى محاضر تحقيق النيابة العامة واستمعت المحكمة إلى شهادة الضابط أحمد محمود فؤاد الذي شهد وأن نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش الشقة الكائنة بالعقار ٢٩ ش الأخشيد بالمنيل– القاهرة وأنه عثر بها على سيديهات وأوراق خاصة بالحرية والعدالة وهاردات كمبيوتر وأشياء أخرى لا يتذكرها وأنه لم يجد أحداً داخل هذه الشقة كما استمعت المحكمة لشهادة الضابط أحمد صلاح الدين أحمد والذي شهد بأنه قام بتنفيذ إذن النيابة العامة في خصوص القبض على المتهم مصطفى طه الغنيمي والذي تم ضبطه في الحي العاشر– برج الزهور ولا يذكر العنوان تفصيلاً ولم يضف جديداً وأحال في تفصيلات المطبوعات وعددها ومكان وجودهما إلى تحقيقات النيابة العامة.

واستمعت المحكمة إلى الشاهد أحمد محمود عمر ضابط بجهاز الشرطة (الأمن الوطني) والذي شهد بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهم وليد عبدالرؤوف شلبي بقريته التابعة لمدينة أبوحماد بالشرقية واصطحبه لمسكنه حيث عثر على مطبوعات تحريضية في منشورات خاصة بجماعة الإخوان الإرهابية وأنه تم العثور على المضبوطات بمكتبه في غرفة مجاورة لغرفة نومه وأن مكان الضبط يخضع لسيطرته وأضاف أن دوره انحصر في ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه دون التطرق إلى نوعية المضبوطات التي كان محلاً للتحريات التي أجراها الشاهد الأول– وشهد الضابط هاني محمد عطية أنه قام بضبط المتهم صلاح سلطان أثناء محاولته السفر خارج البلاد من مطار القاهرة وأنه ضبط معه نقوداً لا يتذكر عددها ونوته ورقية بها بعض العبارات وأضاف أنه كان مكلفاً بضبط المتهم هاني صلاح الدين وتم ضبطه أثناء محاولته السفر وأحال في أي معلومات أخرى لأقواله بالنيابة العامة واستمعت المحكمة إلى شهادة الضابط محمد يحيى محمد أحمد الذي

شهد بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهمين محمد حسن مالك وأحمد محمد أحمد وأحمد جمعه محمد أحمد في أحد الفنادق بمدينة نصر "فندق سونستا" وأنه فتش تلك الغرفة التي كانوا بها فعثر على المضبوطات التي سلمها للنيابة العامة وأحال في إجاباته على باقي الأسئلة إلى محاضر تحقيقات النيابة العامة كما استمعت المحكمة لشهادة الضابط أحمد مدحت كمال الدين الذي شهد بأنه ضبط المتهم أحمد محمد عارف بناء على قرار النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وأحال في باقي إجاباته لتحقيقات النيابة العامة كما استمعت المحكمة لأقوال الضابط توفيق مصطفى توفيق الذي شهد بأنه قام بتفتيش مقر قناة الأقصى بناء على إذن من النيابة العامة كما فتش مقر قناة القدس الذين كانا يبثان الأخبار لصالح قناة الجزيرة وقرر أنه تحفظ على المكان بعد تفتيشه لوجود آلات تقنية كبيرة بها وتم تكليف قسم شرطة الجيزة بالتحفظ على هذا المكان وأن مقر القناتين بشارع البحر الأعظم بالجيزة وأنه تعرف على نوعية المضبوطات لاصطحابه لجنة فنية معه لمعاينة تلك المضبوطات وأحال في باقي إجاباته لمحاضر تحقيق النيابة العامة وبجلسة ٢٠١٤/٩/٢٣ قام أعضاء اللجنة التي أمرت المحكمة بندبها بحلف اليمين قبل مباشرة المأمورية واستمعت المحكمة إلى شهادة الضابط عمر محمد عبدالمجيد والذي شهد بأنه نفاذاً لقرار النيابة العامة قام بضبط المتهمين فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك بلال بالعقار ٣٥ ش سكة راتب ولم يضف شيئاً وأحال في إجاباته إلى محاضر تحقيقات النيابة العامة واستمعت المحكمة لشهادة الضابط أحمد حسن مصطفى أنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بضبط المتهم أحمد أبوبركه والذي أحال في أقواله إلى تحقيقات النيابة العامة واستمعت المحكمة لأقوال الشاهد وليد محمد نبيل الذي شهد بأنه نفاذاً لقرار النيابة العامة قام بتفتيش مقر اللجنة الإعلامية المركزية للإخوان المسلمين بالعقار ١٥ ش أبوداود الظاهري مدينة نصر وأنه عثر به على اسطوانات ومستندات قام بتحريزها وتسليمها للنيابة العامة ولم يضيف جديداً بأقواله وأحال في إجاباته لتحقيقات النيابة العامة واستمعت المحكمة لشهادة الضابط سامح محمد عبدالفتاح الذي شهد بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام في يوم ٢٠١٣/٨/٢٩ بتفتيش مقر اللجنة المركزية الكائنة ٢٠ أ ش الملك الصالح– المنيل مصطحباً معه القوة حيث عثر على عدد كبير من المضبوطات وأن ما تم ضبطه في نطاق الإذن وأحال في بيان نوعيتها إلى محاضر تحقيقات النيابة العامة ولم يضيف جديداً بعد ذلك. كما استمعت المحكمة إلى أقوال الضابط أحمد عادل أحمد الذي شهد بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة قام بتفتيش المقر الإخواني الكائن ش بن الجراح وأنه قام بضبط بعض المستندات التي أثبتها بتحقيقات النيابة العامة وأحال في الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه لأقواله بالتحقيقات ولم يضيف شيئاً خلاف ذلك.

وحيث أنه بجلسة ٢٠١٤/١٢/٢١ ترافعت النيابة العامة طالبة توقيع أقصى العقوبة على المتهمين ذلك أنهم انساقوا وراء مرشدهم الذي دفع بهم إلى ظلمات فكرية وأنهم أرادوا حرق الوطن ولم يؤمنوا بفكرة الوطنية وأنهم أرادوا الخراب للبلاد وأن أحدهم "محمود البربري" خصص وحدة سكنية مملوكة له كمقر للتخطيط لقتل الأبرياء وأنهم كانوا يعملون لإسقاط البلاد في فوضى عارمة وأنهم كانوا ينشرون الأكاذيب عبر لجانهم الإلكترونية وعبر قناة الجزيرة وأن صور جثث القتلى اللذين زعموا أنهم ضحايا العنف المفرط هما أكاذيب ومغالطات مفضوحة وانتهت إلى طلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين. والمحكمة استدعت رئيس اللجنة الفنية التي قامت بفض وتفريغ المحتويات فقرر بخلو الأحراز والمواد المعروضة من شبهة التلاعب وأنه تلقى دراسات عديدة تؤهله لعمله سيما وأن خبرته تبلغ ما يقدر بثلاثين عاماً في هذا المجال ولم تختلف أقوال العضو الثاني باللجنة عن أقوال سابقه واكتفى الدفاع بمناقشة هذين الشاهدين وطلب بعض أعضاء فريق الدفاع سماع شهود نفي حددهم بالاسم ثم عاد وتنازل عن سماع شهادتهم وطلب المرافعة في الدعوى.

وحيث مثل الدفاع الحاضر مع المتهم الأول والثالث وبدأ المرافعة بطلب إعمال المحكمة لحقها في التصدي طبقاً للمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية بإدخال المتهمين الحقيقيين في الدعوى وهم حسب رأي الدفاع المشير عبدالفتاح السيسي والفريق صدقي صبحي وشيخ الأزهر وكل من ساهم واشترك في الانقلاب ضد السلطة الشرعية في البلاد والتي كان يمثلها المدعو/ محمد مرسي العياط وأضاف أنه منذ ٢٠١٣/٨/١٤ تاريخ فض الاعتصام برابعة والبلد تعيش حالة من الإرهاب وصمم على هذا الطلب ودفع بعدم قانونية المحاكمة لافتقادها العلانية ولانعقادها في معهد أمناء الشرطة وهي ثكنة عسكرية- ودفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لأن من أجراها ليس بدرجة رئيس نيابة طبقاً لنص المادة ٢٠٦ مكرر أ من قانون الإجراءات الجنائية- ولأن التحقيقات لم تتم إلا داخل السجون بما يخالف نص المادة ٣٣١ أ.ح- كما دفع ببطلان القبض على المتهم الأول الذي تم نفاذاً لتحريات غير حقيقية أجراها الشاهد الأول والثاني وبطلان التحقيقات أيضاً لأنها تمت بعد عزل المستشار عبدالمجيد محمود وتعيين طلعت عبدالله نائباً عاماً ونشأت الخصومة بين النيابة العامة والإخوان كتنظيم إرهابي بعد ما تقرر ذلك بواسطة حكم محكمة الأمور المستعجلة وأضاف الدفاع بأن المتهم الأول لم يتم ضبط أشياء معه يستخلص منها نزوعه إلى العنف والإرهاب وقرر أن المضبوطات التي تم ضبطها لدى المتهم مصطفى الغنيمي لا شأن لها به وعاد الدفاع لاستعراض تاريخ نشأة جماعة الإخوان الإرهابية من الأربعينيات وأكد أن المتهم وليد عبدالرؤوف لا علاقة له بنصوص التجريم في هذه الدعوى لأن ما نسب للمتهمين هو التظاهر وهو حق دستوري ودفع ببطلان التحريات لعدم إفصاح مجريها عن شخص المصدر

وأضاف أن أقوال الشهود أمام المحكمة أقوال باطلة لأن جميع الشهود أحالوا إلى أقوالهم بالتحقيقات وأضاف الدفاع إلى أن تكوين جماعة ليس أمراً مجرماً في حد ذاته. وأكد أن الجماعة الإخوانية ليست إرهابية وشكك الدفاع في مصداقية مجرى التحريات الأول وإشادته إلى وجود مصادر له بغرفة عمليات الإخوان علماً بأن دخول أي شخص لهذه الغرفة مستحيل وبطلان محاضر جمع الاستدلالات لأن الجماعة الإخوانية لم تعطل الدستور ولم تنقلب عليه وإنما الذي قام بالانقلاب هو المشير عبدالفتاح السيسي واختتم الدفاع طلباته ودفاعه ودفوعه بانتفاء أركان الجرائم المشار إليها بحق المتهم ووجوب القضاء ببراءة وجميع المتهمين مما أسند إليهم. والتمس المتهم الأول الحديث للمحكمة فسمحت له بذلك حيث خرج من القفص وقرر أن جميع القضايا الموجهة له باطلة لأنه يحارب عن الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم. وترافع المدافع الثاني مع المتهم الأول والثالث والذي أشاد إلى براءة ساحة موكلين من الاتهام لأنهما رفضا السكوت عن انتهاك الشرعية ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لوجود قضايا أخرى ضد المتهمين مثل ١١٥٣١ لسنة ٢٠١٣، ٨١٨ لسنة ٢٠١٣ قسم الجيزة ودفع بعدم جدية التحريات وإذن النيابة العامة الصادر بناء عليها في ٢٠١٣/٨/١٥ لعدم الحيادية ودفع بعدم دستورية نصوص المواد ٥٤- ٩٤- ٩٥ لمخالفتها المواد ٥٤، ٩٥، ٩٦ من الدستور المصري الصادر سنة ٢٠١٤ وبالنسبة للمتهم الثالث بعدم قانونية فرض السير في الدعوى وطلب رفعها لحين الفصل في القضية رقم ٦١٨٧ لسنة ٢٠١٣ المقطم. وأكمل دفاع المتهمين الأول والثالث دفوعه بانعدام أركان الجرائم محل الاتهام لأن القضية قدمت للمحكمة بغير دليل وأن الإخوان المسلمين هم اللذين دافعوا عن مؤسسات الدولة وأقسام الشرطة في ٢٠١١/١/٢٥ وأن العسكريين هم الذين قتلوا وخربوا وألصقوا التهم بالإخوان المسلمون وأضاف أن وجود القفص الزجاجي غير قانوني لأنه يحول بين المتهمين ودفاعهم وفقدان المحكمة للعدالة وقرر أنه قام بالدفع بعدم دستورية المادة ٨٦ أ.ح بالدعوى ٣٧ لسنة ٢٤ق وطلب وقف الدعوى لحين الفصل في هذا الطعن ودفع بعدم دستورية المواد ٩٥، ٩٦ عقوبات لمخالفتهما نص المواد ٩٤، ٩٥، ٩٦ من الدستور الصادر سنة ٢٠١١ وأضاف أن هناك فارق بين الجماعة الإرهابية وجماعة الإخوان المسلمين وأن المسلمين يهدفون لإصلاح المجتمع على غير رغبة البعض وأن حزب الحرية والعدالة كان له دور مهم في إصلاح المجتمع. وقدم أربع حوافظ مستندات وانتهى بطلب البراءة.

ومثل دفاع المتهمين ١١، ١٢ وانضم إلى سابقه في الدفاع والدفوع السابقة وأضاف دفعاً ببطلان التحريات لاشتمالها على جريمة مستقبلية ودفع بعدم معقولية الدعوى إذ أنه في الوقت الذي قتل فيه الآلاف في اعتصام رابعة ويعقد الإخوان اجتماعاً في غرفة عمليات بهذه الصورة. وأضاف أن المضبوطات بمركز السواعد لتدريب

العمال لا تشكل أي خطورة إجرامية وأن جماعة الإخوان جماعة شرعية دخلت الحياة السياسية تحت مظلة الدولة وقعدت إلى مجلس الشعب بإرادة من انتخبوهم وطلب ختاماً لمرافعته براءة المتهمين.

والحاضر مع المتهم ٢٤ دفع ببطلان قرار الحالة لاعتماد الاتهام على تحريات غير جدية ولأنها مستمدة من تحريات سرية لم يوضح فيها مجريها مصدر معلوماته ودفع بانقطاع صلة موكله بوقائع الدعوى نهائياً وانعدام وجود أحراز تخضع المتهم أحمد محمد سبيع ودفع بعدم معقولية تصوير الواقعة وبتلفيق الاتهام وكيدية ونفي أي صلة للإخوان بالمقر الكائن بشارع البحر الأعظم بالجيزة وقرر أن التهمة سياسية وليست جنائية وأن المضبوطات محل ضبطها مع المتهم ليست مجرمة قانوناً وقدم مذكرة بدفاعه وحافظتي مستندات.

وترافع الدفاع الحاضر مع المتهم رقم ٢٢ وقرر أن التحريات التي أجريت مع المتهمين باطلة وأن القبض عليه تم نفاذاً لحكم سابقه وأن التحريات باطلة لأنها تعبر عن رأي مجريها وأضاف أن يحرر تأسيس جماعة ليس عملاً للتجريم وأن جمعية الإخوان مصرح بها قانوناً وأضاف الدفاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية رقم ٥٦٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ قسم أول مدينة نصر الصادر فيها الحكم بجلسة ٢٠١٤/٢/١٦ وانضم إلى هيئة الدفاع في الدفع بعدم الدستورية وبانتفاء الاتفاق الجنائي ونفي قيام المتهمين بنشر أي أخبار وتسريبها للخارج وقال أن معلومة سقوط ألف قتيل إخواني جاءت في اعتراف رئيس الوزراء الأسبق حازم الببلاوي وقال أن هذه المعلومة موثقة بتقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان.

ومثل الدفاع عن المتهمين السابع والواحد والعشرين والثامن والعشرين والرابع والأربعين والخامس والأربعين والسادس والأربعين والسابع والأربعين حيث دفع بعدم دستورية نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات والمادة ٢٠٦ مكرر إجراءات جنائية وبانعدام القرار الصادر من رئيس الوزراء باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية وبطلان المحاكمة لافتقادها شرط العلانية ولوضع المتهمين داخل قفص زجاجي ومنعهم من التواصل مع دفاعهم ودفع ببطلان الاتهامات الموجهة للمتهم السابع وبطلان إذن النيابة العامة لصدوره بناء على تحريات غير جدية وبعدم معقولية اتهام المتهم حسام أبوبكر لاستحالة أن يعقد اجتماعاً بغرفة العمليات في يوم فض اعتصام رابعة العدوية يوم ٢٠١٣/٨/١٤ وانعدام الدليل على الجرائم الواردة بالتحريات وعدم جدية الاتهام وتلفيق وخلو الأحراز المضبوطة من ثمة إشارة إلى ممارسة العنف والإرهاب.

واستمعت المحكمة للدفاع الثاني عن المتهم السابع الذي دفع بعدم مشروعية النظام الحاكم حالياً وعدم صلاحية الهيئة الحالية لنظر الدعوى والفصل فيها لمخالفتها قواعد توزيع العمل بالمحكمة وعدم وجود جريمة في حق

المتهم السابع في الفترة من يوليو سنة ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/١/٢٠ ودفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبط المتهمين الوارد أسمائهم بمحضر التحريات المؤرخ ٢٠١٣/٨/١٥ الساعة ٢م وبتفتيش مساكنهم وبطلان كافة الإجراءات بالنسبة للمتهم السابع وصمم على إجبار المستشار رئيس الدائرة على التنحي عن نظر الدعوى لعدم صلاحيته لنظرها وأن ما وصفه محرر محضر التحريات لا يعدو كونه عملاً تحضيرياً وأن محضر التحريات صدر عن جريمة مستقبلية وأن التحريات اشتملت على اسم متوفى هو أيمن محمود الشورى بما يكتب هذه التحريات ودفع ببطلان تفتيش منزل المتهم السابع بما يبطل القضية عليه والتحقيق معه كعمل لاحق لإجراء باطل وأن المتهم السابع قبض عليه بالمطار وأنه عضو في جماعة شرعية مصرح لها بالتواجد ومشهرة قانوناً.

والدفاع الحاضر مع المتهمين ٢١، ٢٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧ انسحب من مهمة الدفاع عن المتهم محمد صلاح سلطان وعاود تكرار دفاعه ودفوعه السابقة والمشار إليها في مرافعته سالفة البيان ودفع ببطلان التحقيقات لاحتجاز المتهم أكثر من ٢٤ ساعة قبل عرضه على النيابة وقال بأن المادة ٩٦ عقوبات تنظم حالة خاصة بالنسبة للاتفاق الجنائي وأن النص العام تم الحكم بعدم دستوريته في المادة ٤٨ عقوبات بما يرتب عدم دستورية هذا النص بالأولى وأن النيابة العامة لم تحدد الخبر الكاذب الذي تم نسبه إذاعته للمتهمين وأضاف أن المتهم محمد محمد العادلي نقل خبراً من مصدره الرسمي وهو المستشفى ويجب ألا يؤاخذ على ذلك.

وترافع الدفاع الحاضر مع المتهمين ٣١، ٣٢، ٣٣ ودفع ببطلان أمر الإحالة عملاً بنص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية كما دفع بانتفاء أركان الجريمة الخاصة بالانضمام لجماعة غير مشروعة وانتفاء جريمة إشاعة الأخبار الكاذبة وأضاف أن الجريمة منعدمة في حق موكليه لأن الانضمام للجماعة وضع فعلاً مشروعاً بالنسبة لجماعة مصرح لها ومشهرة قانوناً وقرر أن قرار إنشاء جهاز الأمن الوطني رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠١٤ لم يتم نشره بالجريدة الرسمية بما يبطل عمل الضباط القائمين بتحرير محضر التحريات أو القبض على المتهمين وأن حالة الشيوع التي سادت الدعوى تقطع بعدم مسئولية المتهمين عنها وقرر نفس دفوع سابقيه ودفاعهم.

والحاضر مع المتهمين ٤٨، ٤٩ دفع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر بتفتيش مسكن المتهمين سالفي الذكر وبطلان استجوابهما لعدم عرضهما على النيابة خلال أربع وعشرين ساعة وبطلان الاستجواب لعدم حضور مع المتهمين وقرر بأن التهمة سياسية وليست جنائية ودفع بكيدية الاتهام وتلفيقه ودفع باستحالة حدوث الواقعة من ناحية أن يتمكن محرر محضر التحريات من مراقبة اجتماع غرفة العمليات وبعدم اختصاص المحكمة محلياً بالنسبة لمكان الضبط وأضاف بوقوع القضية قبل التحريات على المتهم أحمد جمعه وأن تواجد المتهمين

بفندق سونستا كان لوجود قرار بمنع التجول وبفرض حالة الطوارئ وأن الضبط والتفتيش وقعا بغير إذن من النيابة العامة وأن الإذن بالقبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا ينصرف إلى ضبطه بفندق وقررت النيابة العامة أن ضبط المتهم تم بموجب إذن بالضبط والإحضار وقرر بأن الأحراز المضبوطة مع المتهمين لا تشكل جريمة ولا يوجد دليل على المتهمين من ناحية التخريب أو اقتحام أقسام الشرطة وأن علاقتهما كانت بحزب مشروع هو حزب الحرية والعدالة ليقوم بخدمة الناس بدلاً من الحزب الوطني.

وأكد الدفاع أن جريمة نشر الأخبار تتعلق بإذاعة حقيقة عن عدد قتلى الإخوان خلال فض اعتصام رابعة يقدر عددهم رسمياً بـ ٧٨٠ قتيلاً وأضاف أن حيازة الأجهزة المحمولة "الهواتف" لا يخالف أحكام القانون الخاص بالاتصالات والحاضر مع المتهم ٤٤ قرر أنه لا علاقة لموكله بالأحداث لأنه مريض وقد قدم من الأوراق ما يفيد ذلك وأضاف أن القبض على موكله تم بالمخالفة للقانون لحدوثه بالصدفة بالنسبة لموكله. ودفع بعدم معقولية الاتهام وكيدية الاتهام وتلفيقه وانضم دفاع المتهم لسابقيه في إثارة الدفوع التي أثارها من قبله.

والدفاع الحاضر مع المتهمين ٦، ١٨، ٢٤، ٤٠، ٤٢ دفع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر في ٢٠١٣/٩/١٢ لعدم تسبيب الإذن ولعدم تحديد مدة سريانه ولابتناء باقي الإذون على تحريات غير جدية وانضم في باقي دفاعه إلى سابقيه في دفاعهم ودفوعهم.

والحاضر مع المتهمين ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٣٦ طلب براءة موكليه تأسيساً على بطلان إجراءات المحاكمة وبطلان ولايتها وبطلان التحريات التي أجراها الشاهد الأول لأن مجريها من ضباط الأمن الوطني وهو ليس من مأموري الضبط القضائي ووقوع التحريات عن جريمة مستقبليه ولوجود خصومة بين محرر المحضر وخصمه السياسي متمثلاً في الإخوان المسلمين ودفع بكيدية الاتهام وتلفيقه وبطلان واستجواب المتهمين لعدم عرضهم على النيابة العامة خلال ٢٤ ساعة ولعدم حضور محام معهم ودفع ببطلان التحقيقات مع المتهمين لوقوع إكراه مادي ومعنوي وبانعدام صفة القبض القضائية لجهات الأمن الوطني لعدم نشر قرار إنشاء هذا الجهاز بالصحيفة الرسمية ولبطلان التحريات لعدم إفصاح الضابط عن مصدره وكرر دفاع ودفوع سابقيه سالف الإشارة إليه وحضر دفاع المتهمين ٤، ٥، ٨، ٦٠، ١٧، ٢٩، ٣٧، ٥٠، ٥١ ودفع بانعدام صلاحية الهيئة لنظر الدعوى وبعدم دستورية المادة ٨٦ من قانون العقوبات وكرر دفاع ودفوع سابقيه وأنهى مرافعته بأنه يترافع عن المتهمين ٨، ٣٧ فقط وانضم لسابقيه في دفاعهم ودفوعهم طبقاً ما سلف بيانه.

ومثل الدفاع المنتدب عن باقي المتهمين اللذين لم يحضر وكيل عنهم رغم طلبهم التأجيل لهذا الغرض أكثر من مرة والدفاع المنتدب انضم إلى دفاع ودفوع سابقيه وطلب الحكم بالبراءة.

والمحكمة قررت بجلسة ٢٠١٥/٣/١٦ قررت إحالة أوراق المتهمين من الأول حتى الرابع عشر إلى فضيلة الدكتور مفتي جمهورية مصر العربية لإبداء الرأي الشرعي في الدعوى وحددت جلسة ٢٠١٥/٤/١١ للنطق بالحكم وقد ورد رد فضيلة بتلك الجلسة منتهياً فيه إلى أن هؤلاء المتهمين قد حاربوا الله ورسوله ووجب تطبيق حد الحرابة عليهم ولم تظهر بالأوراق شبهة تدرأ الحد عنهم ومن ثم كان جزاؤهم الإعدام حداً لمحاربتهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وسعيهم في الأرض فساداً وتحريضهم على ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم عمداً جزاء وفاقاً.

وحيث إن المحكمة لا تلقى بالاً إلى إنكار المتهمين للتهمة المسندة إليهم بحسبانه وسيلة من وسائل الدفاع قصدوا منها الإفلات مما جنته أياديهم على غير سند من الواقع أو صحيح القانون ومن ثم لا تعول عليه المحكمة.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان استجواب المتهمين لعدم حضور محام مع المتهم أثناء استجوابه أمام النيابة العامة طبقاً لنص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه مردود عليه من الثابت باستهلال التحقيقات التي أجريت مع كل من المتهمين وما أثبتته النيابة العامة بمحضر استجواب أي من الحاضرين من أنها لم تشرع في استجواب أي منهم إلا بعد أن أرسلت لنقابة المحامين بالمكان الذي يتم فيه التحقيق ولم يتيسر حضور أي من المحامين كما يتم الاستجواب في حضوره وكانت حالة السرعة لاستجلاء الحقيقة والخشية من ضياع الأدلة هي المسيطرة في هذا الوقت والأحداث في بؤرتها وطبقاً لطبيعة الجريمة محل التحقيق والتي كانت تستوجب سرعة الإجراء وهو ما ينحسر معه وصف البطلان عن إجراءات الاستجواب وهو ما لا تلقى إليه المحكمة بالاً لهذا الدفع ولا تعول عليه.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان أوامر الحبس في حق المتهمين لمخالفتها لنص المادة ٢٠٦ مكرر إجراءات جنائية المعدلة بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٧٢ والمضافة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ والمستبدلة بالنص الوارد بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ فإنه مردود عليه بأن من المقرر قانوناً في قضاء هذه المحكمة وطبقاً لنص المادة ٢٠٦ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون لأعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة للنيابة العامة– سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في

الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ويكون لهم فضلاً عن ذلك سلطات محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المبينة تفصيلاً بنص المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية في تحقيق الجرائم المنصوص عليها بالقسم الأول من الكتاب الثاني المشار إليه بشرط ألا تزيد مدة الحبس في كل مرة عن خمسة عشر يوماً ويكون لهؤلاء الأعضاء طبقاً لما سلف بيانه سلطات قاضي التحقيق فيما عدا مدد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالمادة ١٤٢ من هذا القانون أثناء تحقيق الجنايات المشار إليها بالباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

وحيث إنه ولما كان ذلك كذلك وكان ما ثبت من مطالعة الأوراق المطروحة أمام هذه المحكمة أن ما جرى مع المتهمين في خصوص وقائع الدعوى الراهنة قد باشرتها النيابة العامة منذ بدايتها انتهاء بإحالتها لهذه المحكمة كسلطة تحقيق واتهام وواضح من مطالعة النص سالف الإشارة إليه (م. ٢٠٦ مكرر أ ج) أنه يوضح للنيابة العامة سلطات قاضي التحقيق أثناء تحقيقها لبعض الجنايات الموضحة بالنص سالف الإشارة إليه وهو أمر اختياري للنيابة العامة وليس فرضاً عليها أو مقيداً لعملها فهي بالخيار إن شاءت تمسكت بالسلطات الممنوحة لها وإن أبت الأخذ بهذه السلطة التخيرية التي منحها لها المشرع وحيث إنه ولا شك أن استجواب المتهم هو أمر أناطه المشرع بالنيابة العامة وكان يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة قد خولت مهمة الاستجواب للمتهمين في الدعوى الراهنة عن طريق وكلاء النائب العام أما مهمة النظر في الدعوى وتحديد مصير المتهم سواء بحبسه أو الإفراج عنه بكفالة فإن الذي تولاها هو رئيس النيابة المختص وقد استبان للمحكمة وسكن في وجدانها أن النيابة العامة حين بدأت مباشرة الاستجواب في هذه الدعوى قد استلمتها منذ بدايتها لنهايتها كسلطة اتهام وتحقيق ولم تأخذ بالرخصة التي منحها المشرع إياها في جواز استخدامها لسلطة قاضي التحقيق المقررة لها قانوناً ومن ثم فإنه ولما كانت المحكمة بوصفها صاحبة الاختصاص الأصيل في الرقابة على ممارسة النيابة العامة لسلطتها في قيام الدعوى الراهنة من تحقيقات واستجوابات للمتهمين فإنها تقر النيابة العامة إبان ممارسة عملها في هذه الدعوى حال كون من تولى التحقيق والاستجواب فيها هو وكيل النائب العام حين أن من أصدر قرارات الحبس فيها طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية هو رئيس النيابة العامة بما يخل معه الدفع المبدي في هذا المقام فاقداً لسنده قانوناً وتضرب عنه المحكمة صفحاً.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان أذون النيابة العامة لابتنائها على تحريات غير جدية ولكونها أنصبت على جرائم مستقبلية فضلاً عن استحالة التحريات على سرد الجرائم غير صحيحة فإنه مردود عليه بأن الثابت من مطالعة محضر التحريات الذي سطره الضابط محمد مصطفى خليل بقطاع الأمن الوطني والمؤرخ ٢٠١٣/٨/١٥

الساعة ٢م أنه دّون فيه ما توصلت إليه تحرياته السرية والذي بين فيه أشخاص المتهمين وأدوار قيادتهم والهدف الذي سعوا إليه باتفاقهم على قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة وإشاعة الفوضى بالبلاد واقتحام المنشآت الخاصة بسلطات الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها بالقوة وإلقاء القبض على رموز الدولة وقادتها ممثلين في رئيس الجمهورية ووزير الدفاع وعدد من قضاتها ومحاكمتهم تمهيداً لتسمية رئيس للجمهورية من أعضاء هذه الجماعة الإرهابية وتشكيل حكومة منهم لإدارة شئون البلاد واقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها تنفيذاً لغرضهم الإرهابي وإحداث الرعب بين الناس ودور المتهمين الأول والثاني في التحريض على مباشرة ما تقدم وإذاعة الأخبار والإشاعات الكاذبة وبثها للخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد وسعياً للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة النظام القائم على شئون البلاد بما أضعف هيبة الدولة وأضر بالمصلحة القومية للبلاد وإذ اكتملت هذه المعلومات لدى محررها فقد سطرها في المحضر المشار إليه وقدمها للنيابة العامة التي أذنت له في ٢٠١٣/٨/١٥ الساعة ٥م بضبط وتفتيش من شملهم محضر التحريات وتفتيش مساكنهم وأماكن تواجدهم ومقراتهم الفرعية وغرف العمليات الخاصة بهم وقد ارتأت سلطة– وبحق– وقدرت جدية تلك التحريات وكشفها عن جريمة حالة وقائمة بالفعل اقترفها المتهمون وارتأت النيابة العامة كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش فأذنت به وتقرها المحكمة في هذا المقام إقناعاً منها بجديتها وصلاحيتها لصدور الإذن مبقياً لها بما تطمئن معه المحكمة إلى صراحة التحريات وتصدق من أجراها ويسكن في وجدانها أنها أجريت بمعرفة محررها بما يضحى معه الدفع المبدي من فريق الدفاع هابط الأثر مفتقداً سنده من الواقع وصحيح القانون ومن ثم ترفضه المحكمة.

وحيث إنه عما لوح به الدفاع من دفع بتلفيق الاتهام وكيديته فإنه مردود عليه بأنه دفاع موضوعي لا يستوجب رداً ولا تلزم المحكمة معه بمتابعة ما آثاره الدفاع في كل مناحيه والرد استقلالاً على كل شبهة تثار فيه ولما كانت المحكمة قد اطمأنت لأدلة الثبوت في الدعوى فإن ذلك حسبها كي تطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به وتضرب عنه صفحاً.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان التحريات التي أجراها جهاز الأمن الوطني وما أخذه من إجراءات بمقولة أن القرار الوزاري بإنشائه لم ينشر بالجريدة الرسمية فإنه مردود عليه بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات الإدارية لا تبطل بعيب شكلي إلا إذا نص القانون على البطلان لإغفال هذا العيب أو كان هذا الإجراء جوهرياً في ذاته بحيث يترتب على إغفاله تفويت المصلحة منه وكان النشر في الجريدة الرسمية هو إجراء تالٍ على صدور القرار لا يرتد أثره عليه أو ينال من صحته وهو مجرد محض إجراءات لا تعدو أن تكون تسجيلاً لما

تم فعلاً وكان الأصل أن القرار الإداري يصح ومنتج أثره القانوني بمجرد صدوره من السلطة المنوط بها إصداره ولو لم يتم نشره بحسبان النشر مفترض لعلم الأشخاص به حتى يكون حجة عليهم وأن نشر أو إعلان القرار الإداري بالنسبة لذوي الشأن لا يؤثر في صحة القرار أو يمثل عيباً فيه وأن القرار الإداري يبدأ من تاريخ توثيقه رغم عدم نشره أو إعلانه. ولما كان ذلك كذلك وكان نشر قرار وزير الداخلية بإنشاء قطاع الأمن الوطني من عدمه لا يرتب أثراً قانونياً يرتد إلى بطلانه طبقاً لما سلف بيانه حال كون النشر بالجريدة الرسمية لا يمثل جزءاً من القرار الإداري المشار إليه ومن ثم يضحى هذا الدفع هابط الأثر وترفضه المحكمة.

وحيث إنه عما أثاره الدفاع من ادعاء بعدم معقولية تصور الواقعة واستحالة حدوثها بالصورة التي وردت بها في الأوراق فإن المحكمة وقد تصدت بالبحث والتوثيق لأدلة الثبوت في الدعوى ولم تجد بها ما يشكل تنافراً مع قواعد إعمال العقل والمنطق فإن ذلك حسب المحكمة كي تطرح هذا الدفاع ولا تطمئن إليه.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان اتصال المحكمة بالدعوى لعدم اختصاصها بنظرها وبانعدام قرار المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بتشكيل دوائر خاصة لنظر قضايا الإرهاب فإنه مردود عليه بأن نص المادة ١/٣٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أوكل للجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف جهة الاجتماع للنظر في ترتيب وتأليف الدوائر وتشكيل هيئات الدوائر وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة بأن تخصيص دوائر معينة لنظر قضايا الإرهاب وتحديد أماكن انعقاد هذه الدوائر هو أمر منوط بالجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف طبقاً لما سلف بيانه ولا يعدو كونه توزيعاً داخلياً للعمل داخل المحكمة لا مساس فيه بحرية المواطن أو التمييز بينهم بسبب يرجع للشكل أو اللون أو العقيدة بالإضافة إلى أن تحديد أماكن انعقاد هذه الدوائر هو أمر منوط بالمستشار وزير العدل ولا يمكن للمحكمة أن تحدده من تلقاء نفسها ومتى أوكلت الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة وفوضت رئيسها طبقاً للمادة ٢/٣٠ من قانون السلطة القضائية فإن ذلك يعني صحة العمل وصلاحيته قانوناً بحسبانه أمراً داخلاً في اختصاصه بناء على تفويض الجمعية العمومية له في ذلك بما يقع معه هذا الدفع باطلاً متعيناً طرحه.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة لسرية الجلسات بالمخالفة لنصوص المواد ١٧١ من الدستور والمادة ٢٦٨ إجراءات جنائية والمادة ١٨ من قانون السلطة القضائية فإنه دفع أبداه دفاع المتهمين كي يدرأ الشرعية الإجرائية عن محاكمة المتهمين وتمكينهم من الإفلات بفعلتهم سيما وأنه من المقرر قانوناً أن الأصل في الإجراءات هو الصحة وكانت الأوراق ومحاضر الجلسات قد خلت مما يفيد سرية إجراءات المحاكمة فضلاً

عن تمكين المحامين من الحضور دون تمييز للمركز القانوني لأي منهم فضلاً عن أن المحكمة لم تثبت منع المحكمة لأحد من الحضور بجلساتها في حدود القاعة المنعقدة بها الجلسات وكانت محاضر الجلسات قد خلت من هذا الإجراء البغيض ومن ثم محاولة الدفاع في هذا المقام لا تعدو كونها قولاً مرسلاً فاقد السند والدليل بما يتعين معه طرحه وعدم التعويل عليه.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة لعدم حياديتها فإنه مردود عليه بأن من المقرر قانوناً في قضاء هذه المحكمة أن التعقيب المبدي من الدفاع في هذا المقام هو تعقيب على أمور سابقة على المحاكمة وهو أمر يتعين ألا تلتفت إليه المحكمة سيما وأن ما أبداه الدفاع في هذا المقام من نعي على تلك الإجراءات السابقة تتناول أموراً سياسية ابتغى منها الدفاع أن تسايره المحكمة فيه وكانت النيابة العامة شعبة أصيلة من القضاء يهدف الدفاع من تناولها بالنقد تغليب وجهة نظر سياسية على وجهة قانونية ترفض المحكمة أن تنساق إليه سيما وأن ما يهم المحكمة في هذا المقام أن يفهم الدفاع أنه لا شأن للقضاء بالسياسة ولا توجد جهة أياً ما كانت أن تؤثر في قضائها سوى حكم الله تعالى وحده دون غيره.

وحيث إنه عن الدفع بعدم توافر صفة مأموري الضبط القضائي لضباط قطاع الأمن الوطني فإنه مردود عليه بأن نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد منحت الاختصاص القضائي على مستوى الجمهورية لضباط مصلحة الأمن العام وشعب البحث الجنائي بمديريات الأمن ومديرو وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن وكان قطاع الأمن الوطني لا يعدو كونه تطوراً تاريخياً لجهاز مباحث أمن الدولة وكان القرار رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠١١ قد ألغى قطاع مباحث أمن الدولة وأنشأ قطاع الأمن الوطني بدلاً منه وتم تحديد اختصاص هذا القطاع بالحفاظ على الأمن الوطني والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب وفقاً لأحكام الدستور والقانون وكان مفهوم ما تقدم أن عمل هذا القطاع وبحسبانه تطوراً تاريخياً لقطاع مباحث أمن الدولة وكان دور القطاع المشار إليه يتجه في الأساس لمقاومة الإرهاب وكان الإرهاب ليس محصوراً في مكان معين وإنما تستلزم طبيعة مقاومته أن يكون للعاملين به وضباط صفة الضبط القضائي على مستوى الجمهورية ومن ثم ينحل ما آثاره الدفاع في هذا المقام إلى جدل موضوعي عقيم لا تلتفت المحكمة إليه سيما وأن جهاز مباحث أمن الدولة الذي حل بحله قطاع الأمن الوطني كان تطوراً تاريخياً لجهاز المباحث العامة بوزارة الداخلية ومن ثم يضحى مقطوعاً به ثبوت صفة الضبطية القضائية على مستوى الجمهورية لكافة ضباط قطاع الأمن الوطني.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان التحريات التي أجراها قطاع الأمن الوطني لعدم تحديده المصادر السرية التي أمدته بالمعلومات التي أكملها بتحرياته فإن ذلك مردود بأن مأمور الضبط القضائي لا يحظر عليه الاستعانة بمعاونين له من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين بشرط أن يقتنع شخصياً بصحة ما نقلته إليه هذه المصادر ويصدق ما تلقاه عنها من معلومات.

ولما كان ذلك كذلك وكان ما وقفت عليه المحكمة وظفر بقناعتها واستقر في وجدانها صحة ما أوردته تحريات قطاع الأمن الوطني وصلاحيتها كي تكون قرينة تكملها باقي عناصر الإثبات في الدعوى المتمثلة فيما تم ضبطه من أدوات ومطبوعات تقطع بأن أعضاء الجماعة الإرهابية المتهمين في هذه الدعوى قد اتخذت من الشيطان نصيراً لها في تدبيرها وهدفها بالنيل من أمن هذا الوطن وإماطة وإشاعة الرعب والفوضى فيه كي يسود الظلام وتهوى مصرنا الغالية إلى الانحلال والتفكك وكان مأمور الضبط القضائي غير ملتزم بالكشف عن مصادره السرية اللهم إذا كان هذا المصدر قد ساهم فعلياً في نشاط إجرامي معين شكل الواقعة المؤثمة قانوناً. وكان الثابت من الأوراق المطروحة أمام المحكمة أن تحريات الأمن الوطني قد أكملتها أدلة الثبوت في الدعوى القولية منها والفنية بما يكفي لإهدار ما سلف إليه الدفاع من تشكيك في قناعة المحكمة تجاه تلك التحريات ومن ثم تضرب المحكمة صفحاً عن هذا الدفع.

وحيث إنه عن الدفع ببطلان التحقيقات مع المتهمين لعرضهم على النيابة العامة بعد مرور الميعاد المقرر بالمادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه مردود بأن الثابت من مطالعة الأوراق المعروضة على المحكمة أن الضابط القائم بالقبض على المتهمين كان حريصاً على توافر الشرعية الإجرائية في عمله فاتصل تليفونياً بالسيد المستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا وأبلغه بصعوبة نقل المتهمين المضبوطين طبقاً لإذن النيابة العامة للظروف الأمنية التي كانت تجتاح البلاد في هذا الوقت فأذنت له النيابة العامة متمثلة في المستشار المحامي العام سالف الذكر بعرض المتهمين على النيابة في اليوم التالي مراعاة منها للظروف الأمنية وكإجراء من إجراءات الحذر الواجب مراعاته عند نقل هذه النوعية من المتهمين المذكورين ومن ثم فإن ذلك قاطع الجزم بفساد هذا الدفع.

وحيث إنه عما يثيره الدفاع بالنسبة لعدم دستورية المواد ٤٨، ٩٥، ٩٦ من قانون العقوبات فإن المحكمة لا يفوتها أن تنوه إلى أن المحكمة لا تحاكم المتهمين طبقاً لنص المادة ٤٨ عقوبات المتعلقة بالاتفاق الجنائي والتي قضي بعدم دستوريتها والمحكمة أعلم من الدفاع بهذه الجزئية ومن ثم فإنها لا تقيم سنداً للدفع في

خصوص المادة سالفة الذكر لانعدام سنده القانوني. أما بالنسبة للمادتين ٩٥، ٩٦ عقوبات فإن المحكمة تشير إلى أنه من المقرر قانوناً في قضائها أن الدفع بعدم الدستورية لابد أن تلتمس المحكمة جديته وكان ما استخلصته المحكمة في هذا المقام أن الدفاع قد أبدى هذا الدفع قصداً منه لإطالة أمد النزاع بغير مبرر مقبول ومن ثم فإنه يتسم بعدم الجدية فضلاً عن أنه ما دام لم يصدر حكم بعدم دستورية هذين النصين تحسبه المحكمة ذلك كي تعملها كأساس للعقاب في مقام الدعوى الراهنة ما داما صالحين لأداء المقصود منها في مقام الدعوى الجنائية ومن ثم لا تلقى المحكمة بالاً لهذا الدفع.

وحيث إنه عما أثاره الدفاع من محاولات مستميتة لإبعاد المحكمة عن نظر هذه الدعوى تارة بادعاء باطل بأن رئيس هذه الدائرة يُكن حقداً وبغضاً لمن أسماهم بالإخوان المسلمين وتارة بادعاء شرعية وجود جماعته المذكورين فيما سلف فإن المحكمة تقرع سمع الدفاع بأن القانون قد حدد بعض الملامح التي تتصف بها تلك الجماعة والتي جعل من مجرد كيانها ووجودها أمراً مشكلاً لجريمة قائمة بالفعل إذا ما وضع في الاعتبار مصلحة الدولة العليا في أمنها الداخلي الذي يقتضي عدم الانتظار أو الترتيب حتى تؤتي هذه الجماعات والكيانات الإرهابية ثمارها المرجوة من قبل من كونها. وأول ما حرص عليه المشرع في هذا المقام هو اعتبار جريمة إنشاء مثل هذه الكيانات الإرهابية جريمة تنظيمية تمت في إطار تنظيمي وأصل ما حرص عليه المشرع بداءة هو إدخال مكون الكيان الإرهابي ذاته حيز التأثيم بمجرد إنشائه تجعل من بداية وجود الكيان الإرهابي موجباً للعقاب فعاقب على الإنشاء أو التأسيس وساوى بين بداية الكيان المؤثم ونشأته وإستمراريته فجعل من استمراره موجباً آخر للعقاب حتى عاقب على الإدارة أو التنظيم وبالتالي جعل منها جريمة مستمرة وجعل هذا الاستمرار موجباً آخر للعقاب يبقى ما يفي هذا الكيان الإرهابي والذي ينشأ في صورة لمجموعة من الأغراض التي تبناها مجموعة أفراد ويتولى آخرون تنظيمها وقد يكون الكيان الإرهابي علنياً أو سرياً وقد يتحقق به الصفتان فيكون سرياً لوقت معين ثم يصبح علنياً وقد يعلن هذا الكيان أغراضه وقد يخفيها ويستتر خلف أغراض وأهداف أخرى يجعل منه أمام الكافة مواكباً للقانون على خلاف الواقع وتلك نتائج منطقية تسعى لأغراض ضد أمن الدولة الداخلي بأي شكل كان وهو ما يجعل هذا الكيان سرياً طول الوقت بما ينعكس أثره على الدليل ويتطلب الأمر إزاء استنباطه واستخلاص القوانين الدالة على وجود الكيان الإرهابي وأغراضه.

وإذا كان المشرع لم يشترط هيكلاً معيناً لهذا الكيان المعاقب على مجرد وجوده فقد افترض جمله أفعال يؤتيها بعض الأفراد داخل الجماعة حتى يصبح للكيان تواجد فعلي.

فعاقب المشرع على مجرد الانضمام لهذا الكيان ولو لم يكن للمنضم دور في تواجدها أو نشأتها وعاقب أيضاً على إمدادها وتمويلها بأي شيء كما عاقب على قيادتها ولم يشترط المشرع تواجد كل هذه الصور جميعها فيكفي الانضمام للجماعة أو الكيان الإرهابي ويكفي تواجد القيادة أو تولي الزعامة مع الإمداد فقد توجد داخل الكيان المشار إليه صورة أو أكثر من هذه الصور وهو أمر افترضه المشرع لبيان هيكل الكيان الإرهابي– وإذا كان الانضمام والزعامة أفعال صريحة لا تحتاج لتعطيل أو توضيح بل يكفي التدليل على حدوثها ولم يشترط المشرع إمداد الجماعة بالمال فقط بها بأي شيء يعين هذا الكيان المؤثم كالأسلحة والذخائر أو المفرقعات أو المهمات والآلات أو المعلومات مع علمه بما تدعو إليه وسائلها في تحقيق وتنفيذ ذلك بحسبان هذا الإمداد هادفاً لزيادة قدرة هذا الكيان الإرهابي على تحقيق أغراضه ومن هنا كان تدخل المشرع بالعقاب ولم يشترط المشرع عدداً معيناً من الأفراد حتى يقوم ذلك الكيان ولكنه عاقب على وجوده في صورة تنظيم ووحدة الأغراض متمثلاً في الدعوة بأية وسيلة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين أو منع مؤسسات الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي فإذا ما وجد الأشخاص واتحد الغرض وجب اعتبار الجماعة أو الكيان الإرهابي على خلاف القانون وإن اختلفت الأدوار ويكفي أن يكون هدف التنظيم المؤثم واحداً من الأغراض سالفة البيان هذا وقد عاقب المشرع أفراد الجماعة أو التنظيم وعناصره على مجرد الأفكار المتمثلة في جملة الأغراض المخالفة للقانون والتي يسعون لتحقيقها ولا يعني ذلك معاقبة أفراد هذا التنظيم على ما يدور بأذهانهم ولكن على ما اتخذ مظهراً خارجياً يتضح منه عرضهم الإجرامي سواء تجسد ذلك في قول أو فعل منسوباً لهم. ولا تعتبر تلك الأغراض عنصراً من النشاط الإجرامي فحسب بل تعدو رابطاً يربط بين المتهمين من عناصر هذا التنظيم سواء أعضاء أو قيادة أو تمويلاً بما يعد في ذات الوقت تدليلاً على قصدهم الجنائي فمتى ثبت علم الأفراد المنضمين لتلك الجماعة أو الكيان المؤثم بأغراضها المخالفة للقانون توافر القصد الجنائي الذي تكتمل به أركان الجريمة فالقصد الجنائي الذي يتكون من عنصريه من علم وإرادة يفترض علماً بالوقائع وماديات الجريمة بعلم الفاعل بأن فعله يشكل انضماماً أو قيادة أو زعامة أو إمداداً أو تمويلاً على نحو يتصل بالجماعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأن يكون عن طريق وسيط طالما علم أن ما قدمه من تمويل أو إمداداً على سبيل المثال يصل في نهاية الأمر للجماعة أو التنظيم مع العلم بأغراض تلك الجماعة أو ذلك التنظيم بما يحقق ما عنى المشرع بعبارة اشتراط العلم بأغراضها وقد تتصف أفعال هذا التنظيم مشتملة على ظرف مشدد بأن تسعى الجماعة أو التنظيم لتحقيق وسائل إرهابية وهي الصورة الأعم في

مثل هذه الجماعات فطالما كان السعي لتحقيق أغراض مخالفة للقانون فإنها تستخدم القوة والعنف سواء ضد سلطات الدولة أو ضد مواطنيها أو تتخذ أي صورة من الوسائل المنصوص عليها بالمادة ٨٦ عقوبات كاستخدام القوة والعنف أو التهديد والترويع بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ولا يشترط وقوع تلك الأفعال بل يكفي توافر الأدلة على اتخاذ الجماعة للإرهاب في أي صورة وسيلة لها فلا يشترط استخدام القوة بل يكفي انتواؤها وما يدلل على ذلك من مظاهر خارجية حيث عاقب المشرع على صور النشاط الإجرامي سالفة البيان بالإعدام أو السجن المؤبد وذلك إذا لم تقع النتائج الإجرامية فما بالنا وقد أثمرت.

وقد اتخذت جماعة ما يسمى "الإخوان المسلمون" من الإسلام مسمى لها فإذا كانوا هم الإخوان المسلمون فمن يكون من ليسوا أعضاءاً بها مما يدل على أن هذه الجماعة تهدف لأغراض وبواعث عنصرية لا تهدف عنصري الأمة من مسلمين ومسيحيين بل تهدف إلى التفرقة بين المسلمين أنفسهم فهذه الجماعة ولدت ولازالت مخالفة للقانون وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تمارس التمييز العنصري على أساس الدين والفكر والرأي والعقيدة وهي من استباحت الدماء وعرضت حياة المواطنين للخطر سواء مدنيين أم عسكريين وليس أدل على ذلك من قول رئيسهم "المتهم الأول" عندما وقف مخاطباً أنصاره إبان ثورة يونيو بقوله "أقف أماكم اليوم حامياً للشرعية ودمي دونها... وأنتم الأعلم بما نعايشه من حينها من سفك دماء المصريين جهاراً نهاراً" فهذه الجماعة التي تمثل أمام المحكمة كان غرضها الرئيسي وهو معارضة فكرة الدولة ووجودها فدعت لانتهاك دستورها ومؤسساتها من وزارة دفاع ومحكمة دستورية وجهاز أمن الدولة واقتحامها والدعوة لإسقاطها والتعدي على حرية مواطني الدولة ممن لا ينتمون لفكرهم الضال. ورغم ما ارتكبته هذه الجماعة من جرائم إلا أن المشرع لم يشترط لجريمتهم الماثلة وقوع نتائج إجرامية فهي من قبيل جرائم الخطر التي تهدد مصلحة عليا وهي مصلحة الدولة في أمنها الداخلي ومن هنا كان عقاب المشرع على فعلتهم لخطورة فكر هذه الفئة الضالة حتى إنها تصل بالوطن لشفا حفرة من النار ومن هنا كان تدخل المشرع بالمادة ٨٦ مكرر عقوبات وما تلاها لتقف حائلاً بين هذه الفئة الضالة وإفلاتهم من العقاب دون اشتراط حدوث النتيجة بل لمجرد الخطر.

وحيث إن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من بين القرائن التي تدلل على الاتفاق وحدة الباعث بين المتهمين ومعينهم في الزمان والمكان ويتحقق ذلك بما أوردته الأدلة من لقاءات واجتماعات فيما بين المتهمين علاوة على وحدة الغرض أو الأغراض الإجرامية التي سعوا إليها ودلت عليها وقائع الدعوى وللمحكمة أن تستخلص الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه وهما في

ذلك ليست مطالبة بالأدلة المباشرة فقط بل إن لها استخلاص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ذلك لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي.

وحيث إنه لما كان ذلك وكانت المحكمة- نظراً لطبيعة سرية عمل المتهمين في الدعوى الماثلة- تطمئن إلى التحريات التي سطرها الشاهد الأول في محضره المؤرخ ٢٠١٣/٨/١٥ الساعة ٢م وشهد بشهادته بتحقيقات النيابة العامة والتي ظفرت بقناعة المحكمة وسكن في وجدانها في أنه في أعقاب ٢٠١٣/٦/٣٠ وإبان اعتصام دعت إليه جماعة الإخوان الإرهابية بميدان رابعة العدوية تم تشكيل غرفة عمليات لمتابعة تحركات أعضاء التنظيم بالقاهرة الكبرى والإشراف على تنفيذ مخطط معد سلفاً بواسطة المتهمين الأول والثاني (المتهم محمد بديع- المتهم محمود غزلان) مسئول قطاع التنظيم بالقاهرة الكبرى كان هدفه قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة وإشاعة الفوضى بالبلاد باقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية والخاصة ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها للإيحاء للخارج بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شئون البلاد تمهيداً لإسقاط الدستور وإعلان تلك الجماعة عن اسم القائم بأعمال رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة من بينهم تكون عملاً للاعتراف بها دولياً وبدأ تنظيم المخطط المعد سلفاً أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة حيث أصدر المتهم الأول تكليفاته للمتهم الثاني المبينة أسماؤهم فيما سلف لسرعة نقل غرفة العمليات إلى مقر آخر خشية رصدها أمنياً وأن المتهم محمود البربري خصص وحدة سكنية مملوكة له لهذا الغرض وصدرت تكليفات للمتهم الثالث حسام أبوبكر الصديق من المتهم الثاني لاستكمال تنفيذ هذا المخطط الموضوع سلفاً ونفاذاً لتلك التكليفات عقد المتهم الثالث لقاءاً تنظيمياً بمقر غرفة العمليات ضم كل من سعد الحسيني وصلاح الدين عبدالحليم سلطان والثامن عمر حسن مالك وسعد محمد عمارة ومحمد المحمدي حسن شحاته وعبدالرحيم محمد عبدالرحيم ومحمود البربري وكارم محمود رضوان ومحمد أنصاري محمد مصطفى وعصام مختار موسى محمد اتفقوا خلاله على تنفيذ خطة التحرك متمثلة في التنسيق مع لجان التنظيم الإلكترونية للترويج لمشاهد وصور كاذبة توحي بسقوط قتلى وجرحى من المعتصمين جراء فض اعتصامهم وتوجيه هذه المشاهد وتلك الصور للخارج بقصد الإيحاء باستخدام الأمن للقوة المفرطة ومخالفة معايير حقوق الإنسان الدولية ومحاولة الاعتصام بميادين جديدة بالقاهرة والجيزة وتنظيم مسيرات تضم عدداً من أعضاء التنظيم المسلحين بقصد تعطيل سير وسائل النقل وإشاعة الفوضى وبث الرعب بين الناس وتكليف بعض أعضاء الجماعة العاملين بمؤسسات الدولة بوضع النار داخلها واستهداف المنشآت الشرطية حال التأكد من ضعف تأمينها وسرقة ما بها من أسلحة وذخائر بالاستعانة ببعض العناصر الإجرامية والإخوانية المسلحة وتنفيذ عمليات اغتيال لضباط وأفراد الشرطة وتوفير الدعم المالي

والأسلحة والذخائر اللازمة كما تضمن اتفاق المتهمين المخططين لما سلف بيانه تشكيل غرف عمليات فرعية بعيدة عن الرصد الأمني للاتصال بمسئولي المجموعات المنفذة وتوفير احتياجاتها فضلاً عن شراء مساحات إعلانية بوسائل الإعلام الأجنبية لترويج إشاعات كاذبة توحي باستخدام الأمن للقوة المفرطة إبان فض الاعتصام الإخواني الإرهابي .

ونفاذاً لذلك المخطط تولى المتهم سعد الحسيني مسئولية الاتفاق مع العناصر الجنائية المرافقة لعناصر هذا التنظيم الإرهابي خلال مسيراتهم لمهاجمة قوات الأمن والمنشآت العامة وتولي المتهم صلاح الدين سلطان القيادة الميدانية لأعضاء التنظيم بينما تولى المتهم عمر حسن مالك توفير الدعم المادي للاتفاق على ذلك المخطط بأكمله وتولى المتهم سعد محمد عمارة تدبير الأسلحة والذخائر للمشاركين بالمسيرات وتولى المتهم محمد المحمدي حسن مهمة مساعدة التنظيم عن طريق جمع لقطات مصورة للأحداث وتزييفها وإعادة بثها للخارج عبر شبكة المعلومات الدولية للإيحاء للخارج باستخدام الأمن للقوة المفرطة واستخدام شبكة المعلومات الدولية لنقل التكليفات لأعضاء التنظيم لاستهداف المنشآت الشرطية وتوفير المبالغ المالية اللازمة لتلك التحركات وتولي المتهم محمود البربري تجهيز غرفة العمليات والاتصال بالعناصر الإجرامية المرافقة للمسيرات وتولي المتهم عبدالرحيم محمد عبدالرحيم مساعدة التنظيم عن طريق إيواء أعضاء التنظيم وإمداد مصابيهم خلال المواجهات بالأدوية والمستلزمات الطبية وتولي المتهم كارم محمود مساعدة التنظيم بتحديد مسارات تحرك عناصر التنظيم بالشوارع والميادين وتولي المتهم محمد أنصاري محمد مساعدة التنظيم عن طريق الجانب التربوي والدعوي لحث عناصر التنظيم على العنف بدعوى الشهادة في سبيل الله وتولى المتهم عصام مختار مسئولية تحديد بعض المنشآت الشرطية توجيه أعضاء الجماعة لاستهدافها واتخذ من محل إقامته مقراً تنظيمياً لخدمة التنظيم.

وفي إطار تشكيل غرف العمليات الفرعية والتي تم إعدادها لتنفيذ تكليفات وتوجيهات اللجنة الإعلامية تبين وجود "مركز السواعد لتدريب العمال" ويتولى مسئولية المتهمان فتحي إبراهيم شهاب الدين وصلاح نعمان مبارك هلال والذي يستخدم لتخزين وإخفاء الأدوات والمهمات لإمداد المشاركين في تنفيذ المخطط بها لاستخدامها في أعمال العنف بالبلاد ومركز آخر باسم "شركة مزيد للاستيراد والتصدير" ويتولى مسئولية المتهم يوسف طلعت محمود وثالثا يدعى "شركة ثري– دي للإنتاج الإعلامي" ويتولى مسئولية المتهمون عاطف محمد حسن وأيمن شمس الدين وسمير محمد أحمد كما تبين قيام المتهمين أحمد محمد عارف المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان والمتهم جمال فتحي اليماني المستشار الإعلامي لمرشد الإخوان بمهمة متابعة المراكز المشار إليها سالفاً

والمتهم أحمد علي عباس مسئول المراكز الإعلامية بقطاع وسط الدلتا والمتهم مراد محمد علي المتحدث الإعلامي لحزب الحرية والعدالة والمتهم جهاد عصام الحداد مسئول الاتصال باللجان الإعلامية خارج البلاد والمتهم أحمد أبو بركة مسئول المراكز الإعلامية بقطاع غرب الدلتا والمتهم أحمد محمد سبيع مسئول موقع إخوان أون لاين والمتهم أحمد محمد عبدالغني مسئول المراكز الإعلامية بقطاع شرق الدلتا والمتهم خالد محمد حمزة مسئول موقع إخوان ويب والمتهم مجدي عبداللطيف حموده يعمل بموقع إخوان أون لاين وأنه عقب المراكز الإعلامية سالفة البيان عقد المتهم وليد عبدالرؤوف شلبي لقاء تنظيمياً بوحدة سكنية مملوكة للمتهم صلاح الدين سلطان بالعقار ٤ حي ٣٨ الشطر السابع زهراء المعادي بالقاهرة وأعضاء من اللجنة الإعلامية وكان من بينهم أحمد علي عباس وأحمد محمد سبيع وخالد عباس ومجدي عبداللطيف محمود ومسئولو مقر شبكة رصد الكائن بذات الوحدة وهم المتهمون محمد صلاح سلطان وسامحي مصطفى أحمد مدير شبكة رصد الإخبارية ومراسل قناة ٢٥ يناير ومحمد محمد مصطفى العادلي المذيع بقناة أمجاد الفضائية وعبدالله أحمد محمد إسماعيل العضو المؤسس بشبكة رصد الإخبارية وتم الاتفاق خلال اللقاء على نقل المقرات الإعلامية تلافياً للرصد الأمني وضماناً لاستمرار النشاط الإعلامي والتواصل الآمن بين عناصره في الداخل والخارج وتبين وجود لجان إعلامية للتنظيم في القاهرة والجيزة حيث مقر شبكة رصد سالف البيان ومقر الإدارة المركزية للإعلام وورشة عمل للمتحدثين الإعلاميين بالعقار الكائن ٢٠ أ ش الملك الصالح- المنيل ويتولى إدارته المتهم هاني صلاح الدين رمزي وآخر لحفظ وتخزين بعض الأجهزة الإلكترونية الخاصة بهذا التنظيم والكائن ٢٩ ش الأخشيد بالمنيل وثالث بالعقار ٢٢٨ ش البحر الأعظم بالجيزة ويتولى مسئولية المتهم أحمد محمد سبيع ومقر لإدارة الملف الإعلامي الإخواني بالعقار ١٥ ش أبوداود الظاهري- مدينة نصر ويتولى إدارته المتهم عمرو السيد عبدالعليم عبدالمولى ويتولى المتهمان مجدي عبداللطيف محمود وإبراهيم الطاهر إبراهيم مسئولية إدارة تحرير موقع إخوان أون لاين وتبين من التحريات صدور التكليفات لعناصر التنظيم المحررين بالمواقع الإلكترونية ومن بينهم مسعد حسين عبدالله مسئول موقع نافذة مصر وعبده مصطفى دسوقي مسئول إخوان ويكلي وحسن حسني حسن القباني مسئول موقع صحفيون من أجل الاستقلال وأحمد محمود عبدالحافظ مسئول تنسيق الحملات الإلكترونية الإخوانية حيث يقومون ببث المواد الإعلامية والأخبار الكاذبة من خارج المقرات باستخدام أساليب تحول دون رصدها أمنياً وعن طريق الحواسب والهواتف المحمولة وتكليف عناصر تنظيم أعضاء اللجنة الإلكترونية بقطاع شرق القاهرة وبينهم أشرف إبراهيم درويش المشرف على تلك اللجنة وعمر يوسف داغش وعمر عبدالمنعم فراج ومحمد أحمد محمد وسعد خيرت الشاطر أعضاء اللجنة للقيام ببث

الصور الكاذبة والتلاعب بأعمال المونتاج لمقاطع أخرى وبثها على شبكة التواصل الاجتماعي للإيحاء الخارجي باستعمال القوة في فض الاعتصام الإخواني ومخالفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتأليب الرأي العالمي على القائمين بأمر البلاد بما أضر بالأمن والسلام الاجتماعي ومصالح البلاد وأن المواقع التي تم البث بها من بينها مواقع شبكة رصد ونافذة مصر وإخوان أون لاين وإخوان ويب وصفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي واليو–تيوب وكان من بين هذه الأخبار التي أذيعت بالداخل والخارج أن المخابرات الحربية تقود مؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس– وأن مروحية عسكرية تحمي مسلحين يحملون أعلام القاعدة وقد اعتدوا على عناصر الإخوان المسلمين وأن قوات الأمن أطلقت قنابل الغاز داخل مسجد الفتح– رمسيس– إبان تجمهر أشخاص به وأن من اعتلوا مئذنة المسجد المشار إليه من قوات الأمن وأن قوات الجيش استخدمت مجنداً للادعاء بأنه مسلح مقبوض عليه وأن الشرطة قتلت لاعباً بالمنتخب المصري وتم بث هذه الأخبار على شبكة التواصل الاجتماعي وعلى قنوات الجزيرة وقناة أحرار "٢٥". وأن ذلك المخطط سالف البيان اعتمد في تمويله لوجيستياً– معلومات مهمات على ما قدمه المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والثامن والثالث عشر ودعماً مالياً تمثل في إمدادها الأموال من المتهمين من الأول حتى الثامن والعاشر والثالث عشر وذلك لتوفير أماكن إيواء المصابين جراء المواجهات وتجهيز المقار التنظيمية وجمع اللقطات المصورة للأحداث لتزييفها وإعادة بثها ومهمات وأدوات أمدها بها المتهمون السادس والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر تضمنت أجهزة حاسب آلي وهواتف محمولة وآلات تصوير وأدوية ومستلزمات طبية وأدوات ومهمات تستخدم في أعمال العنف بالإضافة لأسلحة وذخائر أمدها بها المتهم التاسع لاستخدامها في المسيرات المسلحة ونتج عن ذلك عدة قضايا بمناطق مختلفة من البلاد من قبل تلك العناصر نتاج ما تلقوه من تكليفات من القائمين على تلك الخطة وأضاف الشاهد أنه استصدر إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهمين جميعاً ومقرات غرفة العمليات الرئيسية والفرعية ومراكزها الإعلامية وفروعها جميعاً وأنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٦ نفاذاً لذلك الإذن قام بضبط المتهمين من الثالث عشر حتى السادس عشر بالوحدة السكنية مقر غرفة العمليات المملوكة لأولهم وبتفتيشها عثر على مبلغ مالي قدره ٤١٨٢٩٠ جنيهاً مصرياً ومبلغ ٨٨٧ دولاراً ومبلغ ٥١ ريال وخمس ليرات تركية وحوالة بنكية بمبلغ ربعمائة ألف جنيهاً باسم المتهم الثالث عشر وعدد من الملازم الورقية منها (خصائص وأنواع الأسلحة) و(السيناريو) (وصف التحركات ببعض المناطق) وكذلك حافظة بها عدد من بطاقات الائتمان وثلاث بطاقات رقم قومي باسم المتهم الخامس عشر وكاميرا وسبعة هواتف محمولة وحاسبين محمولين وجهاز لوحي وبطاقة ذاكرة وثلاث وأربعين اسطوانة مدمجة.

وحيث إنه ولئن كانت التحريات طبقاً لما هو مقرر قانوناً لا تعد دليلاً كاملاً وإنما تمثل قرينة ينبغي أن تتساند مع قرائن أخرى أو دليل حيث يمكن للمحكمة أن تطمئن إليها- ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق المطروحة أمام المحكمة أن المتهم الثالث "حسام أبوبكر الصديق" قد أقر بالتحقيقات أمام النيابة العامة أنه انضم للجماعة الإرهابية منذ عشر سنوات وأنه تدرج في هيكلها التنظيمي حتى عضويته بمجلس شورى الجماعة في غضون سنة ٢٠٠٥ ثم انتخب لعضوية مكتب الإرشاد بشهر أغسطس سنة ٢٠١١ واختص بالإشراف على قطاع القاهرة- إدارة شرق ووسط القاهرة- وأضاف بأن المتهم الخامس عشر هو المسئول عن مكتب وسط القاهرة.

وحيث أقر المتهم الرابع مصطفى طاهر الغنيمي بانضمامه لجماعة الإخوان منذ سنة ١٩٧٨ وأضاف أن الجماعة تعتمد على تمويل من تبرعات أعضائها ويبدأ الهيكل التنظيمي لها بالشعبة ثم المنطقة والمكاتب الإدارية بالمحافظات ثم مجلس الشورى المقام ويعلو هيكلها المرشد العام وأضاف أنه يتولى مسئولية قطاع التنظيم بوسط الدلتا- محافظتي الغربية والقليوبية- ويختص بالإشراف على المكاتب الإدارية بالقطاع وأقر بمشاركته في اعتصام رابعة العدوية اعتراضاً على ما وصفه بالانقلاب العسكري.

وأقر المتهم الخامس سعد عصمت الحسيني- بانضمامه لتلك الجماعة وأنه عضو بمكتب الإرشاد منذ عام ٢٠٠٨ وأسند إليه الإشراف على القسم السياسي بمكتب الإرشاد والمختص بكافة الأنشطة الدعوية للجماعة وإصدار القرارات في أمور إدارة التنظيم والعمل على تحقيق أهدافها وأن هذا القسم السياسي يتم اختيار أعضائه من خلال مجلس شورى الجماعة والذي يتكون من مجموعة من أعضاء التنظيم بالمحافظات ويختص بالتشاور حول تحقيق أهداف الجماعة ويقوم عليه المرشد العام وأضاف أن التنظيم يمتد نشاطه خارج البلاد فيما يقرب من تسعين دولة وأن مصدر تمويل تلك الجماعة من اشتراكات أعضائها وأضاف أنه شارك في اعتصام رابعة العدوية لرفضه ما وصفه بالانقلاب العسكري وأن المتهم الحادي عشر هو عضو بمجلس شورى الجماعة.

وأقر المتهم السابع صلاح الدين عبدالحليم سلطان باعتناقه أفكار جماعة الإخوان المسلمين وأقر بما أقر به سابقاه بشأن الهيكل التنظيمي للجماعة وكيفية إدارة شئونها وأنه شارك في اعتصام رابعة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣ حتى فضه في ٢٠١٣/٨/١٤ على إثر ما أسماه الانقلاب العسكري وأنه شارك في عدد من المسيرات الرافضة للانقلاب العسكري وحدثت خلالها اشتباكات بينهم والقوات المسلحة والشرطة.

وأقر المتهم الثاني عشر صلاح نعمان مبارك بلال أنه يرأس مركز السواعد لتدريب العمال وأن المهمات المضبوطة من أوقية للرأس وجهاز العرض المسرحي ومكبر الصوت خاصة بالمركز رئاسته.

أقر المتهم محمود البربري محمود أنه على إثر تلقيه دعوة للانضمام لتلك الجماعة خلال دراسته الجامعية بدأ في مزاولة النشاط الدعوي وانضم إليها سنة ٢٠٠٣ عقب مبايعته لمسئول الجماعة بالقاهرة وأنه باشر الأنشطة الدعوية بصفته عضواً في أسرة مسجد ناصر التابعة لشعبة مساكن حلوان التابعة لمنطقة وسط وجنوب القاهرة التابع لمكتب إرشاد الجماعة وأنه غضون عام ٢٠١٢ دعاه المتهم الخامس عشر مسئول مكتب وسط وجنوب القاهرة للعمل سكرتير للمكتب والذي يضم في عضويته كل من المتهمين الرابع عشر والسادس عشر وزاول عمله حتى ٢٠١٣/١/١ حتى توقف العمل الإداري بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وظل على الرغم من ذلك يتابع العمل مع رئيس المكتب وعضوية المشار إليهما وأضاف أن المكتب المشار إليه تابع لقطاع القاهرة الذي يشرف عليه المتهم الثالث وأن هذا المكتب مسئول عن ثمان مناطق (العباسية- حلوان- حدائق حلوان- السيدة زينب- المقطم- مصر القديمة- دار السلام- المعادي) وأنه اتفق مع رئيسه وعضوي المكتب على اللقاء بمنزله بمنطقة المعراج السفلي بالمعادي لمتابعة أحوال المصابين والمتوفيين من جماعة الإخوان ورصد أعدادهم بالتنسيق مع مسئولي المناطق وإخطار مسئولي القطاع بالقاهرة وكذلك تلقى التكليفات وإبلاغها لمسئولي المناطق مستخدمين أحد الهواتف المحمولة المضبوطة والخاصة بالمكتب عمله.

أقر المتهم الرابع عشر بتحقيقات النيابة العامة بانضمامه لجماعة الإخوان منذ عام ١٩٩٠ وتدرج في هيكلها التنظيمي حتى صار عضواً بمكتب إداري وسط وجنوب القاهرة عام ٢٠٠٥ الذي يترأسه المتهم الخامس عشر وبعضوية المتهمين الثالث عشر والسادس عشر وأضاف أنه كان يتردد على ميدان رابعة إبان اعتصام الإخوان به.

أقر المتهم السابع عشر بانضمامه للجماعة في عام ١٩٩٠ ومشاركته في كافة أنشطتها وأنه تردد على ميدان رابعة إبان فترة الاعتصام وآخر مرة كانت يوم فض الاعتصام.

أقر المتهم الثامن عشر بانضمامه للجماعة عام ١٩٩٧ وأن مكتب الإرشاد بها قد اختاره متحدثاً إعلامياً للجماعة وفي هذا الإطار جمعته لقاءات مع أعضاء مكتب الجماعة تلقى خلالها البيانات الصادرة عنه وإعادة صياغتها وإذاعتها ونشرها بالوسائل المختلفة وأنه توجه لميدان رابعة إبان الاعتصام وتم تكليفه بالتعامل مع وسائل الإعلام في ضوء البيانات التي تصدر عما سماه التحالف الوطني لدعم الشرعية وتم تكليفه بتكذيب ما

يروج عن الجماعة والتقى في ذات الإطار بالمتهم الرابع واستعان بالمتهم الحادي والعشرين لصياغة بعض التصريحات الصحفية.

أقر المتهم جهاد عصام الحداد بأنه عضو بالجماعة وشغل منصب المتحدث الإعلامي لتلك الجماعة بداية عام ٢٠١٣ بترشيح من المتهم الأول وأنه أسند إليه والمتهم الثامن عشر التعبير عن مواقف الجماعة واختص بالحديث مع كافة وسائل الإعلام العربية والأجنبية وترجمة المؤتمرات والبيانات التي تعقدها وتصدرها الجماعة وأقر بمشاركته في اعتصام رابعة العدوية طيلة فترة الاعتصام وتفاعله مع كافة وسائل الإعلام بحكم منصبه بالجماعة وخلال فترة الاعتصام أسست جماعة الإخوان وآخرين ما يسمى بالتحالف الوطني لدعم الشرعية لرفض ما وصفه بالانقلاب العسكري وأسند إليه التحدث إعلامياً بمحتوى ما يصدر عن ذلك التحالف من بيانات ومؤتمرات كانت تعقد بالمكتب الإعلامي بقاعة مسجد رابعة العدوية وكذلك ترجمة البيانات والمؤتمرات للغة الإنجليزية وأضاف أنه عقب فض الاعتصام في ٢٠١٣/٨/١٤ توجهه للإقامة بإحدى الوحدات السكنية حتى ضبطه في ٢٠١٣/٩/١٧ وأنه خلال مدة إقامته أجرى ثلاث مداخلات باللغة الإنجليزية أولها مع قناة أمريكية وأخرى مع جريدة إسبانية والثالثة كانت في صورة تقرير خاص بصحيفة نيويورك تايمز تناول فيها الوضع السياسي بمصر وموقف جماعة الإخوان منه.

أقر المتهم محمد صلاح الدين سلطان بتردده على اعتصام رابعة العدوية حيث تولى التعامل مع الصحفيين الأجانب المترددين عليه.

أقر المتهم سامحي مصطفى أحمد بانتمائه فكرياً لجماعة الإخوان وأنه عمل بدويلة قطر خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١٠ وفي نهاية هذا العام أنشأ شبكة إخبارية على موقع "فيس– بوك" عبارة بمعاونة بعض أصدقائه أطلق عليها اسم شبكة (رصد الإخبارية) وأنه يشغل منصب المدير التنفيذي لها ويختص بمتابعة العمل بها وأنه تم ضبطه بمسكن سابقه بمقر شبكة رصد.

أقر المتهم محمد محمد مصطفى العادلي بأنه تواجد باعتصام الإخوان برابعة العدوية كمراسل لقناة أمجاد الفضائية منذ يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ وعقب إغلاقها بالنسبة لإدارة الأخبار عمل بقناة الجزيرة مباشر مصر في ٢٠١٣/٧/٣ وفي هذا الإطار بث أخباراً لها منها (طائرة تقنص مصوراً– وأخرى عن أعداد من لقوا حتفهم من المعتصمين برابعة واصفاً إياهم بالشهداء واصفاً عملية الفض بأنها إبادة وأن الأمر كارثي).

ولما كان ذلك كذلك وكانت المحكمة قد وقفت على الأدلة القولية كدليل في إطار سلطتها التقديرية إزاء الشهادة المطروحة عليها كي تنزلها المنزلة التي تستحقها وتقدرها التقدير الواجب إزاءها.

فإن المحكمة تستعرض أيضاً الأدلة الفنية الآتية-:

١- ما ثبت للنيابة العامة من الإطلاع على محتوى الاسطوانة المدمجة المقدمة من شاهد الإثبات الأول من مقاطع فيديو يحتوي أحدها خبراً على قناة الجزيرة انترناشيونال عنوانه باللغة الإنجليزية معناه (مصر في حالة اضطراب) رافقته صورة لأحد الأشخاص مدعياً الإصابة وملابسه ملوثة بالدماء بينما يحاول أحدهم علاجه وبكشف ملابسه تبين عدم وجود إصابات به- وتضمن مقطع آخر من برنامج يتناول بالشرح والتحليل تضمن خلاله بث قناة الجزيرة لخبر كاذب مؤداه إطلاق الأمن لقنابل الغاز على المتواجدين بمسجد الفتح بينما قام أحدهم باستخدام مطفاة حريق للإيحاء بتصاعد الأدخنة الكثيفة داخل المسجد- ونسخة أخرى من صفحات إلكترونية تتضمن مقاطع فيديو نشرت على صفحة شبكة رصد ونافذة مصر على موقع "يوتيوب" ثبت من مشاهدتها بواسطة النيابة العامة أنها تتضمن أخباراً مفادها أن المخابرات تقود مؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس- ومروحية للقوات المسلحة تحمي مسلحين يحملون أعلام القاعدة اعتدوا على عناصر لجماعة الإخوان- وأن قوات الأمن أطلقت قنابل الغاز على المتواجدين بمسجد الفتح- وأن من اعتلوا مئذنة هذا المسجد تابعون لقوات الأمن- وأن قوات الجيش استخدمت مجنداً ليدعي أنه مسلح مقبوض عليه- وأن الشرطة قتلت لاعباً بالمنتخب المصري وتبين أن جميع هذه المقاطع مذاعة على كافة هذه الصفحات بشكل مستمر ومتاحة للكافة بدون تمييز.

٢- ثبت من إطلاع النيابة العامة على الأوراق المقدمة من شاهد الإثبات الأول أنها بها صوراً من صفحات إلكترونية خاصة بجماعة الإخوان- تتضمن أحدها خبراً بشأن محاصرة الوزارات من قبل من سُمُّوا (ثوار الشرعية) ومشهد آخر لتصريحات المتهم الثاني يصف فيها أحداث يونيو بأنها (انقلاب عسكري قربت نهايته) ويسهب في التحريض ضد مؤسسات الدولة سيما الرئاسة- مجلس الوزراء- القوات المسلحة- الشرطة. وخبر ثالث معنون (بيان رابطة علماء فلسطين حول المجازر التي ترتكب بحق العلماء والمصريين) وقد تضمن الخبر قيام القوات المسلحة والشرطة بقتل العلماء والنساء والأطفال حال فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وتحريض أفراد القوات المسلحة على عصيان أوامر قياداتهم.

٣- ما ثبت من المضبوطات الموجودة بالمركز الإعلامي المسمى "شركة ثري دي للإنتاج الإعلامي" بالعقار ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية والتي ثبت أنها وحدة سكينة بها عدد من الأوراق والمطبوعات التنظيمية وعدد من وحدات المعالجة المركزية والأقراص الصلبة وكاميرات الفيديو والتصوير والاسطوانات المدمجة وشرائط الفيديو وأجهزة ضابط للصوت وأجهزة بث وعدد من أجهزة الانترنت اللاسلكية والتوصيلات الكهربائية- وقد أثبتت النيابة العامة نوعية المضبوطات من خلال معاينتها لمكان الضبط.

٤- ضبطت النيابة العامة خلال معاينتها للمقرات التنظيمية الكائنة بالعقار ٢٠ أ ش الملك الصالح- منيل الروضة- محافظة القاهرة العديد من النشرات الإعلامية الخاصة بجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وجريدته وكذا كلمات وحوارات للمرشد العام لتلك الجماعة وملزمة ورقية تشرح كيفية احتلال المباني الحكومية والسيطرة عليها ومواجهة قوات الشرطة بالعنف.

٥- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الخاصة بأعضاء التنظيم الإخواني الكائنة ٧٠٤- الدور الأرضي- المعراج السفلي- المعادي بالقاهرة والمملوكة للمتهم محمود البربري محمود تبين أنها تحوي أوراقاً خطية لبيان التحركات بعدد من الشوارع والميادين ومطبوع لقسم التربية "حوار خيرت الشاطر" تضمن مقترحات للاستعداد للمستقبل بينها عمل تشكيلات وكيانات- مثل صناع الحياة- حركة ٦ أبريل- الالتراس. وآخر بعنوان أسلحة حرب اللاعنف منها المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات الدولة وتعطيل أعمالها واحتلال المكاتب وإنشاء حكومات موازية- وكذلك مطبوع بعنوان (السيناريو) تضمن الاحتشاد ثلاثة أيام متتالية وخطة التنظيم لها باليوم الأول انتشار المعتصمين في الأماكن المحددة ومناشدة كافة الأطراف بتدارك الموقف واليوم الثاني أحداث تمويه لإرهاق أجهزة الأمن مثل حصار السفارات ومؤسسات أخرى- اشتباكات محددة في عدة أماكن- واليوم الثالث القبض على البلطجية وموردیهم وعصيان مدني إجباري والقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع واقتحام المحكمة الدستورية وحصار الاتحادية وتعطيل وسائل الإعلام والتحفظ على إعلاميين ويتضمن المطبوع عنواناً فرعياً (متطلبات) من عدة نقاط بينها إعداد قوة تنفيذية- تحت مسمى قوات الدفاع الشعبي- للقيام بمهام القبض عن من أسماهم رموز الانقلاب- ورموز الفساد- وتجهيز مقر التحفظ عليهم وتشكيل محكمة ثورية وتحديد أسماء القضاة من الآن وإعداد قوائم بأسماء (البلطجية- القضاة- وكلاء النيابة المتورطين والقيادات الأمنية في المحافظات) وبث موحد على كافة القنوات والإذاعات الرسمية بالدولة والتواصل وتفعيل دور القبائل العربية في الحسم.

٦- ما ثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات المقر التنظيمي الكائن ٣٨- الشطر السابع- زهراء المعادي المملوك للمتهم السابع محل ضبط المتهمين من الرابع والأربعين حتى السابع والأربعين والمتضمن مدونة بعنوان (الخطوات التصعيدية للقضاء على الانقلاب) تضمنت كسر شوكة الداخلية سعياً لانهيار النظام بالكامل عن طريق محاصرة أقسام الشرطة والأماكن الحيوية والعصيان المدني كما تضمنت مدونة أخرى بعنوان (إحدى خطوات التصعيد السلمي) وجاء مضمونها دعوة للإضراب العام وذلك بعمل الاحتجاجات على الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات وغلق الطريق أمام القرى والمراكز بغرض إصابة الدولة بالشلل التام من الإسكندرية وحتى أسوان وورقة صادرة عن شبكة رصد الإعلامية تتضمن تفويضاً منها للمتهم الخامس والأربعين باستلام حسابات شهري مارس وإبريل لدى شركة "تي إيه تليكوم" وورقات تضمنت بنوداً للرد على ما أوردته من إزماع فض الاعتصامات الناهضة لعزل الرئيس السابق تقوم على تحريض الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة للزحف إلى ميدان التحرير بالقاهرة واحتلاله وتحريض الناس على مخالفة قواعد الضبط واختراق ما يقابلهم من حواجز للجيش عنوة كما تضمنت الأوراق تحريضاً لجنود وضباط الجيش والشرطة على الإضراب وعدم طاعة رؤسائهم والتقاعس في أداء واجبهم وإغرائهم بمزايا يحصلون عليها من تخفيض مدة الخدمة العسكرية للمجندين والتلويح للضباط بترقيات استثنائية طمعاً في الانقلاب على القائمين على السلطة وإعادة الرئيس المعزول كما نصت المضبوطات قصاصة ورقية من إحدى النتائج دون على ظهرها اقتراح بتنظيم مسيرة لا تقل عن مائة ألف شخص لإستاد القاهرة وعمل يوم رياضي بين معتصمي النهضة ورابعة وإذاعة ذلك عالمياً بالتنسيق مع من أسموهم "رياضيون ضد الانقلاب."

٧- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات العقار ٢٩ ش الأخشيد بالروضة أنها تتضمن مطبوعات تتعلق بقرارات اجتماع مجلس شورى الجماعة وأشير فيها لاقتراحات وتكليفات للمتهمين الثاني والخامس وآخرين وتضمن علاقة الجماعة بحزب الحرية والعدالة وسيطرة الأولى على الحزب وكذلك مطبوع آخر بشأن إستراتيجية عمل خلال إبريل سنة ٢٠١١ حتى يناير سنة ٢٠١٢ تتضمن كيفية إيجاد قنوات اتصال ببعض الجهات الأجنبية منها الكونجرس والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والتواصل مع الفاتيكان وكذلك تقرير عن خطوات إطلاق قناة مصر ٢٥ بمعرفة لجنة يرأسها المتهم الثالث وآخرين بينهم المتهم الثاني والثلاثين.

٨- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات إدارة اللجنة الإعلامية المركزية بالعقار ٢ أ ش الملك الصالح- المنيل أنها تتضمن محررات تتعلق باجتماعات مكتب إرشاد الجماعة وأخرى خاصة بحزب الحرية

والعدالة وتبعيته للجماعة كما تضمنت مطبوعاً بشأن إصلاح الهيئات القضائية وآخر يتضمن إعادة هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الأمن الوطني.

٩- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقر الإعلامي بالعقار ١٥ ش أبوداود الظاهري- مدينة نصر القاهرة أنها تتضمن ورقة تدعو للحشد يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ إلى اعتصام رابعة العدوية للمناداة بالدفاع عن الشريعة وتطبيق أحكامها واحتوت على عبارات تحريضية لإثارة الفتنة الطائفية وأوراق تنظيمية ثابت بإحداها كيفية الدعوة للانضمام للجماعة واختيار أعضائها وتخير الأنصار وإعداد الجنود ثم مرحلة التنفيذ وأهدافها وكذلك بيان بكشف أبرز الشخصيات بالجماعة وأخرى معنونة بإدارة الوحدة مشار بها إلى فروعها ووضع إستراتيجية العمل وأداء المهام المضبوطة.

١٠- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقرر التنظيمي الكائن بالعقار ١٠ ش بن الجراح كليوباترا- سيدي جابر- الإسكندرية أنها تتضمن محررات اتحاد العاملين بالمقر أسماءاً حركية- وملزمة بعنوان (حملة ٦/٣٠) تضمنت إعداد خطة إعلامية لمهاجمة تظاهرات ٢٠١٣/٦/٣٠ وبث شائعات سلبية حولها واستخدام الترهيب والخطاب الطائفي ومستندات لحملة إعلامية باسم (حرامية وكدابين) لبعض الشخصيات العامة- الإعلاميين لتشويه صورتهم أمام الرأي العام وحملة باسم (فاسدون) تتناول بعض الشخصيات العامة والسياسية تقوم على نشر أخبار بشأنهم لتشويه صورتهم أمام الرأي العام.

١١- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات المقر الإعلامي الكائن بالعقار ٩ ش رستم جاردن سيتي المملوك للمتهم الثامن والعشرين أنها تتضمن محرراً بعنوان (الإستراتيجية الإعلامية) وتتناول الإلحاح وتكرار المعلومات حتى تصبح حقيقة مسلماً بها ويصعب نفيها فيما بعد وتقديم الآخر على أنه هدمي وفوضوي والتواجد في كل وسائل الإعلام ومحاولة إقصاء الجانب الآخر والنفي السريع لكل ما يمكن أن يتسرب من حقائق لا يمكن إظهارها وتم ضبط محرر آخر يتناول أداء وتوجه بعض القضاة وكشوف بأسماء أشخاص يزعم أن لهم الحق في التعيين بالقضاء ولم يعينوا وأسماء بعض القضاة تم تعيينهم دون أحقية.

١٢- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات مقر (مركز السواعد لتدريب العمال) بالعقار ٢٥ ش سكة راتب- الدرب الأحمر والخاص بالمتهمين الحادي عشر والثاني عشر تضمنت مطبوعاً بعنوان (استعادة الثورة- سيناريو إفشال الانقلاب) عبارة عن مخطط يتضمن التحريض ضد القوات المسلحة والقائمين على إدارة شئون البلاد لإثارة الرأي العام وكذا ملزمة تتناول شرحاً للمعسكر السنوي لقسم العمال لجماعة الإخوان خلال

المدة من ٢٠١٣/٤/١١ حتى ٢٠١٣/٤/١٣ منسوباً صدوره لمركز السواعد ومحرر يتضمن تقييم ائتماني لبعض العاملين ببريد بني سويف.

١٣- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الفرعية بالعقار ٣٥٢ حي الياسمين- المجاورة الثامنة- التجمع الأول محل ضبط المتهمين الخمسين والحادي والخمسين أنها لمطبوع (ليه كده) بها مجموعة من التساؤلات عن أسباب ما وصفوه بالانقلاب العسكري بدعوى صيرورة مصر دولة علمانية ومحو هويتها الإسلامية وأن نجاح ما وصف بالانقلاب كان بالقتل وكذلك عبارات تحريضية ضد القضاء والشرطة والكنيسة ثم وضع حلول لما يسمى بالانقلاب وهي معرفة الحقيقة بكون ذلك البلد إسلامية مدنية وليس علمانية عسكرية وضرورة عودة الرئيس والدستور ومجلس الشورى وبناء بلد وجيش يحميها في مواجهة الأعداء.

١٤- ثبت من إطلاع النيابة العامة على المضبوطات الخاصة بالمتهم السادس تضمنها كروت شخصية مطبوعة مدون عليها عبارات الإخوان المسلمون واسم المتهم وأسفلها المستشار الإعلامي للمرشد العام وبعض المطبوعات التنظيمية لتلك الجماعة.

١٥- ثبت من تفريغ الهاتف الذي أقر المتهم الثامن عشر باستخدامه وجود عديد من المحادثات الهاتفية تمت بين المتهم سالف الذكر وآخرين منها (محادثات على برنامج الواتس آب مع شخص عرف نفسه بأبوالوقاد أنه يعمل بالأمانة العامة لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا وأبدى رغبته في التواصل مع المتهم لمعرفة نوع الدعم المنتظر منه وترتيب الأولويات ووجهة المتهم للاتصال بمن دعاه وليد الحداد- والذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة وأرسل سالف الذكر رسائل للمتهم في وقت لاحق كان نص إحداها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية الألمانية اليوم ١٤,٣٠) تلتها أخرى نصها (برلين) وثالثة نصها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية النمساوية اليوم فيينيا ١٤,٣٠)- ومحادثات مع صاحب حساب باسم الدكتور ياسر محفوظ- أخ بفرلي هيلز والذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين- وتضمنت المحادثة رسائل من المركز وأولاهما فحواها رؤية لإنهاء ما أسماه كاتبها بالانقلاب العسكري جاء من بين ما دون بها عمل مؤتمر صحفي برابعة العدوية ودعوة وسائل الإعلام العالمية لحضوره لعرض رؤية التحالف الوطني وعمل توكيلات من أهالي من وصفهم بالشهداء والمصابين والمصريين المقيمين بالعواصم الأوروبية الكبرى لرفع دعاوي لمحاكمة من أسماهم رؤساء الانقلاب بتهم جرائم ضد الإنسانية وتحركات النقابات المهنية بمراسلة الهيئات الدولية المرتبطة بها لتجميد عضوية مصر فيها وأيضاً عمل فيلم

تسجيلي عن الحياة داخل اعتصام رابعة وتضمينه ترجمة احترافية وشهادات لمستقلين وأجانب وصحفيين مشيراً إلى عمل ذلك بواسطة قناة الجزيرة وفي رسالة أخرى اقترح اعتصام المحافظات بكافة قوتها بالقاهرة ومحادثة من رقم هاتفي يحمل الرمز الكودي للمملكة العربية السعودية تضمنت اقتراحاً بإعطاء مهلة للرجوع عما حدث. وتحريض الأفراد والضباط على عصيان أوامر من وصفهم بالطغاة بعد تلك المهلة وتبين بالمحادثة استفسار المتهم من محدثه عن مقترحه وشكره عليه. ومحادثات جرت بين المتهم وصاحب حساب باسم توكل كرمان حثها خلالها المتهم على الحضور إلى مصر والمشاركة بفعاليات الجماعة وقرر المتهم بحصوله على رقم هاتفها من مراسل بقناة الجزيرة.

١٦- ثبت من إطلاع النيابة العامة على محتوى هاتف المتهم السادس والأربعين إرساله رسائل لأرقام مختلفة منها أرقام دولية منها رسالة بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ يعلمهم فيها بتواجد كل من "البلتاجي" و"صلاح سلطان" إلى حواره وتضمنت رسائل أخرى أخباراً منها أن طائرة تقنص مصوراً وأخرى عن أعداد من لقوا حتفهم من المتجمهرين برابعة العدوية واصفاً إياهم بالشهداء واصفاً عملية فض الاعتصام بأنها عملية إبادة وأن الأمر كارثي على حد تعبير الرسالة.

١٧- ثبت بتقرير الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أن الجهاز المضبوط حوزة المتهمين الثامن والثامن والأربعين والتاسع والأربعين هو جهاز يعمل بواسطة شبكة الأقمار الصناعية (الثريا) وأنه لم يتم بيعه بواسطة الشركة المرخص لها بتقديم هذه النوعية من الخدمات داخل جمهورية مصر العربية.

١٨- ثبت بتقرير نفس الجهاز أن الأجهزة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن بالعقار ١٠ ش بن الجراح- كليوباترا- الإسكندرية المسئول عنه المتهمون من الحادي والأربعين حتى الثالث والأربعين منها مكبر لاسلكي وأجهزة استقبال وإرسال ميكرفون لاسلكي وجهاز راوتر لاسلكي ماركة Repotec وجميعها من أجهزة الاتصالات غير المعتمدة فنياً من قبل الجهاز وغير مصرح بتداولها داخل جمهورية مصر العربية.

وحيث إنه ثبت بتقارير مصلحة الأدلة الجنائية ما يلي-:

١- بفحص الحاسب الآلي (Lenovo) المضبوط حوزة المتهم السابع عشر تبين أنه يحتوي على صور لفض اعتصام رابعة العدوية والنهضة ولافتة مكتوب عليها "حازمون في مهمة ثورية- مرسي رئيساً" وملف نص خبر عن قطع الانترنت في مصر للتعتيم عما يحدث في الميادين من انتهاكات وطريقة تفادي قطع الانترنت بينما احتوى حاسوب آخر (HP) على ملف نصي بعنوان أسماء وأرقام تليفونات الجماعة الإسلامية وصورة

لفتاة مكتوب عليها الشهيدة (أسماء محمد البلتاجي) استشهدت أثناء فض اعتصام رابعة وصورة لشخص متوفي وعليه آثار الدماء– وقد أقر المتهم أن الحواسيب خاصة بأنجال شقيقته وأن الشريحة المودعة بالهاتف المحمول المضبوط حوزته حفظت عليها رسالة نصها (صلاة الظهر اليوم بمسجد آل رشدان هام جداً.. حشد) وأقر المتهم بأنه مستخدم الشريحة.

٢– بفحص الحواسب الآلية والأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم تبين أنها تحوي ملفات نصية عن الترددات المتوفرة للبث عبر الأقمار الصناعية وخطابات لقناة الأقصى الفضائية بغزة وكشف حسابها وأرقامها وكذا ملفات فيديو مظاهرات جماعة الإخوان بمناطق رابعة ومسجد الفتح وملفات خاصة بمركز القاهرة للإعلام.

٣– بفحص الأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٩ ش الأخشيد الروضة تبين أنها تحوي ملفات نصية لدورات احتراف الانترنت والشبكات وأرقام هواتف الصحف الدولية وعناوين بريد إلكتروني لبعض القنوات الفضائية والكتاب والصحفيين وأخرى عن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وأخرى تنظيمية وعن تاريخ الجماعة.

٤– بفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بزهراء المعادي محل ضبط المتهمين الرابع والأربعين حتى السابع والأربعين تبين احتواء جهاز الحاسب الآلي ماركة لينوفو على ملفات فيديو لحظة فض اعتصام رابعة وأخرى لأشخاص بذات الاعتصام تقوم برشق قوات الأمن بالحجارة أثناء الفض وكذلك ملفات فيديو من المستشفى الميداني بالاعتصام ويظهر بعض الجثث وكذلك صور وملفات فيديو من داخل اعتصام رابعة ومظاهرات لجماعة الإخوان وقد تبين احتواء هاتف محمول ماركة سامسونج– أقر المتهم السادس والأربعون– باستخدامه على ملفات صور لمحمد بديع وعدد من أعضاء جماعة الإخوان ومظاهرات– وتبين وجود بعض الرسائل المرسلة من ذات الهاتف نص بعضها (البلتاجي وصلاح سلطان جواري) و(الطائرة تقنص مصور البث) و(٢٠٠ شهيد وآلاف الجرحى هكذا صرح مسئول المشفى هجوم اقترب من المستشفى الميداني وإلقاء قنابل غاز مكثف عليها) و(الأمر كارثي المعتصمون يقتلون ويرفضون الانسحاب) وقد تبين أن تلك الرسالة مرسلة إلى رقم الهاتف يحمل في بدايته الرمز الكودي ٩٧٤+ ونصها (أنا الآن في رابعة– القوات تقترب من المستشفى الميداني إنها عملية إبادة) ومرسلة لذات الرقم برمزه الكودي ونصها (محمد العادلي من الجزيرة برجاء الرد ضروري).

٥- بفحص الأقراص الصلبة المضبوطة حوزة المتهم الثامن والعشرين/ يوسف طلعت بالمقر الكائن ٩ ش رستم- القاهرة تبين أنها تحوي جداول بأسماء وعناوين ومكان القتل- أو الإصابة والتاريخ لما أسماه شهداء الإخوان بميدان رابعة العدوية وبعض الصور والعناوين من شبكة (انترنت) عن تاريخ جماعة الإخوان- من أمام مشرحة زينهم حيث لا يوجد مكان لوضع جثث الشهداء- صور مباشرة من مسجد الإيمان لتوافد جثث مجزرة رابعة العدوية والمسجد ممتلئ عن آخره وصور لبعض الجثث وملفات نصية خاصة بشركة (مزيد) وكذلك ملف فيديو من قناة القدس حول فض اعتصام رابعة خلال ثمان وأربعين ساعة من خلال سلطات الانقلاب ومداخلة هاتفية من الإخواني الدكتور يوسف طلعت إلى جماعة الإخوان ورسم بياني حول الحملات الإعلانية على عدة قنوات فضائية وملفات فيديو ميدان رابعة وملفات نصية منها (كيف نصنع مذبحة- الشكل العام للحملة الإعلانية- النظرية الأمريكية في دراسات الجمهور- الحقوق والحريات بعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب العسكري) وبفحص المضبوطات مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن حزب الحرية والعدالة وحوارات إعلامية مع شخصيات إخوانية حول وضع جماعة الإخوان وبفحص الكاميرا المضبوطة مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن سيارات محترقة بالشوارع واعتصام النهضة.

٦- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي بشارع سكة راتب بالدرب الأحمر- مركز السواعد- محل ضبط المتهمين الحادي عشر والثاني عشر تبين احتواء الاسطوانات المدمجة على أناشيد حماسية وصور ولافتات إعلانية لدورات تدريبية تحت رعاية المتهم سعد الحسيني وملفات فيديو من خلال قناة السواعد وحوارات مع نواب وقيادات العمال من بينهم صلاح نعمان.

٧- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي- غرفة العمليات- الكائنة بمنطقة المعراج السفلي محل ضبط المتهمين من الثالث عشر حتى السادس عشر تبين أن الحاسب الآلي المحمول ماركة -Dell -والذي أقر المتهم الثالث عشر بأنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم بمعرفته وأعضاء المكتب المتهمين من الرابع عشر حتى السادس عشر يتضمن أغانٍ مصورة وسمعية وحماسية وجهادية وأخرى عن حركة حماس وملفات لصور من بعض الملفات الخاصة بجهاز مباحث أمن الدولة بالجيزة وملفات فيديو عن شرح أركان البيعة من إنتاج (إخوان أون لاين) ولقاءات مصورة مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين وصور لمعبر رفح وأن الهاتف المحمول ماركة -نوكيا- أقر الثالث عشر أنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم والشريحة المودعة به بمعرفته وأعضاء المكتب- من الرابع عشر وحتى السادس عشر- يتضمن عدداً كبيراً من الرسائل النصية الصادرة منه والواردة إليه تبين من مضمونها تلقي إخطارات

من مسئولي المناطق بما يستجد من أحداث أولاً بأول كتحركات الشرطة والقوات المسلحة وخط سير التظاهرات وأعداد المصابين والقتلى وبعض الاقتراحات لكيفية مواجهة الشرطة ودعوات تنظيم مسيرات وتظاهرات وإصدار تكليفات جماعية لهم في ضوء ما يرد من معلومات بكيفية التصرف حيالها وإخطارهم بأماكن ومواقيت المسيرات.

٨- بفحص مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن بفندق سونستا محل ضبط المتهمين الثامن والثامن والأربعين والتاسع والأربعين تبين احتواء وحدتي التخزين ماركة (استقبال) أقر المتهم الثامن بملكيتهما على ملفات فيديو للافتات باعتصام رابعة لمن أسموهم شهداء مجزرة الحرس الجمهوري- وصور لمنصة اعتصام رابعة ومستشفى رابعة الميداني والنهضة وفيديو مسجل من قناة الجزيرة يتناول تقريراً عن المظاهرات وملفات صوتية ضد ما أسموه (الانقلاب) وخواطر (في وجه من ترفع سلاحك) كما تبين احتواء بطاقة الذاكرة محل الهاتف المحمول ماركة (سامسونج)- أقر المتهم أحمد جمعه بملكيته للهاتف- بعض الملفات النصية ومنها (أمن المطارد لإسماعيل هنيه وموسى أبو مرزوق) و (بارود القسام) و (حرب العصابات- التاريخ السري لجماعة الإخوان- فن الحرب- بعض الصور لاعتصام رابعة ومصابين وملف فيديو من المستشفى الميداني وعلاج المصابين) كما تبين احتواء هاتف ماركة (آي فون) أقر المتهم الثامن بملكيته على صور للمتهم من داخل ميدان رابعة ممسكاً بقناع كما تبين أنه يحتوي على محادثات نصية على برنامج (واتس- آب) تدلل على تواجده باعتصام رابعة لمدة أربعة وأربعين يوماً كما ثبت بإحدى المحادثات بين المتهم وشخص يدعى (بلال علام) عبارة نصها (مش هزار لو فيه دكر مع السيسي يقول أنا مع السيسي ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة) ومحادثة أخرى نصها (الثورة الإسلامية قادمة) كما ثبت أن القناع المضبوط يستخدم للوقاية من الغازات السامة والمسيلة للدموع وتباع ضمن مستلزمات الأمن الصناعي كما ثبت من الإطلاع على الملفات النصية المرفقة بالتقرير- محل بطاقة ذاكرة الهاتف المحمول المملوك للمتهم التاسع والأربعين أنها تتضمن مطبوعاً بعنوان (تمهيد) ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وأولها "الرصد" وهو تتبع حركة العدو المستهدف وتسجيل حركته بدقة وجمع ما أمكن من معلومات عنه والصفات التي يجب أن تتوافر في الراصد والمرحلة الثانية "التخطيط" وهو مناقشة الزمان والمكان والأدوات والإجراءات وصور وأشكال الهجمات النارية ومنها الرمي من موقع ثابت نحو هدف متحرك أو ثابت ومطبوع آخر معنون (بارود القسام) وتناول حركة المقاومة الفلسطينية حماس ومطبوع ثالث بعنوان (أمن المطارد).

٩- بفحص مطبوعات غرفة العمليات الفرعية الكائنة التجمع الأول- القاهرة الجديدة- محل ضبط المتهمين الخمسين والحادي والخمسين أن الهاتف المحمول ماركة سامسونج-GT ١٩٥٠٥ يتضمن مقاطع فيديو وصوراً

لمظاهرات الإخوان واعتصام رابعة– وأن الهاتف المحمول ماركة آي فون– أقر المتهم الحادي والخمسين بملكيته يحوي مجموعة من الرسائل المتبادلة بينه وآخرين مثل من يدعى حافظ جبريل مستخدم الخط ٠١٠٠١٦٦٥٥٤٩– تضمنت شكر أحدهما للآخر على حضور المرشد وتيسير الالتحاق باللجنة الإعلامية وتحديد مقابلة المدعو/ توفيق الواعي عن الشرف الرباني وأشار بأن عددهم عشرون أخاً والتأكيد على صلاة الجمعة برابعة العدوية ومجموعة رسائل نصية متبادلة فيما بينه ومن يسمى (A–Gaaffar) صاحب الرقم ٠١٠٢٢٢١٣٣٤٠ تفيد بالتواجد في المقر بناء على طلب حضور ممثل عن كل أسرة وطلب كل الإخوة لأداء صلاة العصر بمكتب الإرشاد بالمقطم ورسالة معنونة– هام للغاية– ثبت بمتنها (السبت ٣/٣٠ إن شاء الله بعد العشاء مباشرة لقاء بالدكتور حسام أبوبكر عضو مكتب الإرشاد مستدل قطاع القاهرة حول الأوضاع الحالية ويرجى تحضير الأسئلة والاستفسارات ليقوم سالف الذكر بالرد عليها– الحضور لأعضاء الإخوان فقط ٤٢٥ل) ورسالة أخرى نصها (غداً الجمعة إن شاء الله التجمع في موقف التجنيد من الساعة ١٠,٣٠ص حتى الساعة ١١ص للتحرك مجموعات إلى دار القضاء العالي– ممنوع الذهاب فرادي وعلى المتأخر الانتظار حتى تبلغه مجموعة أخرى يأتي معها) وأخرى بشأن التجمع أمام مسجد السلام للاحتشاد عند مدخل ٢٦ يوليو شمال– ويمنع الجلباب وتحديد موعد لقاء في منزل من يدعى أحمد قاسم ثم رسالة نصها (مكان الكتيبة ١٣٥ح الدور الأخير عند من يدعى د. عبدالماجد وأعقبها تأكيد على أن الموعد ٦,١٥ وعدم الإفصاح عن مكان اللقاء لأي شخص لأنه خاص بالإخوان فقط دون المحيين والمؤيدين) ورسالة أخرى تضمنت عقد لقاء هام للحزب في فيلا كائنة بشارع الجيش وعلى من يستطيع التوجه فوراً ورسالة تذكير بموعد دورة الاتصال الساعة ٧ بمقر الحزب وكذا طلب حضور الأخوة عند المهندس عبدالله عوده بخصوص ترتيبات ليوم الجمعة ورسائل مفادها الذهاب الجماعي وليس الفردي والتأكيد على موعد بأداء صلاة العصر بمسجد السلام عند تقاطع النصر مع يوسف عباس عند البنزينة ورسالة بعنوان "هام جداً) متنها (ممنوع الأعذار صلاة العصر في مسجد خاتم المرسلين رجالاً ونساءاً وأطفالاً– إحشد قدر المستطاع– إصبروا وصابروا ورابطوا فإنما النصر صبر ساعة– بعد صلاة العصر مسيرة حاشدة من خاتم المرسلين لجامعة القاهرة). ومجموعة رسائل نصية بين المتهم وآخر يدعى "Ashosha"مستخدم الخط ٠١٠٦٩٩٩٢٦٦٢ ثبت بإحداها (هناك فكرة مقالة في حالة المواجهات أن يكون معنا جراكن زيت دلفاك أو أي نوع من بتوع السيارات النقل وتفرغه بيننا وبين المهاجمين لحجبهم أو تحجيمهم) وكذا رسالة بخصوص أن المعارضة نصبت خياماً عند قصر القبة واقتراح بشأن السبق للتواجد بذلك المكان ورسائل أخرى بين المتهم ومستخدم الخط ٠١١٥٠٨٨٥٥٧٧ منها ضرورة تكذيب الخبر المنسوب للأستاذ عبر

شبكة رصد ويدعو فيه لفض الاعتصام وإشارة إلى وجود عدد من إخوة الأقاليم داخل مسجد الإيمان وعدد من الجثث والمحامون يخشون بطش الأمن بهم- يرجى التنبيه على مسئولي المحافظات بسرعة التحرك ورسالة أخرى نصها (اقتراح مقبرة جماعية موجودة لجثث ورفات من أسموهم شهداء رابعة- التواصل مع مصطفى عطية المحامي). ومجموعة من الرسائل النصية بين المتهم وآخر يسمى Dr M-Wahdan مستخدم هاتفين رقمي ٠١٠٠٥٤٣١٢٨٣، ٠١٠٢٢٢٦٨٢٧٥- بشأن لقاء جمع بينهما بناء على تكليف من المرشد بشأن مؤسسة ويستفسر عن سبب الهجوم عليه وعلى القسم رغم أن المرشد هو المسئول عنه والمؤسسة وقد قرأ الكتب التي تدرس وطلب الاستفسار من الأخير عن رأيه في المؤسسة وبيان عما إذا كان يتوافق مع التقرير الذي سطره المتهم أم العكس وأضاف الراسل بأن المرشد طلب منه لقاء المتهم للتفاهم بعد أن لمس المرشد أثرها الإيجابي وحوى الهاتف مجموعة من الرسائل بين المتهم والمدعو "Alex Mgbrahim" /مستخدم الهاتف رقم ٠١٢٢٢١٣٢٦٩٦ بشأن تأكيد من أحد قيادات المنطقة العسكرية الشمالية- بشكل شخصي- أن بيان القوات المسلحة فيه حل الشورى وتجميد العمل بالدستور وإقامة جبرية للقيادات وعند النزول للشارع أحكام عرفية- وليد الكحكي عضو الشورى وأن المتهم أحمد جمعه يطلب دراسة تمويل الاعتداء على المعتصمين بجامعة القاهرة ووصول أكثر من ٢٠٠ سيارة جيب من القوات المسلحة وخلفهم سيارات مدنية كثيرة في اتجاه رابعة وكذلك رسالة بين المتهم ومستخدم الخط رقم ٠١٠٦٢٧٨٧٠٩١ بشأن موعد جامعة المنصورة مع طلاب الإخوان المسئولين تحت عنوان (تحديات الرحلة الحالية) وجود أيضاً رسالة من المتهم ومستخدم الخط رقم ٠١١١٤٤٤٧٦٤ نصها (عاوز المظاهرات في كل مكان ياريت وواحدة تروح تؤمن مجلس الوزراء.(

١٠- بفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم الثامن عشر تبين وجود تعليقات عليه على حساب المتهم في شبكة (فيس بوك) تضمنت رصداً لتحركات قوات الجيش والشرطة وتبين من أحد الملفات المخزنة على ذات الهاتف أنها لجدول فحواه (شعبة رابعة) (توزيع مقترح: مجموعات ومسئولي المؤيد ٢٠١٣/٥) تضمن ثلاثة أعمدة الأول (منتظر التصعيد والثاني إعداد وتأهيل والثالث علاج) وتضمنت كل منها مجموعة من الأسماء وأعقب الجدول عبارات منها (طلب معلومات وتقييم وحسام قاسم وأحمد عارف).

١١- بفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم أحمد أبوبركه تبين وجود رسائل مرسلة إليه منها رسالة مؤرخة ٢٠١٣/٨/١٤ نصها (الجيش والشرطة تجمع الجثث وتحرقها ووضع الأسلحة داخل الخيام وتصويرها بالكاميرات للفضائيات حتى يبرروا فعلتهم.. أذيعوا وانشروا) وأخرى بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٥ تحثه على رفع دعاوي قضائية ضد القائمين على البلاد بدعوى ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

١٢- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار رقم ١٠ ش بن الجراح كليوباترا- سيدي جابر- إسكندرية تبين أنها مجموعة أسلاك خاصة بتشغيل الأقراص الصلبة والتوصيل بالانترنت ومجموعة أخرى خاصة بتوصيل الصوت والصورة.

١٣- بفحص الحاسب الآلي المضبوط حوزة المتهم الحادي والعشرين تبين احتواؤه على ملفات نصية عن جماعة الإخوان وشعاراتها وعن حزب الحرية والعدالة- وكان ما ثبت من المضبوطات سالفة الإشارة إليها يكمل الأدلة في الدعوى سواء القولية منها أو الفنية والتي تتساند مع التحريات التي سطرها شاهد الإثبات الأول بما يشكل أدلة ثبوت تظفر بقناعة المحكمة وتستقر به الحقيقة داخل وجدانها بأنها لمست من الأوراق المطروحة عليها ومن نوعية المضبوطات وكميتها دلالة جازمة قاطعة أنها أمام مجموعة من شياطين الإنس قادهم شيطانهم الأكبر المتهم الأول والذي قاد تنظيمهم الإرهابي وشاركه في القيادة بالنسبة لهذه الجماعة الإرهابية المتهمون من الثاني حتى الرابع عشر سواء بالمشورة أو بالمساعدة بالأموال والأدوات التي ارتأوا أنها من مستلزمات عملهم الإرهابي مبتغين من ورائه هدم دولة بلغ عمر حضارتها سبعة آلاف سنة.

وحيث إن المحكمة وقفت على حقيقة التنظيم الذي ضم هؤلاء الإرهابيين وكونه من ناحية بنائه وهيكله من خلال أقوال المتهمين اللذين أقروا بتحقيقات النيابة بكونهم أعضاء في هذا التنظيم وكيف يتم العمل داخله وأن المتهم الأول الذي يشغل منصب المرشد العام لجماعة الإخوان الإرهابية هو الرئيس الأعلى لهذا التنظيم وكيف يأتمر جميع المتهمين بأوامره وتكليفاته وكيف كان هؤلاء المتهمين المشار إليهم يؤدون عملهم من خلال المراكز واللجان الفرعية التي تم مداهمتها والعثور داخلها على المطبوعات والاسطوانات المدمجة والهواتف المحمولة والتي كانت تستخدم لتسهيل اتصال أعضاء هذه اللجان ببعضهم وكيف كانت وسيلة انتشارهم داخل البلاد للسيطرة على مقدراتها ودور هذه اللجان في رصد تحركات قوات الشرطة والقوات المسلحة وتدبير سبل مقاومتها ومنعها من أداء واجبها لدحر هذه الموجة الإرهابية الشرسة والتي كانت تستهدف ترويع الآمنين من أبناء هذا الشعب الآمن وكيف كان تجمعهم داخل اعتصام ميدان رابعة العدوية والذي لم يكن اعتصاماً سلمياً كما أشاعوا ذلك وإنما كان بؤرة إجرامية ناتئة داخل جسد المجتمع المصري كما وقفت المحكمة من خلال الأدلة المطروحة عليها قولية كانت أو فنية وكيف كان هذا التجمع الإجرامي إيذانا للأعداد للقضاء على أمن هذه البلاد من خلال جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والذي لم يسبغ يوماً صفة الشرعية على مثل هذا التنظيم الذي ضحى بالدين وبفكرة الوطن والوحدة الوطنية طالباً إسباغ الشرعية على ظغمة باغية استولت في غفلة من الزمن على سدة الحكم في هذه البلاد وهدفت أول ما هدفت إلى جعل هذا الوطن جزءاً لا يتجزأ من مشروع

الخلافة الإسلامية حيث ضحى أفراد هذا التنظيم بفكرة الوطن والمواطنة وتوهموا أنهم بهذا البغي والعدوان سوف يحكمون بالحديد والنار هذه الملايين من المواطنين تحت التلويح بالقهر والإرهاب لمن خالف شريعتهم الذي يلفظها الدين الإسلامي الحنيف.

وحيث إن أدلة الثبوت التي أولتها المحكمة حقها في الفحص والتدقيق قد باتت دالة على أن المتهمين من الأول حتى السادس كان هدفهم تعطيل أحكام الدستور والقوانين كي تحول البلاد إلى غابة البقاء فيها هو حق لكل من اعتاد شرب الدماء وسفكها سعياً وراء هدف محموم أراد الله له أن ينكشف ستره كي يفضح هذا التنظيم الذي هدف إلى منع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحقوق الشخصية والعامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي مخططوا لمقاومة جهاز الشرطة والتعدي على أفراده ومقاومة رجال القوات المسلحة واستهداف دور العبادة للمسيحيين شركاء المواطنة في هذا البلد وذلك بإحراقها بغية تأليب المجتمع الداخلي وإثارة ثغرة الطائفية فيه والتي مزقت أمماً ودولاً في الوطن العربي إلا أن وحدة الوطن وعافيته لم تكن في أذهان هذا الفريق من ممارسي الإرهاب فكان حقاً على المجتمع أن يكسر شوكتهم ويدحر هذا الشر الذي ابتلى به جسد هذا الوطن كي يعود سليماً معافى بالقضاء على هذا التنظيم الخبيث الذي كان الإرهاب هو دستوره وهدفه.

وحيث إن المحكمة وقد طالعت فحوى المضبوطات التي تم العثور عليها وتبين لها أن أهداف هذا التنظيم قد تم إعدادها بدقة ومكر وخبث شديدين حيث يتم التخطيط للقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع وصفوة المجتمع من رجاله وقياديه وقضاته اللذين لم تلن لهم عزيمة وقت أن قفز هؤلاء المجرمون إلى سدة الحكم فقام الشعب بعزل رئيسهم الذي لم يكن سوى ستاراً يخفى خلفه الحاكم الحقيقي لهذا التنظيم وهو المتهم الأول فكان الرد بعد أن طاش صوابهم واختل توازنهم إلى المسارعة بإعداد الخطط الأصلية والبديلة سعياً لترويع هذا المجتمع وأمنها في إعادة رئيسهم المخلوع لكرسي الحكم مهما كان الثمن أو إهدار الدم الذي سوف يدفعه أبناء هذا الوطن الآمن فكان المهم في نظر هذا التنظيم هو أحد أمرين إما الحكم وإذلال الشعب أو القضاء على أفراد الوطن اللذين لا ينتمون للفكر الفاسد الذي رفع أعضاء هذا التنظيم رايته شعاراً لهم فكان ذلك حسب المحكمة كي تسبغ على تنظيمهم الماثل صفة الإرهاب ومحاكمتهم على هذا الأساس وحيث إن ما استقر في يقين المحكمة وظفر بقناعتها أن المتهمين من أولهم حتى الرابع عشر منهم كان يرأسهم الستة الأول بينما كان باقيهم يعمل على إمداد هذا التنظيم الغادر بالمال والمساعدات اللوجستية سعياً منهم لخدمة غرض هذا التنظيم سيما وأن ما تيقنت منه المحكمة من واقع اللجان التي أسسها هذا التنظيم كانت قاطعة في أن المتهمين جميعاً

كانوا يعلمون بالغرض من هذا التنظيم وأهدافه والإعداد لتنفيذ تكليفات كبيرهم المتهم الأول ومعه المتهمون من الثاني حتى السادس وقطعت المضبوطات والهواتف المحمولة التي تم ضبطها وتفريغ محتوياتها من مواد أن أعضاء هذا التنظيم كان كل منهم يعلم بهدف الآخر وأن تشكيل هذا التنظيم وهيكلة التنظيمي والذي كشفت عنه المضبوطات التي سردتها المحكمة فيما سلف سيما وأن المحادثات والإشارات التي تم رصدها أمنياً كانت قاطعة الدلالة على تعاون التنظيم على حشد أكبر عدد من الإرهابيين وذوي السوابق الإجرامية وضمهم لصفوف التنظيم أثناء مسيراته الإرهابية والتي لم تكن تستهدف الاعتصام في مكان واحد بل كان مخططهم إلى الاعتصام بكافة الميادين في نطاق مدينة القاهرة وتعطيل وسائل النقل العام والسعي لإحداث شلل كامل بطرق البلاد من جنوبها لشمالها والمطالبة بالعصيان المدني سعياً منهم إلى الإيحاء للرأي العام الخارجي بفساد إدارة الأمور من القائمين على حكم هذه البلاد وما قد يحمله ذلك من خطر التدخل الأجنبي في البلاد وقد ثبت من الأوراق المضبوطة كيف كان هذا التنظيم يحرص على صيانة أرقام هواتف أعضاء الكونجرس الأمريكي وأعضاء الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها لنيل الرضا والتعاطف من خارج البلاد ومباركة الإرهاب الأسود الذي تم الإعداد له كي يتمكن هؤلاء المجرمون من حكم هذا الوطن.

وحيث إنه ومما استخلصته المحكمة من واقع الأوراق المطروحة عليها وما تم ضبطه بالمقرات واللجان الفرعية التي نظمها أفراد هذا التنظيم الآثم أنهم اتخذوا من تنظيم جماعة حماس الفلسطينية أساساً لفكرهم الإجرامي فقد ثبت من المضبوطات ببعض مقراتهم كتباً وملازم مثل (أمن المطارد لإسماعيل هنيه وموسى أبومرزوق– وبارود القسام– حرب العصابات– فن الحرب) ولعل ما تم ضبطه بالهاتف المحمول المضبوط مع المتهم الثامن والذي أقر بملكيته له أن هناك محادثة على برنامج (واتس– آب) عبارة (مش هزار– لو فيه دكر يقول أنا مع السيسي ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة). وما عثر عليه بذاكرة الهاتف المحمول المملوك للمتهم التاسع والأربعين من مطبوع يسمى "التمهيد" ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وكيفية إجراء الرصد للهدف المستهدف وشروط الراصد والتخطيط وكيفية إطلاق النار عليه وتاريخ حركة حماس ما يقطع بأن هذا التنظيم كان من هدفه الإرهاب وليس غير ذلك بالإضافة إلى ما ثبت بالمضبوطات ونوعياتها بمقرات اللجان الفرعية والتي فصلتها المحكمة إبان استعراضها لأداة الثبوت في الدعوى وكذلك ما ثبت للمحكمة من خلال مطالعتها لأرقام الهواتف التي كان يحويها المتهمون ومدى التحريض الذي تشتمل عليه ودفع أعضاء التنظيم للاحتشاد بأي وسيلة كانت وبيان أماكن التجمع لهم وتوجيههم إلى كيفية التحرك والزي الواجب ارتداؤه بديلاً عن الجلباب وضرورة التحرك في جماعات إمعاناً في التمويه والبعد عن الرصد الأمني بما تقطع بوحدة

الأغراض التي هدف إليها أعضاء هذا التنظيم من شل حركة المواصلات في البلاد واحتلال الميادين العامة بها والاعتداء على حرية المواطنين العامة والخاصة وقبول كل منهم لهذا الغرض والسعي لإنجاح مخطط التنظيم هو دليل قاطع على توافر القصد الجنائي لأعضاء هذا التنظيم جميعاً. وكان ذلك كافياً كما تراه المحكمة لاعتبار هذا التنظيم مؤسساً على خلاف أحكام القانون.

وحيث إنه عن القصد الجنائي في هذه الجرائم فإنه يقوم على عنصري القصد الجنائي العام وهما العلم والإرادة بحيث يفترض علماً بالوقائع أو كل ماديات الجريمة فيعلم الشخص يكون فعله يشكل انضماماً أو قيادة أو زعامة أو إمداداً أو تمويلاً ولابد من علمه يكون ذلك الفعل متصلاً بالجماعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأن يكون عن طريق وسيط طالما علم أن ما قدمه من تمويل وإمداد على سبيل المثال يصل في النهاية للتنظيم الآثم المتفق على وحدة غرضه. ومتى استبان للمحكمة أن هذا التنظيم يسعى لتحقيق غرضه باستخدام الوسائل الإرهابية وهما الصورة الأعم في مثل هذه الجماعات فطالما كان سعي التنظيم لتحقيق أغراض مخالفة للقانون باستخدام القوة والعنف سواء ضد سلطات الدولة أو ضد المواطنين أو اتخاذ أي صورة من الوسائل المنصوص عليها في المادة ٨٦ من قانون العقوبات كاستخدام القوة والعنف أو التهديد أو الترويع بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة وأمن المجتمع للخطر أو إلحاق الضرر بالمواصلات أو الاتصالات أو الأموال أو المباني أو الأملاك العامة والخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع وعرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو تعطيل الدستور أو القوانين أو اللوائح ولا يشترط في هذا المقام وقوع هذه الأفعال بل يكفي توافر الأدلة على اتخاذ التنظيم للإرهاب في أي صورة من الصور فلا يشترط استخدام القوة بل يكفي انتواء ذلك وما يدلل على ذلك من مظاهر خارجية بما يستوجب اعتبار الإرهاب ظرفاً مشدداً والعقاب على هذا الأساس.

وحيث إنه ولما كان ذلك كذلك وكانت المحكمة قد ظفر بقناعتها وسكن في وجدانها أن أعضاء هذا التنظيم السادس ومن العاشر حتى الثاني عشر ومن الثامن عشر حتى السابع والأربعين اللذين يحملون الجنسية المصرية للأسف قاموا ببث الأخبار والبيانات الكاذبة والإشاعات حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وقناة الجزيرة مباشر مصر مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة حكام البلاد على إدارة شئونها وكان من شأن ذلك إضعاف هيبة الدولة والإضرار بمصلحتها القومية وعلى نحو من شأنه تكدير الأمن والسلم العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة للبلاد عن طريق ما كانوا يحوزونه من أجهزة اتصالات لاسلكية "هاتفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال" دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي للبلاد وقد فصلت المحكمة

في سياق إيراد أدلة الثبوت نوعية هذه الأجهزة وتقرير الجهاز القومي للاتصالات بخصوص عدم التصريح باستخدامها داخل البلاد على النحو المفصل فيما سلف.

وحيث إنه ولما كان ذلك كذلك فإنه يكون قد ثبت للمحكمة على نحو جازم وقاطع أن المتهمين-:

١ (محمد بديع عبدالمجيد محمد سامي ٢ (محمود السيد عبدالله غزلان

٣ (حسام أبوبكر الصديق الشحات ٤ (مصطفي طاهر الغنيمي

٥ (سعد عصمت محمد الحسيني ٦ (وليد عبدالرؤوف محمود شلبي

٧ (صلاح الدين عبدالحليم مرسي سلطان ٨ (عمر حسن عزالدين يوسف

٩ (سعد محمد محمد عماره ١٠ (محمد المحمدي حسن شحاته

١١ (فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين ١٢ (صلاح نعمان مبارك هلال

١٣ (محمود البربري محمود محمد ١٤ (عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد

١٥ (كارم محمود رضوان سليمان١٦ (محمد انصاري محمد مصطفي

١٧ (عصام مختار موسي محمد ١٨ (احمد محمد عارف علي

١٩ (جمال فتحي محمد اليماني ٢٠ (أحمد علي علي عباس

٢١ (مراد محمد محمد علي ٢٢ (جهاد عصام احمد محمود الحداد

٢٣ (احمد إبراهيم مصطفي ابوبركه ٢٤ (احمد محمد محمد سبيع

٢٥ (احمد محمد احمد عبدالغني ٢٦ (خالد محمد حمزة عباس

٢٧ (مجدي عبداللطيف محمود حموده ٢٨ (يوسف طلعت محمود محمود

٢٩ (هاني صلاح الدين رمزي ٣٠ (إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد

٣١ (عمرو السيد عبدالعليم عبدالمولي ٣٢ (مسعد حسين محمد عبدالله

٣٣ (عبده مصطفي دسوقي عبدالمطلب ٣٤ (حسن حسني حسن القباني

٣٥ (احمد محمود عبدالحافظ احمد ٣٦ (اشرف إبراهيم علي درويش

٣٧ (عمر يوسف حامد احمد ٣٨ (عمرو عبدالمنعم فراج فرج

٣٩ (محمد احمد محمد الصنهاوي ٤٠ (سعد محمد خيرت سعد

٤١ (عاطف محمد حسن ابوالعبد ٤٢ (أيمن شمس الدين محمد الفقي

٤٣ (سمير محمد احمد محمد ٤٤ (محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان

٤٥ (سامحي مصطفي احمد عبدالعليم ٤٦ (محمد محمد مصطفي العادلي

٤٧ (عبدالله احمد محمد إسماعيل٤٨ (احمد محمد احمد عبدالهادي

٤٩ (احمد جمعه احمد محمد ٥٠ (إيهاب احمد محمد محمد

٥١ (احمد عبدالرحمن احمد قاسم

لأنهم في الفترة من شهر يوليو ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/١/٢٠ بدائرة قسم شرطة العجوزة محافظة الجيزة.

أولاً: المتهمون من الأول حتى السادس.

تولوا قيادة بجماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بأن تولوا قيادة بجماعة الإخوان المسلمين التي تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة واستهداف المنشآت العامة ودور عبادة المسيحيين بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدميها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: المتهمون من الأول حتى الرابع عشر:

أمدوا جماعة أسست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ومالية بأن أمدوا الجماعة- موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً- بأسلحة وذخائر وأموال ومهمات ومعلومات مع علمهم بما تدعوا إليه ووسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

ثالثاً: المتهمون من السابع حتى الحادي والخمسين:

انضموا لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون بأن انضموا للجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً- مع علمهم بأغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

رابعاً: المتهمون من الثالث حتى الحادي والخمسين أيضاً:

١- اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة بأن اتفقوا على إعداد وتنفيذ مخطط يهدف لإشاعة الفوضى بالبلاد قائم على اقتحام المنشآت الخاصة بسلطات الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها بالقوة وإلقاء القبض على رموزها وقياداتها- رئيس الجمهورية ووزير دفاعها وعدد من قضاتها ومحاكمتهم تمهيداً لتسمية رئيس جمهورية وتشكيل حكومة لإدارة البلاد على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه التخريب العمدي لمباني وأملاك عامة ومخصصة لمصالح حكومية ولمرافق ومؤسسات عامة بأن حرضوا على اقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية ودور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابي وبقصد إشاعة الفوضى وإحداث الرعب بين الناس على النحو المبين بالتحقيقات.

خامساً: المتهمان الأول والثاني أيضاً:

حرضا على الاتفاق الجنائي- على الاتهامين الواردين بالبند رابعاً- بأن حرض المتهمين من الثالث حتى الأخير على ذلك وأحاطاهم بالغرض منه وكان لهما شأن في إدارة حركته على النحو المبين بالتحقيقات.

سادساً: المتهمون السادس ومن العاشر حتى الثاني عشر ومن الثامن عشر حتى السابع والأربعين أيضاً:

١- بصفتهم مصريين أذاعوا عمداً في الخارج أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شئون البلاد وكان من شأن ذلك إضعاف هيبة الدولة واعتبارها والإضرار بالمصلحة القومية للبلاد على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أذاعو عمداً أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة بأن بثوها على شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية على النحو المبين بالاتهام الوارد بالبند سادساً/١ وكان من شأن ذلك تكديراً للأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة على النحو المبين بالتحقيقات.

سابعاً: المتهمون الثامن ومن الحادي والأربعين حتى التاسع والأربعين أيضاً:

حازوا أجهزة اتصالات لاسلكية هاتفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي على النحو المبين بالتحقيقات.

وحيث إن المحكمة تقضي طبقاً لنص المادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية بمعاقبة المتهمين طبقاً للمواد ٣١٣، ٢/٣٨١، ١/٣٨٤ أ.ج والمواد ١٣، ٣٠، ٨٠/د/أ، ٨٦، ٨٦ مكرر/ أ/١-٢، ١/٨٧، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ١٠٢ مكرر/١ عقوبات والمواد ١، ٤٤، ٧٠، ١/٧٧-٣-٤ من القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاتصالات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقاً لنص المادة ٣٢ عقوبات ومصادرة المضبوطات.

وحيث إنه عن المصروفات الجنائية فإن المحكمة تلزم المتهمين بها طبقاً لنص المادة ٣١٣ أ.ج.

فلهـذه الأسبـاب

وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر:

حكمت المحكمة:

أولاً: غيابياً بالنسبة للمتهمين: ١- جمال فتحي محمد اليماني نصار. ٢- أحمد علي علي عباس. ٣- أحمد محمد أحمد عبدالغني. ٤- خالد محمد حمزة عباس. ٥- مجدي عبداللطيف محمود حموده. ٦- إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد. ٧- عبده مصطفى دسوقي عبدالمطلب. ٨- حسن حسني حسن القباني. ٩- عمرو عبدالمنعم فراج فرج درويش. ١٠- محمد أحمد محمد الصنهاوي. ١١- سمير محمود أحمد محمد ١٢- عاطف محمد حسن أبوالعبد- بالسجن المؤبد عما نسب إليهم.

ثانياً: غيابياً بإجماع الآراء بمعاقبة كل من: ١- محمود السيد عبدالله غزلان. ٢- سعد محمد محمد عمارة - بالإعدام عما نسب إليهما.

ثالثاً: حضورياً بإجماع الآراء بمعاقبة كل من: ١- محمد بديع عبدالمجيد سامي. ٢- حسام أبوبكر الصديق الشحات. ٣- مصطفى طاهر الغنيمي. ٤- سعد عصمت محمد الحسيني. ٥- وليد عبدالرؤوف محمود شلبي. ٦- صلاح الدين عبدالحليم مرسي. ٧- عمر حسن عزالدين يوسف مالك. ٨- محمد المحمدي حسن شحاته. ٩- فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين. ١٠- صلاح نعمان مبارك بلال. ١١- محمود البربري محمود محمد. ١٢- عبدالرحيم محمد عبدالرحيم محمد- بالإعدام عما نسب إليهم.

رابعاً: حضورياً بمعاقبة كل من: ١- كارم محمود رضوان سليمان. ٢- محمد أنصاري محمد مصطفى. ٣- عصام مختار موسى محمد. ٤- أحمد محمد عارف علي. ٥- مراد محمد محمد علي. ٦- جهاد عصام أحمد محمود الحداد. ٧- أحمد إبراهيم مصطفى أبوبركه. ٨- أحمد محمد محمد سبيع. ٩- عمرو السيد عبدالعليم عبدالمولى. ١٠- مسعد حسين محمد عبدالله البربري. ١١- أحمد محمود عبدالحافظ أحمد. ١٢- أشرف إبراهيم علي درويش. ١٣- عمر يوسف حامد أحمد داغش. ١٤- سعد محمد خيرت سعد عبداللطيف الشاطر.١٥- أيمن شمس الدين محمد الفقي. ١٦- محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان. ١٧- سامحي مصطفى أحمد عبدالعليم. ١٨- محمد محمد مصطفى العادلي. ١٩- عبدالله أحمد محمد إسماعيل الفخراني. ٢٠- أحمد محمد أحمد عبدالهادي. ٢١- أحمد جمعه أحمد محمد مصباح. ٢٢- إيهاب أحمد محمد محمد التركي. ٢٣- أحمد عبدالرحمن أحمد قاسم. ٢٤- يوسف طلعت محمود محمود. ٢٥- هاني صلاح الدين رمزي- بالسجن المؤبد عما نسب إليهم وألزمت المتهمين جميعاً بالمصروفات الجنائية.

خامساً: بمصادرة المضبوطات.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة السبت الموافق ٢٠١٥/٤/١١

أمين السر رئيس المحكمة